البنك المركزي العراقي

مجلة
نقود ومصارف

مجلة نصف سنوية
تصدر عن دائرة الإحصاء والأبحاث

العدد الرابع

2026

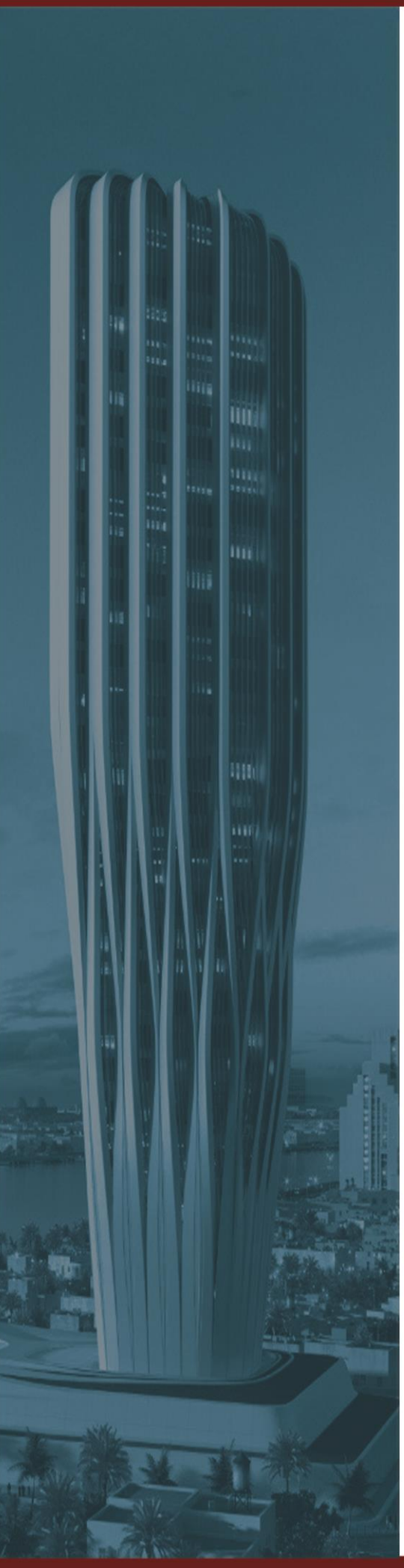

المشرف العام

السيد علي محسن إسماعيل العلاق

محافظ البنك المركزي العراقي

المشرف الفني

الدكتور عمار حمد خلف

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

رئيس التحرير

الدكتور سمير فخري نعمة

مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

مدير التحرير

السيدة ولاء حكمت سلمان

مدير شعبة المجلة والمكتبة

هيئة التحرير

السيدة بتول سيد قاسم

السيدة ابتسام كاظم علي

الدكتور مهند عزيز محمد

السيد وسام خالد سعيد

مصمم المجلة

السيد وسام خالد سعيد

الترجمة

قسم الترجمة / دائرة الإحصاء والأبحاث

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (2815) لسنة 2026

المحتويـــــــــــــات

1) تحليل أثر مدفوعات رواتب الموظفين الشـــهرية على عرض النقد الضـــيق (M1) / صفحة (1-7)

د. مهند عزيز محمد – خبير في دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

2) مخاطر التركز السيادي في موجودات الجهاز المصرفي / صفحة (8-15)

عبد الحميد عبد الهادي حميد – دائرة الإحصاء والأبحاث – abdulhameed.abdulhadi@cbi.iq

3) اختبارات الأوضـــاع الضـــاغطة لنســـبة صـــافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية / صفحة (16-25)

رسل جاسم محمد علي – دائرة الإحصاء والأبحاث – rusul.jassim@cbi.iq

4) اتجاهات الدعم الحكومي في هيكل النفقات العامة / صفحة (26-32)

رقية عباس كريم – دائرة الإحصاء والأبحاث – roqaya.kareem@cbi.iq

5) تحليـل أثر بعض المتغيرات في الاحتيـاطيـات الأجنبيـة للبنـك المركزي العراقي / صفحة (33-49)

أحمد جمال عسكر – دائرة الإحصاء والأبحاث – ahmed.jamal@cbi.iq

6) التقييم الأولي لعمل وجدوى مبادرة البنك المركزي العراقي للطاقة النظيفة / صـــفحة (50-61)

د. مهند عزيز محمد – خبير في دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

7) عرض مُلخص عن التقرير الاقتصادي للفصل الثاني لعام 2025 / صفحة (62-70)

قسم الاقتصاد الكلي – دائرة الإحصاء والأبحاث - me.stat@cbi.iq

8) عرض ملخص عن تقرير ميزان المدفوعات العراقي الفصـــل الثالث لعام 2025 (أولي) / صفحة (71-73)

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية – دائرة الإحصاء والأبحاث – bop.stat@cbi.iq

9) عرض مُلخص عن تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني لعام 2025/ صفحة (74-76)

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث - mfs.dept@cbi.iq

10) عرض مُلخص عن تقرير الاســـتقرار النقدي للفصـــل الثاني لعام 2025 / صـــفحة (77-81)

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث - mfs.dept@cbi.iq

11) شروط النشر / صفحة (82)

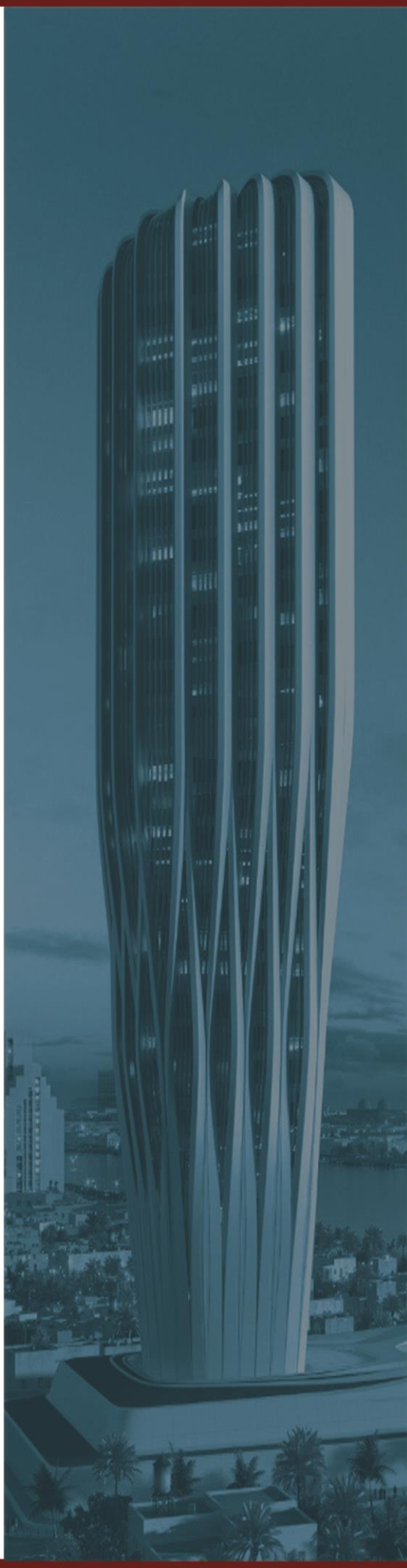

" تحليل أثر مدفوعات رواتب الموظفين الشهرية على عرض النقد الضيق (M1) "

د. مهند عزيز محمد – دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر توطين ودفع الرواتب في العراق عبر البطاقات المصرفية على عرض النقد الضيق، مع التركيز على تفسير محدودية التأثير الفعلي لهذه الآلية في تقليل الاعتماد على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي. وينطلق البحث من دراسة العلاقة الديناميكية بين مكونات عرض النقد الضيق، ولا سيما الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج المصارف، من أجل تحديد طبيعة التأثيرات الآنية التي يسببها توزيع الرواتب إلكترونياً ضمن المدى الزمني للبيانات المتاحة.

اعتمد البحث على تحليل التغيرات الشهرية لكل من الحسابات الجارية والعملة في التداول، والاستدلال بواسطتها على أن السلوك الغالب للأفراد يتمثل بالسحب المباشر والسريع للمبالغ المودعة في بطاقات الرواتب فور إطلاقها، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال السيولة من الودائع الجارية إلى النقد المتداول. وقد أظهرت النتائج وجود نمط متكرر من التقلبات المتبادلة بين المتغيرين، فعندما يسجل أحد الأشهر ارتفاعاً أكبر في التغيرات الخاصة بالودائع الجارية مقارنة بالعملة المتداولة، فإن الشهر اللاحق يشهد غالباً ارتفاعاً أكبر في التغيرات الخاصة بالعملة المتداولة مقارنة بالودائع الجارية، وهو ما يعكس استمرار تفضيل الاحتفاظ بالنقد لدى الأفراد وضعف استخدام الأدوات المصرفية في المدفوعات والتسويات المالية اليومية.

وقد توصل البحث إلى أن نظام توطين الرواتب، رغم مساهمته في توسيع الشمول المالي شكلياً، إلا أن أثره في تعزيز الاستقرار النقدي وتقليل التداول النقدي محدود بسبب استمرار السحب النقدي المباشر للرواتب. كما أوصى البحث بأهمية استخدام بيانات ذات مدى زمني أسبوعي أو يومي عند توفرها، لما لذلك من قدرة أكبر على إظهار الآثار اللحظية والدقيقة لتحويل الرواتب والسحوبات النقدية على مكونات عرض النقد الضيق بصورة أكثر وضوحاً ودقة.

المقدمة:

تُعدّ النقود من الركائز الأساس في النشاط الاقتصادي، بما تؤديه من وظائف عدة كالوساطة في التبادل، وبوصفها مقياساً للقيمة، ووحدة للحساب، إضافة إلى كونها وسيلةً للادخار. كما تنبثق من مفهوم النقود أشكال عدة، يأتي في مقدمتها "العملة" التي تُعد الشكل الملموس والأكثر تداولًا للنقد، وتشمل النقود الورقية والمعدنية الصادرة عن السلطة النقدية، والفرق الجوهري بين النقود والعملة هو أن العملة تمثل الشكل المادي للنقود، بينما تشمل النقود أيضاً الأشكال غير الملموسة مثل الودائع البنكية ووسائل الدفع الإلكترونية. وبذلك، فإن النقود أوسع من العملة وتشملها ضمن مكوناتها.

ويتكوّن ما يُعرف بـ "عرض النقد الضيق" (M1) من العملة المتداولة خارج الجهاز المصـــرفي، إضـافة إلى الودائع الجارية (تحت الطلب). ومع تزايد الاعتماد على الوســـائل الإلكترونية مثل البطاقات البنكية في دفع الرواتب والمشـــتريات، يقل الطلب على العملة الورقية، مما قد يؤثر على قيمة عرض النقد في فترات معينة ومن ثم على هيكل مكوناته.

في هذا الســياق، يســعى هذا البحث إلى تحليل أثر دفع الرواتب في العراق عن طريق البطاقات البنكية على عرض النقد الضـــيق، مع التركيز على سبب انخفاض مستوى التأثير فضـلا عن العلاقة الديناميكية بين تراجع اســـتخدام أحد مكونات هذا العرض لحساب الآخر في العمليات المالية ضـــمن المدى الزمني للبيانات المتاحة، لتحديد مديات التأثير الآني التي يســـببها توزيع الرواتـب على عرض النقد الضـــيق، فيُغطي التقرير الموضـــوع ضـــمن ثلاثة محاور أســـاس وكما يأتي:

المحور الأول: دورة الرواتب في العراق وآليات انتقال التأثير إلى عرض النقد M1:

يســاعد الفهم الدقيق لدورة الرواتب في العراق في تســهيل عملية تحديد مســتوى التأثير الذي يمكن أن تمارســـه في المجملات النقدية لاســـيما وأن الرواتب تمثل الجزء الأعظم من النفقات التشغيلية في العراق أو حتى من إجمالي نفقات الموازنة، وسنعتمد التدرج النقطي لبيان انتقالات هذه الدورة بدأً من وزارة المالية وانتهاءً بها مروراً بالأفراد (متقاضو الرواتب) وكما يأتي:

1) بـدءاً فـان وزارة المـاليـة في العراق هي المســـؤولـة عن رواتـب موظفي القطـاع الحكومي وهي مســـؤولة أيضـــاً عن رواتب المؤســـســـات العامة الخاســـرة (أما الرابحة فتتولى تمويل نفســـها)، وكذا الأمر ضـــمن المسؤولية عن رواتب المتقاعدين، ومدفوعات شـــبكات الحماية الاجتماعية، والجدول رقم (1) يوضـــح متقاضـــو الرواتب في العراق بمختلف أنواعهم.

جدول رقم (1) متقاضو الرواتب في العراق للنصف الأول من عام 2025 (دينار عراقي)

الفقرة	المبلغ
تعويضات الموظفين	30,025,045,315,827
المنح والأجور والرواتب	2,467,054,627,507
الرواتب التقاعدية	9,304,318,533,767
المتفرغون/ رواتب المعينين	367,118,970,000
شبكة الحماية الاجتماعية	2,783,974,096,862
المجموع	**44,947,511,543,963**

المصدر: وزارة المالية.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن هنالك نحو (45 ترليون دينار لمدة ستة أشهر) بمعنى إن مقدار ما تدفعه وزارة المالية من تعويضات ورواتب يقدر بنحو (7.5 ترليون دينار/ شهر).

2) يشمل عرض النقد M1 العملة خارج الجهاز المصرفي والحسابات الجارية وذات الطبيعة الجارية، وفي العراق يتضمن هذا الحساب الودائع الجارية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، ولا يشمل الحسابات الجارية للمؤسسات الحكومية.

3) هنالك جهتان في البنك المركزي تقوم بحساب عرض النقد الضيق M1 وهما:

- دائرة الإحصاء والأبحاث بشكل شهري عبر ميزانيات المصارف الشهرية التي ترد إليها.
- دائرة المحاسبة بشكل شهري سابقاً وأسبوعي منذ حزيران 2025، وذلك من أجل احتساب الاحتياطي القانوني.

4) تستمر عملية توزيع الرواتب في العراق لنحو عشرة أيام تبدأ غالباً منذ يوم 20 من كل شهر، علماً أن المؤسسات العامة (التمويل الذاتي) لها خصوصية في توقيت التوزيع معظم الأحيان.

5) تبدأ دورة الرواتب عبر قيام وزارة المالية بإشعار البنك المركزي بالدفع لجهة معينة، ويقوم البنك المركزي بإشعار وحدة المدفوعات في وزارة المالية، التي تقوم بدورها بتحويل استحقاقات الموظفين المستحقين إلى البنوك، وتقوم البنوك بدورها وبالتعاون مع مزودي الخدمة الإلكترونية برفع رواتب الموظفين على نظام البطاقة المتبع، والشكل رقم (1) يوضح آلية دوران الرواتب في العراق.

شكل (1) دوران الرواتب في العراق

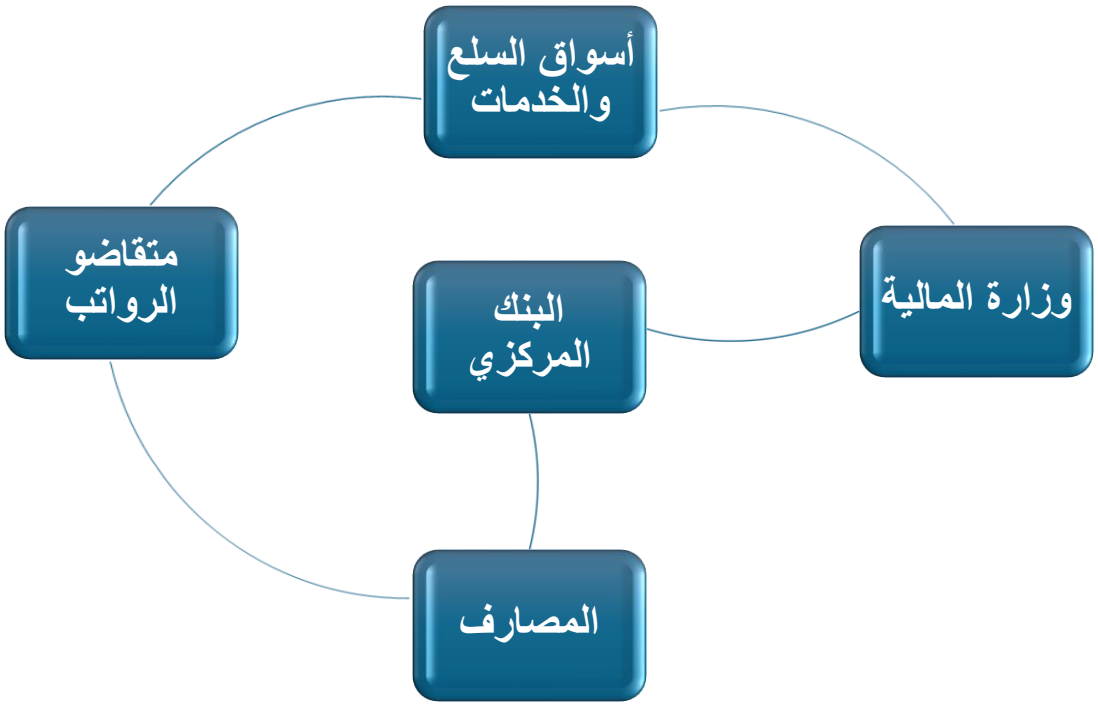

6) بعد انتقال رواتب الموظفين إلى بطاقات الدفع الخاصة بهم سيكونون مخيرين بين:

- سحب كامل المبلغ نقداً.
- سحب جزء من المبلغ دون المتبقي.
- التوفير والادخار والاكتناز.

وبشكل عام فإن الجزء الأكبر من مبالغ الرواتب سوف تنفق على شراء السلع والخدمات من الأسواق والتجار والذين بدورهم إما أن يحتفظوا بالمبالغ نقداً أم في حسابات جارية أم عبر التوفير، وأن الجزء الأكبر سيوجه لتجديد السلع والخدمات ولاسيما المستوردة ومن ثم سينتقل إلى البنك المركزي عبر سوق الدولار الذي بدوره سيدفعه لوزارة المالية مقابل شراء الدولار، وبذلك تكتمل دورة الرواتب التي يكون أمدها شهراً تقويمياً واحداً لتعود بالظهور مع الشهر اللاحق وهكذا، ومؤشر الأثر (المدفوعات – المقبوضات) يوضح ذلك.

المحور الثاني: تحليل التأثيرات الشهرية للرواتب على عرض النقد الضيق M1:

سنعمد في هذا المحور إلى تحليل البيانات الشهرية لمكوني عرض النقد الضيق والمتمثلين بالعملة في التداول والودائع الجارية ذلك أن هذين المتغيرين هما الأكثر تأثراً بالرواتب لأن إطلاق الرواتب سيعزز الحسابات الجارية ذلك أن التوطين تم عبر حسابات جارية للموظفين مع بطاقات سحب إلكتروني على هذه الحسابات، أي أنه من المتوقع مع بداية إطلاق الرواتب أن تزداد الودائع الجارية ومن ثم يقوم الأفراد بسحب رواتبهم كلاً أو جزأً عبر البطاقات وهذا يؤدي إلى تزايد العملة في التداول وتراجع الحسابات الجارية ، وبالمحصلة نفترض هنا أن M1 قد ازداد بمقدار الزيادة الأولية التي سببها دفع الرواتب أما التغيير اللاحق (بعد قيام الأفراد بالسحب عبر البطاقات) فما هو إلا تغيير في حصة العملة في التداول على حساب الودائع الجارية، أي أن محصلة التغير اللاحق قريبة من الصفر على M1، ويبدو أن عملية التراجع في الودائع الجارية سوف تستمر لحساب تزايد العملة في التداول إلى أن يأتي الشهر القادم الذي ستدفع فيه رواتب جديدة ترفع من الحسابات الجارية بشكل يجعل زيادتها أكبر من الزيادة في العملة في التداول، والشكل رقم (2) يوضح أن الحالة متناوبة بين الأشهر، فمثلاً في شهر شباط 2024 كان التغير ضمن الودائع قليلاً (63.9–) مليار دينار كما في الملحق 1، قياساً بالتغير في العملة في التداول الذي سجل نحو(1523–) مليار دينار، في حين أنه وفي الشهر اللاحق آذار 2024 حصل العكس تماماً، إذ أن مقدار التغير في الودائع الجارية فاق بشكل كبير التغير في العملة في التداول حيث سجل الاثنان (2168–، 523.7– على التوالي) مليار دينار، وكذا الحال بالنسبة لبقية الأشهر إذ بقي التناوب هو السائد بين المتغيرين، في الواقع فان ذلك يفسر بكونه متأتياً من تأثير الرواتب عند بداية إطلاقها بوصفها حسابات جارية وتحولت لاحقاً نحو العملة في التداول.

شكل (2) المقارنة بين تغيرات العملة في التداول والودائع الجارية عبر الأشهر المختلفة لعامي 2024-2025

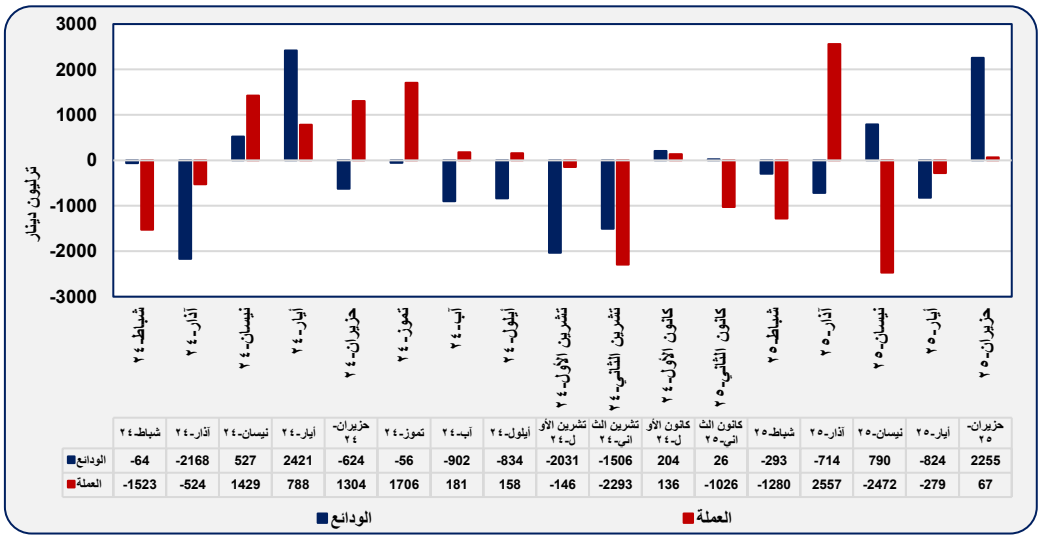

	شباط-٢٤	آذار-٢٤	نيسان-٢٤	أيار-٢٤	حزيران-٢٤	تموز-٢٤	آب-٢٤	أيلول-٢٤	تشرين الأو ل-٢٤	تشرين الث اني-٢٤	كانون الأو ل-٢٤	كانون الث اني-٢٥	شباط-٢٥	آذار-٢٥	نيسان-٢٥	أيار-٢٥	حزيران-٢٥
الودائع	-64	-2168	527	2421	-624	-56	-902	-834	-2031	-1506	204	26	-293	-714	790	-824	2255
العملة	-1523	-524	1429	788	1304	1706	181	158	-146	-2293	136	-1026	-1280	2557	-2472	-279	67

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ونلاحظ من الشكل (2) أيضاً أن صافي التأثير لم يتجاوز في أعلى الشهور تغيراً (Mar-2025) عن سقف (1.8 ترليون دينار زيادة في M1)، أي أن الرواتب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعكس بكامل رقمها (7.5 ترليون) في M1 وذلك بسبب مجموعة من عناصر التسرب، والتي منها:

1) التعقيم النقدي اليومي (مبيعات الدولار) الذي تجاوز معدل 300 مليون دولار يومياً، وكون عملية بيع المركزي للدولار يومية فهذا يعني انتقالاً من الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات ومن العملة في التداول تحت تصرفهم الى حساب البنك المركزي، أي الخروج من M1.
2) آلية توزيع الرواتب التي تتبعها وزارة المالية والقائمة على التدرج الزمني في إطلاق الرواتب للوزارات والمؤسسات الممولة من وزارة المالية، والجدول الزمني في هذا الإطار يتراوح بين (10-15 يوماً)، وجرت العادة أن يبدأ توزيع الرواتب منذ تاريخ (20 في الشهر).
3) تشمل فقرة تعويضات الموظفين مبالغ استقطاعات (التقاعد) للموظفين وهذه تذهب من حساب المالية إلى حساب التقاعد، وهي حسابات لا تدخل ضمن M1.
4) رواتب المؤسسات العامة، إذ أن آلية توزيع الرواتب في هذه المؤسسات لا تعدو كونها انتقالاً بين الحسابات الجارية لكل من المؤسسات والموظفين لديها ومن ثم إلى العملة في التداول جزءاً أو كلاً، لذلك يتوقع أن يكون تأثير هذه الرواتب صفرياً على M1، (مع الإشارة إلى أن رواتب التمويل الذاتي لا تظهر في حسابات وزارة المالية، ولكن إذا حصلت مؤسسة التمويل الذاتي على الدعم من وزارة المالية (لعدم كفاية إيراداتها) فإنها لا تظهر في فقرة تعويضات الموظفين، وإنما تظهر في فقرة (المنح والأجور والرواتب).

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن تأثيرات توزيع الرواتب على عرض النقد الضيق يشتت بطرق مختلفة أولها أن الرواتب لا تدفع في يوم واحد، وإذا افترضنا أنها توزع بعشرة أيام فنحن أمام تدفق يومي يصل إلى نحو (600 مليار دينار إذا افترضنا استبعاد ضرائب الدخل والتقاعد من إجمالي المبلغ) فنفترض هنا أن هذا التدفق يستمر للعشرة أيام الأخيرة من الشهر، وبما أن هنالك عملية تعقيم يومي في العراق (بيع الدولار من المركزي) التي تقدر بنحو (400 مليار يومياً)، فنحن هنا استبعدنا مقدماً نحو (57%) من التأثير في ذات اليوم؟ وما لم يتم استبعاده يمكن أن يظهر تأثيره على الحسابات الجارية (الذي لم يسحبه الأفراد من البطاقات)، ثم ينتقل تأثيره إلى العملة في التداول (الذي يتم سحبه من البطاقات)، وأن العشرين يوماً المتبقية من الشهر كفيلة بأن تستبعد كل التأثير للرواتب على M1؟ وبما أن البيانات التي نحصل عليها حول M1 هي شهرية فإننا لا نلاحظ هذا التأثير لأن التعقيم وحده كاف للقيام بالمهمة والجدول رقم (2) يبين التعقيم الشهري لمدة سابقة مقارنة بمعدل الأجور والرواتب الشهرية.

جدول رقم (2) مبيعات البنك المركزي الشهرية من الدولار لعامي 2024-2025

الأشهر للسنوات 2024-2025	مبيعات البنك المركزي من الدولار/ ترليون دينار عراقي
كانون الثاني 2024	10.37
شباط 2024	8.54
آذار 2024	6.78
نيسان 2024	7.03
أيار 2024	6.84
حزيران 2024	5.59
تموز 2024	8.55
آب 2024	7.82
أيلول 2024	9.28
تشرين الأول 2024	10.56
تشرين الثاني 2024	8.43
كانون الأول 2024	11.16
كانون الثاني 2025	9.45
شباط 2025	10.05
آذار 2025	7.53
نيسان 2025	9.61
أيار 2025	9.11
حزيران 2025	7.41

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ونلاحظ من الجدول أنه في بعض الأشهر تتجاوز عمليات التعقيم قيمة الرواتب بشكل كبير (13 شهراً من أصل 18 شهراً)، وهذا يؤشر ما ذهبنا إليه بأن عملية التعقيم اليومي تشتت تأثير الرواتب على عرض النقد الضيق.

وعليه بالنتيجة النهائية ما يظهر من تأثير للرواتب على M1 هو التأثير الضمني الذي أوضحناه في الشكل (1) إذ ينتقل التأثير من الودائع الجارية إلى العملة في التداول تحت تأثير الرواتب بشكل يكاد يكون منتظماً في تبادل الارتفاع والانخفاض، وهذا ما تفرضه آلية الحساب والتثبيت الإحصائي للمتغيرات المكونة لعرض النقد الضيق.

الخلاصة:

1) ضمن الإطار الزمني الشهري المتّبع في عرض القوائم المالية لا يظهر تأثير توزيع الرواتب على عرض النقد الضيق إلا في حدوده الدنيا نتيجة للأسباب الآتية:

- طول مدة توزيع الرواتب التي قد تزيد على عشرة أيام من الشهر.
- عمليات التعقيم النقدي اليومية التي يقوم بها البنك المركزي وفق بيع الدولار.
- استقطاع مبالغ كبيرة من رواتب الموظفين من المصدر، مثل قروض الموظفين، رسوم تقاعدية، ضرائب دخل.

2) يظهر أثر الرواتب على عرض النقد الضيق في الإطار الضمني وهذا ما تثبته عملية التبادل في حجم التغيير بين العملة في التداول والودائع الجارية.

3) يمكن أن يظهر تأثير الرواتب على عرض النقد بشكل أكبر في الأطر الزمنية الأسبوعية أو اليومية ضمن أيام توزيع الرواتب، ولكن ذلك يتلاشى في الأيام التي تعقب توزيع الرواتب وصولاً إلى المجملات الشهرية.

4) أن سحب الرواتب مباشرة من أجهزة الصراف الآلي ليست سوى انتقالاً من حسابات الودائع الجارية إلى متغير العملة في التداول، أي أنه يظهر بنفس المستوى سواء أكان حساباً جارياً أم عملة في التداول (مع فارق المضاعف البسيط النقدي).

5) قدر تعلق الأمر بالسيولة والتشوهات التي قد تلحق بها بسبب عدم ظهور أثر الرواتب من الجيد أن نبين بأن السيولة اليومية لا تقاس بنشر عرض النقد M1 أو M2 وإنما تقاس عبر الأرصدة اليومية للمصارف لدى البنك المركزي، والعملة في التداول، ومؤشرات سوق ما بين البنوك.

6) وتماشياً مع النقطة السابقة نرى بأن البيانات حول حركة السيولة اليومية هي من مقتضيات عمل مكتب إدارة السيولة والعمليات النقدية والتي عبرها نستطيع تحديد الأثر الدقيق لتدفق الرواتب على عرض النقد في المديات القصيرة جداً.

7) يجري العمل في الوقت الراهن مع دائرة المحاسبة على احتساب الودائع الجارية بشكل أسبوعي من شهر حزيران 2025، وهذا الأمر سيساعد في بيان التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الرواتب في عرض النقد الضيق ضمن إطار زمني أقل.

ملحق رقم (1) حساب التغير في الودائع والعملة بين عامي 2024 و2025 (مليار دينار)

المدة	التغير في الودائع	التغير في العملة
شباط-24	-64.0	-1,523.2
آذار-24	-2,168.1	-523.7
نيسان-24	527.0	1,429.0
أيار-24	2,420.8	788.0
حزيران-24	-623.6	1,303.9
تموز-24	-55.7	1,705.7
آب-24	-901.8	181.3
أيلول-24	-834.2	158.4
تشرين الأول-24	-2,030.6	-146.2
تشرين الثاني-24	-1,505.7	-2,292.5
كانون الأول-24	203.9	136.2
كانون الثاني-25	26.3	-1,026.4
شباط-25	-292.6	-1,279.5
آذار-25	-714.4	2,557.0
نيسان-25	789.6	-2,471.6
أيار-25	-824.5	-278.6
حزيران-25	2,255.3	67.0

" مخاطر التركز السيادي في موجودات الجهاز المصرفي "

عبد الحميد عبد الهادي حميد – دائرة الإحصاء والأبحاث – abdulhameed.abaulhadi@cbi.iq

الملخص:

تناولت الدراسة تحليل هيكل موجودات الجهاز المصرفي العراقي في الفصل الثالث من عام 2025، وفق دراسة تطورات صافي الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي ومكوناتهما بين البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والأهلية. وأظهرت النتائج انخفاض صافي الموجودات الأجنبية مقابل ارتفاع الائتمان المحلي نتيجة التوسع في التمويل الحكومي والاعتماد المتزايد على الجهاز المصرفي بوصفه مصدراً للتمويل. كما بيّنت الدراسة تصاعد المخاطر السيادية وارتفاع أثر المزاحمة المالية، مما انعكس سلبًا على نمو ائتمان القطاع الخاص. وتخلص الدراسة إلى أن استمرار ارتفاع الدين الحكومي بالتزامن مع تراجع الإيرادات النفطية قد يزيد الضغوط على الاستقرار المالي والنشاط الاقتصادي في المدى المتوسط.

المقدمة:

تُبين هذه الدراسة تطورات أهم فقرات موجودات الجهاز المصرفي، والمتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي، عبر تحليل مكوناتها وقياس نسب مساهمة كلٍّ من البنك المركزي العراقي، والقطاع المصرفي الحكومي، والقطاع المصرفي الأهلي في ميزانية الجهاز المصرفي. ويُعد تطور ميزانية الجهاز المصرفي انعكاسًا مباشرًا للأوضاع المالية العامة، ولاسيما في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، إذ تُسهم حالات الفائض المالي في تعزيز أرصدة المصارف، وبصورة خاصة المصارف الحكومية، فضلًا عن دورها في دعم صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي. وفي المقابل، يؤدي حدوث عجزٍ في المالية العامة إلى تراجع هذه الأرصدة، وفرض ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية، ما ينعكس على هيكل موجودات الجهاز المصرفي، فضلا عن بيان أثر المزاحمة المالية ودرجة تركّز المخاطر السيادية.

أولًا: تطور صافي الموجودات الأجنبية في الجهاز المصرفي:

أظهرت البيانات الخاصة بملحق الجدول (1) أن مكونات صافي الموجودات الأجنبية في ميزانية الجهاز المصرفي تتضمن بنودها الآتي (البنك المركزي، المصارف الحكومية، المصارف الأهلية)، مع هيمنة البنك المركزي على صافي الموجودات الأجنبية بينما سجلت صافي الموجودات في المصارف الأهلية نسب متدنية.

شكل (1) هيكل صافي الموجودات الأجنبية لميزانية الجهاز المصرفي

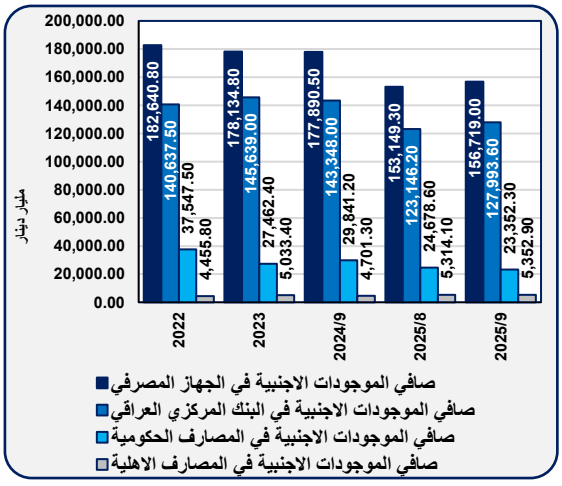

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شـــكل (2) نســـب هيكل صـــافي الموجودات الأجنبية لميزانية الجهاز المصرفي

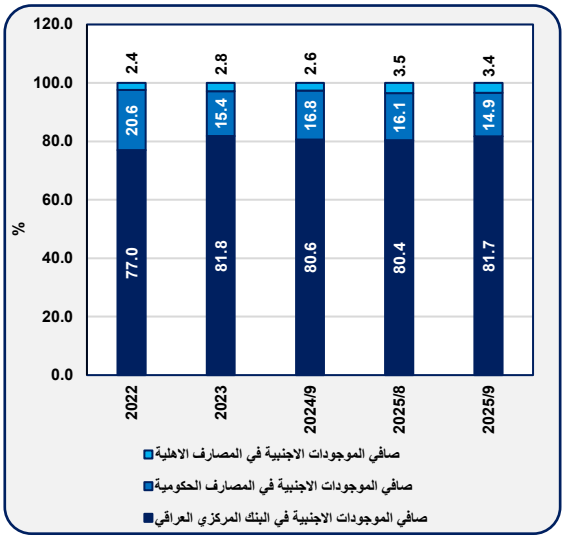

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

نلاحظ وفق الشكل (2) استقرار نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بالمقابل فهناك اتجاه عام منخفض في المصارف الحكومية، ونمو مستمر للمصارف الأهلية. وعند التحليل على أساس سنوي لشهر أيلول تشير البيانات إلى انخفاض معدل نمو صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي والبنك المركزي والمصارف الحكومية بنسبة (11.9%، 10.7%، 21.7%) على التوالي باستثناء المصارف الأهلية التي سجلت نموًا بنسبة (13.9%).

ثانيًا: تطور الائتمان المحلي في الجهاز المصرفي:

تُشير البيانات الخاصة بملحق الجدول (1) الخاصة بمكونات الائتمان المحلي في ميزانية الجهاز المصرفي والتي تضمنت بنودها (البنك المركزي، المصارف الحكومية، المصارف الأهلية). الموضحة في الشكل (3) أن الائتمان المحلي آخذ بالارتفاع إلا أنه انخفض بشكل طفيف في شهر أيلول مقابل شهر آب في عام 2025 على الرغم من ارتفاعهم مقابل سنة 2024.

شـــكل (3) هيكل الائتمان المحلي لميزانية الجهاز المصرفي

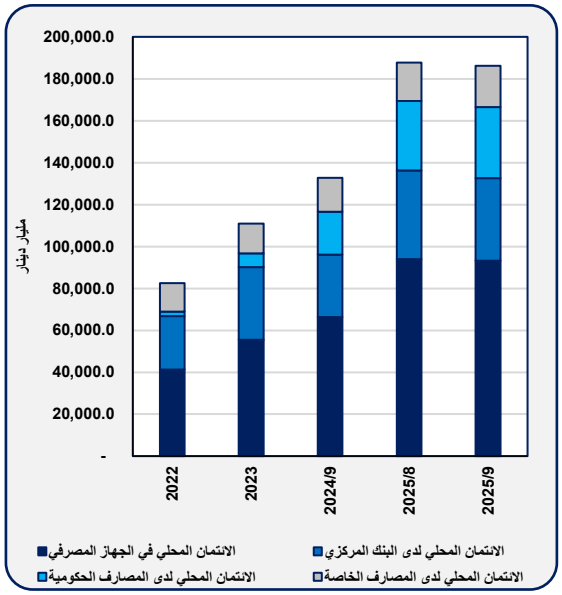

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (4) نسب هيكل الائتمان المحلي لميزانية الجهاز المصرفي

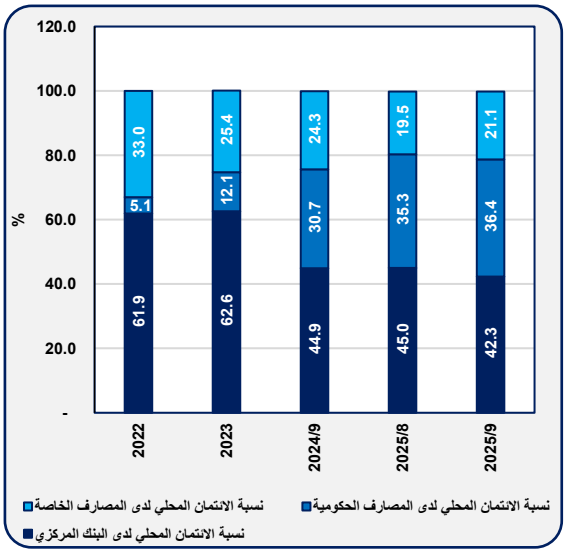

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

في ذات الوقت نلاحظ وفق الشكل (4) اتجاهاً عاماً في زيادة نسبة الائتمان المحلي لدى المصارف الحكومية، مقابل انخفاضه لدى البنك

المركزي. وعند التحليل على أساس سنوي لشهر أيلول تشـــير البيانـات إلى ارتفـاع معـدل نمو الائتمان المحلي في الجهاز المصـــرفي بمكوناته (البنك المركزي والمصارف الحكومية والمصارف الأهلية) بنسبة (40.4%، 32.3%، 66.4%، 21.8%) على التوالي.

وللوصـــول إلى تحليل اقتصـــادي أدق لابد من الوقوف على الآتي:

1) صـــافي الديون الحكومية: الذي يتكون من إجمـالي الائتمـان الحكومي الممول مركزيـاً للمصـــارف {(حوالات+ســـندات) + حوالات البنك المركزي)} مطروحـاً منـه (حســـابات الحكومة بالدينار والدولار لدى البنك المركزي وودائع جارية وذات الطبيعة الجارية الحكومية الممولـة مركزيـاً، توفير وثـابتـة + تـأمينـات حكومة مركزية لدى المصـارف). وتعكس هذه الفقرة حركة أرصدة الحكومة وديونها في هيكل الجهاز المصرفي.

شـــكل (5) هيكل الديون الحكومية في ميزانية الجهاز المصرفي

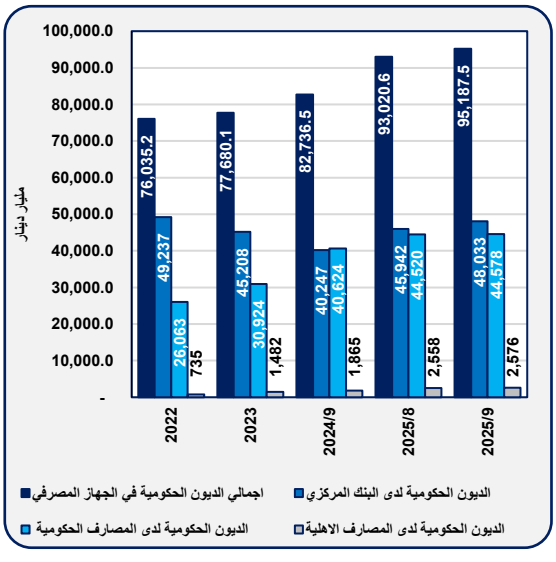

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شـــكل (6) هيكل الودائع الحكومية في ميزانية الجهاز المصرفي

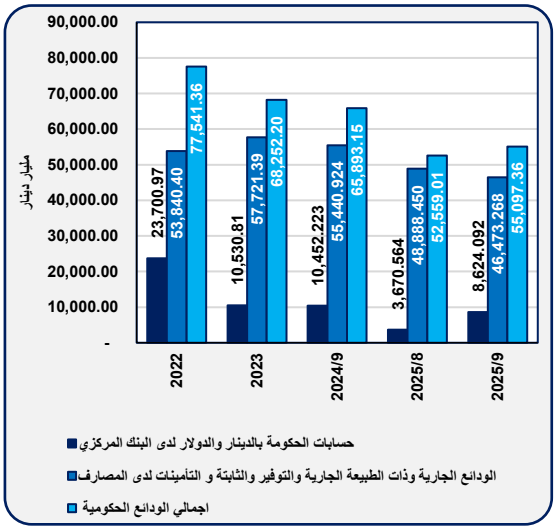

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (7) صافي الديون الحكومية لعامي 2024-2025

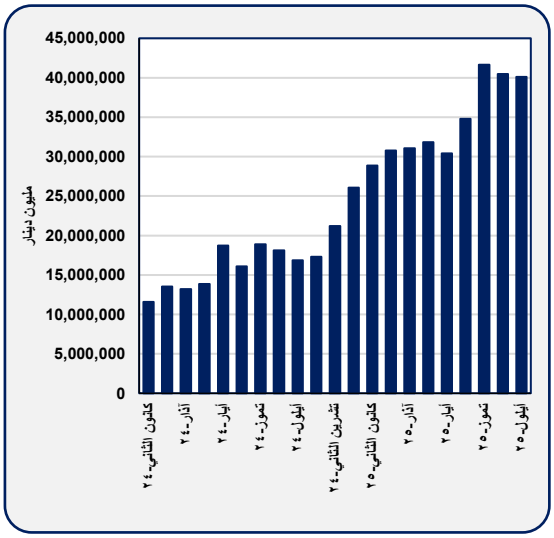

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

نلاحظ وفق الأشكال (5،6،7) انخفاض صـافي الـديون الحكوميـة للشـــهر الثـاني على التوالي الناجم عن ارتفاع حركة أرصدة ودائع الحسابات الحكومية، وبالمقابل استمرار الاتجاه التصـاعدي في إجمالي الديون الحكومية للجهاز المصـــرفي أمام ارتفاع صـافي الديون الحكومية على أسـاس ســـنوي. ولتوضـــيح هذا الأثر وفق "**الرابطة بين**

الكيانات السيادية والبنوك" ونظرًا لأن الدين الحكومي يعرف أيضًا بالدين السيادي، ولأن اعتماد الحكومات على المصارف في الحصول على الائتمان بصورة كبيرة وزيادة حيازتها ضمن ميزانيتها تتعرض البنوك لخسائر في حالة وجود ضغوط على مالية الحكومة وتراجعاً في القيمة السوقية للدين الحكومي، فمن شأن ذلك أن تضطر البنوك ولاسيما ذات رأس المال المنخفض إلى تقليص الإقراض المتاح للشركات والأسر، مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على البنوك بإتجاه العسر المالي[1]. في المقابل تُعد الديون الحكومية ديوناً ذات مخاطر منخفضة نظرًا لكونها مرتبطة بجهة حكومية ويمكن تسييلها عند البنك المركزي في حال حاجة المصارف إلى السيولة مما يجعل هذه الديون قليلة المخاطر إذا لم تشكل نسب مرتفعة إلى موجوداتها إذ **أظهرت البيانات الخاصة بالديون الحكومية في ميزانية الجهاز المصرفي فرقًا في مبلغ إجمالي الدين المعلن من وزارة المالية مقداره (4.5) ترليون دينار في أيلول 2025، ويعزى هذا الفرق إلى وجود وزارات حكومية تقترض من المصارف بكفالة وزارة المالية، أي أنه دين ليس تحت حيازة وزارة المالية وخارج الميزانية ويسمى الدين الأوسع ويشمل (الحكومة العامة الحكومة المركزية، وحكومة الولايات والحكومات المحلية المرجحة في الموازنة والوحدات خارج الميزانية، صناديق الضمان الاجتماعي)**[2]. مع هذا فلابد من الحذر لوجود اتجاه عام آخذٍ بالارتفاع لتركز المخاطر السيادية[3] في عامي 2024-2025 كما موضحة في الشكل (8).

شكل (8) مؤشر تركز المخاطر السيادية لعامي 2024-2025

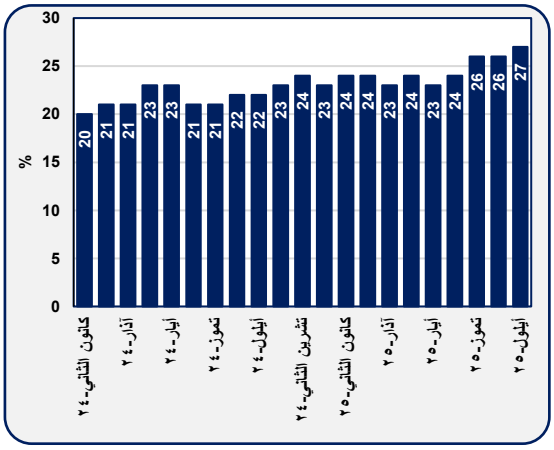

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

ولغرض المقارنة مع بعض الدول فيما يخص نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الموجودات في الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (درجة تركز المخاطر السيادية) يمكن الاستعانة بالشكل (9) إذ نلاحظ أن السعودية قريبة نوعاً ما من العراق وتأخذ اتجاهًا تصاعديًا في الأشهر الأخيرة من عام 2025 أيضًا وهو ما حصل في العراق، بينما في الإمارات تحتل الديون الحكومية نسب منخفضة إلى إجمالي الموجودات نتيجة التغير في الأسواق المالية واختلاف خصوصية الاقتصاد بينهما.

(1)https://www.imf.org/ar/blogs/articles/2022/04/18/blog041822-gfsr-ch2-emerging-market-banks-government-debt-holdings-pose-financial-stability-risks

(2) داليا، ماكورة، استدامة القدرة على تحمل الدين، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2020 ص 60-61.

(3) مؤشر تركز المخاطر السايدية: مجموع الديون الحكومية مقسومًا على مجموع الموجودات في الميزانية الموحدة لميزانية المصارف التجارية.

شكل (9) مؤشر تركز المخاطر السيادية في الإمارات والسعودية لعام 2025

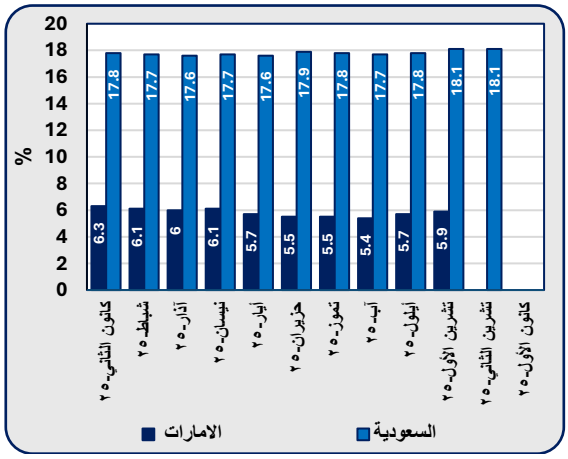

المصدر: https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx
https://www.centralbank.ae/ar/

شكل (10) نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات لدى CBI خلال عامي 2024-2025

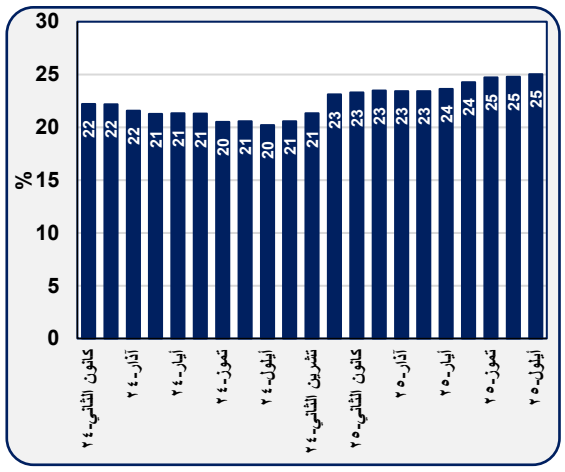

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

شكل (11) نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى CBI خلال عامي 2024-2025

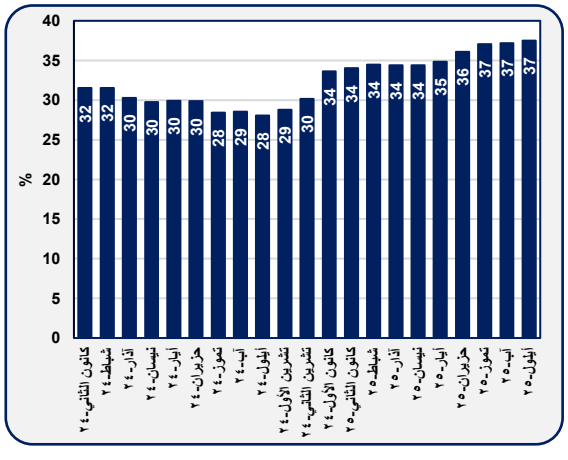

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

أما على مستوى الدين الحكومي إلى موجودات البنك المركزي الموضحة في الشكل (10) فلا يمكن عدها مرتفعة كونها لم تتجاوز نسبة (25%) من إجمالي الموجودات، بينما عند حسابها إلى إجمالي الموجودات الأجنبية في الشكل (11) نجدها ذات اتجاه مرتفع مما يدل على وجود ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية نتيجة التعقيم وارتفاع الطلب على الاستيرادات.

2) ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى: إذ نلاحظ وفق مُلحق الجدول (1) نموًا على أساس سنوي في شهر أيلول بنسبة (7.2%)، ولكن تظهر البيانات أن هنالك انخفاضاً في الائتمان ضمن الفصل الثالث 2025 كما مشار إليه في الشكل (12). وهو ما يبين تأثير الاقتراض الحكومي والضغط على الموارد المتاحة.

شكل (12) ديون القطاع الخاص لعام 2025

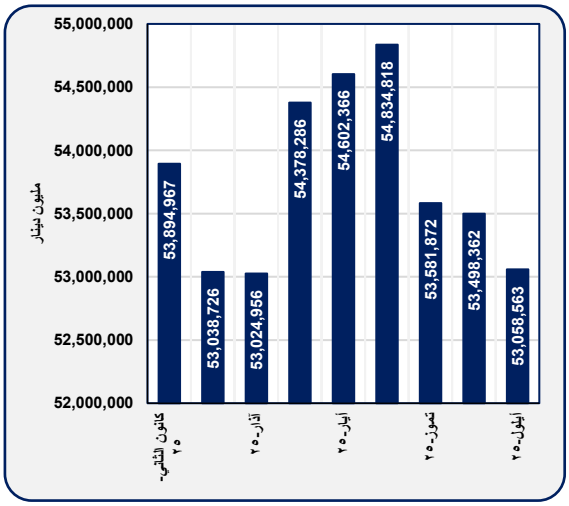

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

ويمكن توضيح ذلك وفق مؤشر المزاحمة المالية[4] في الشكل (13) إذ يُلاحظ ارتفاع المزاحمة المالية في الفصل الثالث 2025 بشكل واضح. وهذا ما يدل على انخفاض السيولة المصرفية الذي تم توجيهها نحو الموجودات الأقل مخاطراً والمتمثلة بالديون الحكومية فضلًا عن ارتفاع العائد المقدم من الحكومة على هذه الديون.

شكل (13) يوضح تطورات مؤشر المزاحمة المالية خلال عامي 2024-2025

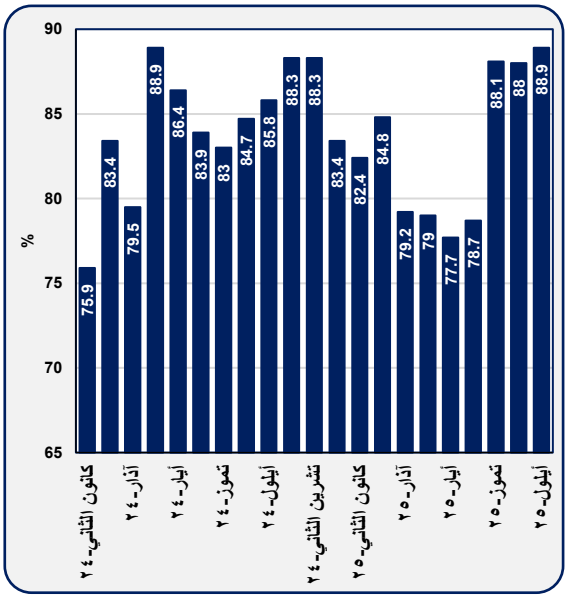

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

الاستنتاجات:

1) تشير البيانات إلى زيادة في التمويل المحلي، وتحولاً واضحاً في الائتمان المحلي لصالح المصارف الحكومية. أما الائتمان المركزي فيبقى موجهًا في الأساس للمصارف الحكومية مع توسع تدريجي في المصارف الخاصة.
2) صافي الديون الحكومية انتقل من وضع دائن إلى مدين بشكل كبير مما يدل على توسع الاقتراض الحكومي، مع اعتماد متزايد على الجهاز المصرفي (البنك المركزي+ المصارف الحكومية) مصدراً رئيساً للتمويل.
3) تؤول **مخاطر التركّز السيادي** بإتجاه تصاعدي نتيجة الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي، وما ترتب عليه من ضغط متزايد على الموارد المالية المتاحة، الأمر الذي أدى إلى **تصاعد ظاهرة المزاحمة المالية**، ولا سيما في الربع الثالث من عام 2025. ويعكس هذا التطور تراجع قدرة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وهذا قد يحدّ من ديناميكية الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

الخاتمة:

قياسًا بالظرف الذي يمر فيه العراق بسبب الاعتماد الكبير على الريع النفطي الذي يتأثر بالعوامل الخارجية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط بأكثر من (10) دولارات عند معدل سعري بلغ (68.4) دولار للبرميل في عام 2025 مقابل (78) دولاراً للبرميل في عام 2024 وبمعدل انخفاض سنوي بلغ (12.3%) مما يولد ضغطاً بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من (90%) من إجمالي الإيرادات العامة، ولأن مؤشرات الاقتصاد في تراجع فهذا يدل على وجود ركودٍ اقتصاديٍ نتيجة التراجع في المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي في ذات الوقت، فضلًا عن توقعات أسعار النفط في عام 2026 حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

(4) تم حساب مؤشر المزاحمة المالية: عبر قسمة مجموع الديون الحكومية على ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في الميزانية الموحدة للمصارف التجارية.

ذلك أن متوسط الأسعار يستقر عند (55) دولاراً أمـا بنـك جي بي مورغـان فيتوقع (58) دولاراً للبرميل.

نلاحظ أن نسبة الديون الحكومية إلى الموجودات نمت بإتجاه تصـــاعدي وفق هذا الإطار وأن اســتمرارها بشــكل مســتمر يزيد من المخاطر، ويعمق من أثر المزاحمة بشـــكل أكبر في عام 2026.

ملحق رقم (1) تفاصيل موجودات الجهاز المصرفي (مليار دينار)						
الموجودات	2022	2023	أيلول 2024	آب 2025	أيلول 2025	معدل النمو
صافي الموجودات الأجنبية في الجهاز المصرفي	182,640.8	178,134.8	177,890.5	153,149.3	156,719.0	(11.9)
صافي الموجودات الأجنبية في البنك المركزي العراقي	140,637.5	145,639.0	143,348.0	123,146.2	127,993.6	(10.7)
صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الحكومية	37,547.5	27,462.4	29,841.2	24,678.6	23,352.3	(21.7)
صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الأهلية	4,455.8	5,033.4	4,701.3	5,314.1	5,352.9	13.9
نسبة صافي الموجودات الأجنبية في البنك المركزي العراقي	77.0	81.8	80.6	80.4	81.7	
نسبة صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الحكومية	20.6	15.4	16.8	16.1	14.9	
نسبة صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الأهلية	2.4	2.8	2.6	3.5	3.4	
الائتمان المحلي في الجهاز المصرفي	41,271.1	55,424.4	66,339.6	93,960.0	93,148.7	40.4
الائتمان المحلي لدى البنك المركزي	25,536.1	34,677.1	29,794.9	42,271.8	39,409.4	32.3
الائتمان المحلي لدى المصارف الحكومية	2,114.0	6,679.2	20,398.1	33,195.4	33,948.7	66.4
الائتمان المحلي لدى المصارف الأهلية	13,621.0	14,068.1	16,146.6	18,351.3	19,661.1	21.8
نسبة الائتمان المحلي لدى البنك المركزي	61.9	62.6	44.9	45.0	42.3	
نسبة الائتمان المحلي لدى المصارف الحكومية	5.1	12.1	30.7	35.3	36.4	
نسبة الائتمان المحلي لدى المصارف الأهلية	33.0	25.4	24.3	19.5	21.1	
صافي الديون الحكومية في الجهاز المصرفي	(1,506.1)	9,427.9	16,843.4	40,461.6	40,090.1	138.0
صافي الديون الحكومية لدى البنك المركزي	25,536.1	34,677.1	29,794.9	42,271.8	39,409.4	32.3
صافي الديون الحكومية لدى المصارف الحكومية	(26,803.1)	(25,104.5)	(13,091.8)	(1,345.3)	34.8	-100.3
صافي الديون الحكومية لدة المصارف الأهلية	(239.1)	(210.5)	140.2	(464.9)	645.9	360.6
نسبة صافي الديون الحكومية لدى البنك المركزي	(1,695.5)	367.8	176.9	104.5	98.3	
نسبة صافي الديون الحكومية لدى المصارف الحكومية	1,779.6	(266.3)	(77.7)	(3.3)	0.1	
نسبة صافي الديون الحكومية لدى المصارف الأهلية	15.9	(2.2)	0.8	(1.1)	1.6	
إجمالي الائتمان المركزي	26,798.2	32,472.2	42,489.4	47,078.3	47,154.0	11.0
إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الحكومية	26,063.0	30,924.0	40,624.1	44,520.5	44,578.1	9.7
إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الأهلية	735.2	1,482.4	1,865.3	2,557.8	2,575.9	38.1
نسبة إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الحكومية	97.3	95.2	95.6	94.6	94.5	
نسبة إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الأهلية	2.7	4.6	4.4	5.4	5.5	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ملحق رقم (2) الديون الحكومية لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)												
المدة	مجموع الديون الحكومية لدى CBI	مجموع الموجودات لدى CBI	مجموع الموجودات الأجنبية لدى CBI	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات لدى CBI	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى CBI	مجموع الديون الحكومية في المصارف التجارية	مجموع الموجودات لمؤانية المصارف التجارية	مجموع الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي موجودات المصارف التجارية (تركز المخاطر السيادية)	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية	إجمالي الديون الحكومية في الجهاز المصرفي	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في المصارف التجارية	أثر المواجهة
Jan-24	44,436,672	200,084,695	141,029,932	22	32	36,941,801	186,940,959	34,772,462	20	106	81,378,473	48,661,205	75.9
Feb-24	43,831,960	197,549,200	139,072,094	22	32	39,683,580	186,189,380	34,905,156	21	114	83,515,540	47,570,391	83.4
Mar-24	43,066,833	199,764,416	142,179,684	22	30	38,217,266	183,194,702	33,804,794	21	113	81,284,099	48,049,959	79.5
Apr-24	42,545,006	199,972,545	143,018,278	21	30	42,865,188	184,965,572	33,238,133	23	129	85,410,194	48,243,113	88.9
May-24	42,545,006	199,349,379	142,215,016	21	30	42,998,328	187,413,914	33,596,587	23	128	85,543,334	49,783,057	86.4
Jun-24	42,618,298	200,150,286	142,758,492	21	30	39,879,833	191,687,288	36,102,416	21	110	82,498,131	47,508,699	83.9
Jul-24	41,209,784	201,046,315	145,077,314	20	28	40,194,787	191,341,148	35,388,216	21	114	81,404,571	48,412,982	83.0
Aug-24	41,224,642	200,394,891	144,461,661	21	29	41,224,219	190,146,703	34,915,305	22	118	82,448,861	48,643,651	84.7
Sep-24	40,247,145	199,174,851	143,456,821	20	28	42,489,391	189,365,262	36,045,742	22	118	82,736,536	49,496,234	85.8
Oct-24	40,326,459	196,061,527	140,187,686	21	29	43,987,222	187,815,749	36,658,118	23	120	84,313,681	49,832,592	88.3
Nov-24	41,434,541	194,368,708	137,371,875	21	30	45,494,518	186,951,954	36,395,097	24	125	86,929,059	51,515,227	88.3
Dec-24	43,998,967	190,428,890	130,839,519	23	34	43,748,630	187,666,744	36,810,872	23	119	87,747,597	52,440,123	83.4
Jan-25	44,003,487	188,962,083	129,372,602	23	34	44,405,938	185,796,955	36,392,674	24	122	88,409,425	53,894,967	82.4
Feb-25	44,015,797	187,481,500	127,692,281	23	34	44,979,333	184,965,127	35,618,150	24	126	88,995,130	53,038,726	84.8
Mar-25	44,015,797	187,832,322	128,015,043	23	34	42,019,596	181,306,907	36,947,647	23	114	86,035,393	53,024,956	79.2
Apr-25	44,015,797	187,892,085	128,026,086	23	34	42,983,711	181,206,019	36,911,222	24	116	86,999,508	54,378,286	79.0
May-25	44,016,421	186,177,492	126,346,874	24	35	42,404,016	181,567,055	36,211,888	23	117	86,420,437	54,602,366	77.7
Jun-25	45,686,288	188,162,263	126,640,663	24	36	43,139,525	182,888,457	34,948,802	24	123	88,825,813	54,834,818	78.7
Jul-25	45,824,026	185,282,475	123,638,555	25	37	47,191,495	181,699,570	30,168,805	26	156	93,015,521	53,581,872	88.1
Aug-25	45,942,382	185,280,959	123,547,500	25	37	47,078,253	181,513,820	30,281,720	26	155	93,020,635	53,498,362	88.0
Sep-25	48,033,492	192,031,195	128,116,485	25	37	47,153,993	177,892,388	29,035,261	27	162	95,187,485	53,058,563	88.9

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

"اختبارات الأوضاع الضاغطة لنسبة صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية"

رسل جاسم محمد علي – دائرة الاحصاء والابحاث – rusul.jassim@cbi.iq

الملخص:

تحتل اختبارات الأوضاع الضاغطة أهمية لكونها تكشف قدرة القطاع المصرفي تحت ظروف معينة أو استثنائية أو حالة حدثت مسبقاً وتم بناء السيناريوهات في هذه الدراسة على نسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال لما تمثله من الأهمية ضمن مؤشرات مخاطر السوق لكونه يقيس تقلبات أسعار الصرف الأجنبية (أي حمايته من الخسائر الناتجة عن تقلب سعر الصرف)، وتم التطرق إلى سيناريوهات التعثر في المحافظ الائتمانية بالعملات الأجنبية لقياس قدرة المصارف على تحمل الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وأبرز ما توصل إليه البحث، إن ارتفاع سعر صرف عملة الدولار الأمريكي يؤدي لزيادة أرباح المصارف التي تمتلك موجودات بالدولار الأمريكي إلا أنها أرباح غير حقيقية لكونها ليست من نشاط مصرفي. أما المصارف التي تمتلك محافظ ائتمانية بالعملات الأجنبية فتتأثر بالتغير المفاجئ لسلوك الزبون وعدم تسديد ما بذمتهم لكنها تمتلك رأس مال تنظيمي قادر على الصمود.

المقدمة:

تعرف نسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال بأنها **نسبة تعرض المصرف لمخاطر سعر الصرف** نتيجة احتفاظه بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية، مقارنةً **بحجمه الرأسمالي** (أي رأس المال المتاح لامتصاص هذه المخاطر)، وأخذ هذا المؤشر مكانته من الأهمية ضمن مؤشرات مخاطر السوق لكونه يقيس تقلبات أسعار الصرف الأجنبية (أي حمايته من الخسائر الناتجة عن تقلب سعر الصرف) إذ كلما زادت هذه النسبة زادت المخاطر التي يتحملها المصرف عند تغيير أسعار الصرف وتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة صدمات سوق العملات، وتستخدمها البنوك المركزية بوصفها أداة رقابية لتحديد الحد الأقصى للتعرض المسموح به فضلاً عن تحديد مدى اعتماد المصارف على العملات الأجنبية.

وإذ يتم احتسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية} = \frac{\text{صافي المركز المفتوح}}{\text{رأس المال الرقابي}}$$

بواقع أن:

صافي المركز المفتوح: هو مصطلح مالي يشير إلى الفرق بين إجمالي الأصول (وتمثل المركز الطويل) وإجمالي الالتزامات (وتمثل المركز القصير) لعملة أجنبية معينة أو مجموعة عملات أجنبية، وهذا المصطلح شائع في الأسواق المالية لاسيما سوق العملات (Forex)، وتوجد ثلاث حالات للمركز:

- **المركز المفتوح الإيجابي:** يشير إلى أن الأصول أكبر من الالتزامات بمعنى أن المصرف لديه تعرض لارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

- **المركز المفتوح السلبي:** يشير إلى أن الالتزامات أكبر من الأصول بمعنى أن المصرف لديه تعرض لانخفاض قيمة العملة الأجنبية.
- **المركز المفتوح الصفري:** يشير إلى أن الأصول والالتزامات متساوية، بمعنى أن المصرف ليس لديه تعرض لمخاطر العملة الأجنبية وهي حالة نادرة الحدوث عند امتلاك المصرف لعملة أجنبية.

رأس المال الرقابي: هو رأس المال الذي تُلزم الجهات الرقابية المصارف بالاحتفاظ به لمواجهة المخاطر وحماية أموال المودعين، ويتم احتسابها بطرق عدة منها:

- حاصل جمع (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المتراكمة) والتي تمثل الموارد الذاتية.
- بسط نسبة كفاية رأس المال (رأس المال التنظيمي).

وعليه تتكون هذه الدراسة من محورين، المحور الأول صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية إلى رأس المال والمحور الثاني اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية.

المحور الأول: صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية إلى رأس المال:

أولاً: صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية:

نلاحظ في الجدول رقم (1) امتلاك أكبر 5 مصارف في القطاع المصرفي لصافي المركز المفتوح بعملة الدولار الأمريكي مُقّوم بالدينار العراقي إذ شكلت هذه المصارف نسبة (84.56%) من إجمالي صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية مُقّومة بالدينار العراقي في الفصل الأول من عام 2025، وقد شكلت ذات المصارف نسبة (76.56%) من إجمالي صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية مُقّومة بالدينار العراقي في الفصل الرابع من عام 2024.

أما فيما يخص عملة الدولار الأمريكي فقد شكلت هذه المصارف نسبة (85.89%) من إجمالي صافي المركز المفتوح بعملة الدولار الأمريكي مُقّومة بالدينار العراقي في الفصل الأول من عام 2025، وقد شكلت ذات المصارف نسبة (79.05%) من إجمالي صافي المركز المفتوح بعملة الدولار الأمريكي مُقّومة بالدينار العراقي في الفصل الرابع من عام 2024، ومن الجدير بالذكر أن هذه المراكز هي مراكز طويلة بمعنى أن المصارف سوف تنتفع من ارتفاع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بحساب توقعات المصرف ذلك أن قيمة الأصل المالي سوف ترتفع بعد تقّويمه بالعملة المحلية ما يسمح له بتحقيق أرباح عند البيع لاحقاً، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً في فقرة اختبارات الأوضاع الضاغطة بافتراض ارتفاع العملة المحلية، من جانب آخر فأن المصرف يحتفظ بمراكز طويلة لتلبية احتياجات العملاء أو العمليات المستقبلية، ومن الجدير بالذكر إن بعض المصارف تقوم بتنويع عملاتها الأجنبية مُطبقةً مقولة (لا تضع جميع البيض في سلة واحدة) وبهذا قامت بتوزيع العملات الأجنبية لكنهُ لاتزال عملة الدولار الأمريكي تشكل النسبة الأكبر في سلة العملات الأجنبية.

رغم ما تم طرحه في أعلاه من إيجابيات احتفاظ المصارف بمراكز طويلة إلا إنّهُ وعلى المدى البعيد سوف تتكّبد المصارف خسائر في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية.

جدول رقم (1) صافي المراكز المفتوحة لأكبر 5 مصارف (المبالغ لأقرب مليون دينار)						
	كما في	المجموع	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	العملات الأخرى
		العملات مُقّومة بالدينار العراقي				
أكبر 5 مصارف	2025Q1	7,531,726	6,909,011	576,533	5,501	40,680
	2024Q4	4,976,501	4,639,158	306,103	4,620	26,620
	الفرق	**2,555,224**	**2,269,853**	**270,431**	**880.5**	**14,060**
القطاع المصرفي	2025Q1	8,906,550	8,044,473	691,278	5,927	164,871
	2024Q4	6,500,031	5,868,738	406,012	5,099	218,310
	الفرق	**2,406,518**	**2,175,736**	**285,266**	**828**	**-53,439**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

جدول رقم (2) تركز العملات الأجنبية لأكبر 5 مصارف					
	كما في	الدولار الأمريكي	اليورو	الجنيه الإسترليني	العملات الأخرى
أكبر 5 مصارف	2025Q1	92%	7%	0%	1%
	2024Q4	93%	6%	0%	1%
القطاع المصرفي	2025Q1	90%	8%	0%	2%
	2024Q4	90%	7%	0%	3%

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدولين المرقمين (1) و (2) أن هنالك تركزاً لعملة الدولار الأمريكي في القطاع المصرفي على عكس نظيراتها من العملات الأجنبية، إذ شَكّلت عملة الدولار الأمريكي للقطاع المصرفي نسبة (90%) من إجمالي العملات الأجنبية للقطاع المصرفي للفصلين الأول من عام 2025 و الرابع من عام 2024، مع ارتفاع اقتناء القطاع المصرفي لعملة الدولار الأمريكي ضمن المدة إلى (8,044,473) مليون دينار ما يقارب (6,188) مليون دولار أمريكي في الفصل الأول من عام 2025 بعد أن كان (5,868,738) مليون دينار ما يقارب (4,514) مليون دولار أمريكي في الفصل الرابع عام 2024.

ثانياً: رأس المال:

تم اعتماد عملية احتساب المقام (رأس المال) برأس المال والاحتياطيات السليمة (وهي عبارة عن رأس المال المكتتب + الاحتياطي الإلزامي (وليس القانوني) +الأرباح والخسائر المدورة – مجموع المبالغ الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة – مساهمات المصرف في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية – العجز في تخصيص الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة للقروض).

جدول رقم (3) رأس المال (المبالغ لأقرب مليون دينار)		
	كما في	رأس المال والاحتياطيات السليمة
أكبر (5) مصارف	Q12025	7,233,451
	Q12024	6,909,258

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

ثالثاً: صـــافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة:

تم إصـدار تعليمات عدة فيما يخص هذه النسـبة آخرهـا الإعـمـام المـرقـم (180/3/9) فـي 2020/6/30 والمتضـــمن بـأن الحـد الأعلى لصـــــافي مركز النقـد الأجنبي يكون بمقـدار (20%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة. ركزت هذه الفقرة على المصـــارف المتجاوزة للحد الأعلى لنســبة صــافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة والبالغة (20%) بواقع (14) مصرفاً وكما موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة

	كما في	مراكز النقد	رأس المال والاحتياطيات	النسبة
		العملات مُقّومة بالدينار العراقي ولأقرب مليون دينار		
14 مصرف	2025Q1	8,515,680	8,766,032	97%
	2024Q4	5,997,385	8,039,078	75%

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

المحور الثاني: سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية:

إن اختبارات الأوضـاع الضـاغطة هي أسـلوب لتقييم مدى قوة النظام المالي تحت ظروف قاسية وغير اعتيادية أو ظروف ســبق وأن مر بها النظام المالي، بهدف معرفة كيف ســتكون ردة فعل النظام المالي الحالي عند حدوث هذه الصدمات.

سـيتم تطبيق اختبارات الأوضـاع الضـاغطة الجزئية على (10) مصـارف التي ورد ذكرها في ثالثاً أعلاه من المتجاوزين للنسـبة المعيارية بعد اسـتبعاد (4) مصـارف لغرض اتسـاق السـيناريوهات، والسـيناريوهات سـتكون ضـمن فقرتين، فقرة تضم اختبارات الأوضـاع الضـاغطة وفق اختبار الحســاســية، والفقرة الأخرى معنية باختبارات الأوضـاع الضـاغطة وفق الفرضـيات المتعددة، لمخاطر السوق (تحليل أثر تغير سعر الصـــرف) ومخاطر الائتمان (الائتمان النقدي فقط) للبيانات المالية 2025/3/31.

أولاً: اختبارات الحساسية:

تكون اختبارات الأوضـاع الضـاغطة وفق اختبار الحساسية بافتراض اختلاف متغير واحد (حدوث صـــدمة في متغير واحد) أما باقي المتغيرات فسوف تبقى في الوضع الطبيعي، لغرض معرفة مدى تأثير كل عامل بصورة منفردة على النتائج.

1) مخاطر السوق: مخاطر السوق هي احتمالية تكبّد خســائر نتيجة لتغييرات مفاجئة في أسـعار السـوق (أسـعار الفائدة، الأسـهم، العملات، وغيرهـا)، وتظهر في القطـاع المصـــرفي في المصـــارف التي تتعامل مع الأدوات المالية أو أصـــول تتأثر بحركة السوق، وتعد اختبارات الأوضـاع الضـاغطة إحدى الأدوات المهمة لقياس مخاطر السوق، وسـيتم تناول جانب واحد في هذه الدراسـة وهو تغير سـعر الصـرف الذي سـتتأثر به المصارف التي تمتلك عملات أجنبية.

أ) **الســـيناريو الأول: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي بسبب تغير سعر الصرف من 1300 إلى 1400 دينار للدولار الواحد** وسيتم عكس الأثر على الأرباح والخســـائر وكفاية رأس المال، ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المصارف بعضها يطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III والمتبقي يطبق وفق مقررات بـازل I وبهذا ينعكس أثر مخاطر السوق على كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III فقط وعليه تكون المصـارف المشـمولة بهذا السـيناريو (4) مصارف.

جدول رقم (5) السيناريو الأول: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي ليكون 1400 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)

4 مصارف			4 مصارف		
قبل الصدمة	الموجودات بعملة الدولار	27,168,252	بعد الصدمة	الموجودات بعملة الدولار	29,034,773
	الموجودات بالعملات الأجنبية المتبقية	12,471,662		الفرق	1,866,521
	الموجودات للعملات الأجنبية	**39,639,914**		**الموجودات للعملات الأجنبية**	**41,506,435**
	المطلوبات بعملة الدولار	23,825,588		المطلوبات بعملة الدولار	25,462,461
	المطلوبات بالعملات الأجنبية المتبقية	11,795,912		الفرق	1,636,872
	المطلوبات للعملات الأجنبية	**35,621,500**		**المطلوبات للعملات الأجنبية**	**37,258,373**
	صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي	3,342,663		صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي	3,572,312
	صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية	4,018,414		صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية	4,248,063
	رأس المال	7,099,123		رأس المال	7,099,123
	نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس لمال	**%47**		**نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس لمال**	**%50**
	نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال	**%57**		**نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال**	**%60**
	رأس المال التنظيمي	8,121,958		رأس المال التنظيمي	8,121,958
	الأصول المرجحة بالمخاطر	36,740,080		الأصول المرجحة بالمخاطر	36,969,729
	كفاية رأس المال	**%22.1**		**كفاية رأس المال**	**%22.0**
				صافي الربح	**229,649**

المصدر: من إعداد الباحث.

يلحظ من الجـدول أعلاه انخفـاض كفـايـة رأس المال بصـــورة طفيفة جداً من (22.1%) إلى (22.0%)، وســـوف تتكون أرباح بمقدار حجم الصدمة إلا أن هذه الأرباح ليست حقيقية لكونها لم تتأتَ من نشاط مصرفي أساسي فضلاً على أن المصـــرف لم يقم ببيع العملات الأجنبيـة واستحصـال الدينار ضـمن مدة الإفصـاح، وهذا الأمر ناشـــئ لقيام المصـــارف بتثبيت عملاتها

الأجنبية مقوّمة بالدينار العراقي لتكون عملة الميزانية موحدة بعملة واحدة وهي العملة المحلية. من جانب آخر لوحظ ارتفاع نسبة صافي المراكز المفتوحة لمعظمها وبذلك متجاوزة للنسبة المعيارية البالغة كحدٍ أعلى (20%)، ويعود ذلك لتضخم أقيام العملات الأجنبية نتيجة تقوّيمها بسعر الصرف بمقدار الصدمة.

ب) السيناريو الثاني: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي بسبب تغير سعر الصرف من 1300 إلى 1600

جدول رقم (6) السيناريو الثاني: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي ليكون 1600
(المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)

	4 مصارف			4 مصارف	
قبل الصدمة	الموجودات بعملة الدولار	27,168,252	بعد الصدمة	الموجودات بعملة الدولار	33,182,597
	الموجودات بالعملات الأجنبية المتبقية	12,471,662		الفرق	6,014,346
	الموجودات للعملات الأجنبية	**39,639,914**		**الموجودات للعملات الأجنبية**	**45,654,260**
	المطلوبات بعملة الدولار	23,825,588		المطلوبات بعملة الدولار	29,099,955
	المطلوبات بالعملات الأجنبية المتبقية	11,795,912		الفرق	5,274,367
	المطلوبات للعملات الأجنبية	**35,621,500**		**المطلوبات للعملات الأجنبية**	**40,895,867**
	صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي	3,342,663		صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي	4,082,642
	صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية	4,018,414		صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية	4,758,393
	رأس المال	7,099,123		رأس المال	7,099,123
	نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس المال	**%47**		**نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس المال**	**%58**
	نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال	**%57**		**نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال**	**%67**
	رأس المال التنظيمي	8,121,958		رأس المال التنظيمي	8,121,958
	الأصول المرجحة بالمخاطر	36,740,080		الأصول المرجحة بالمخاطر	37,480,059
	كفاية رأس المال	**%22.1**		**كفاية رأس المال**	**%21.7**
				صافي الربح	**739,979**

المصدر: من إعداد الباحث.

يلحظ من الجدول أعلاه انخفاض كفاية رأس المال بصورة طفيفة جداً من (22.1%) إلى (21.7%)، وسوف تتكون أرباح بمقدار حجم الصدمة إلا أن هذه الأرباح ليست حقيقية لكونها **دينار للدولار الواحد** إذ سيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، ومن الجدير بالذكر أن هذه المصارف بعضها يطبّق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III والمتبقي يطبق وفق مقررات بازل I وبهذا ينعكس أثر مخاطر السوق على كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III فقط وبهذا تكون المصارف المشمولة بهذا السيناريو (4) مصارف.

لم تتأتَ من نشاط مصرفي أساسي فضلاً على أن المصـــرف لم يقم ببيع العملات الأجنبيـة واســتحصـــال الدينار في فترة الإفصـــاح، وهذا الأمر ناشـــئ لقيام المصـــارف بتثبيت عملاتها الأجنبيـة مقوّمـة بـالـدينـار العراقي لتكون عملـة الميزانية موحدة بعملة واحدة وهي العملة المحلية. من جانب آخر لوحظ ارتفاع نسبة صافي المراكز المفتوحة متجاوزة للنسـبة المعيارية البالغة ضـمن الحـد الأعلى (20%)، ويعود لتضـــخيم أقيـام العملات الأجنبية نتيجة تقويمها بسـعر الصـرف وفق مقدار الصدمة.

2) مخـاطر الائتمـان: مخـاطر الائتمـان هو احتمالية تعثر الزبون أو الطرف المقابل عن ســـداد التزاماته المالية في الوقت المحدد أو عدم القدرة على الســـداد مما يُكبّد المصـــرف خســـائر مالية، وتعد اختبارات الأوضـــاع الضاغطة إحدى طرق قياس مخاطر الائتمان، إذ سيتم تناول صدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان.

أ) السيناريو الثالث: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار (10%) إلى إجمالي الائتمان النقدي دون تغيير سعر الصرف وسيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، وقد تم استبعاد (3) مصارف من المصارف العشرة لكونهم لا يمتلكون محفظة إئتمانية بالعملات الأجنبية أو أن تكون محافظهم عبارة عن الائتمان غير المنتج.

بعد تطبيق الصدمة بافتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان النقـدي بمقـدار (20%)، نلاحظ تتغير نسـبة كفاية رأس المال بمقدار طفيف جداً من (24.5%) إلى (24.1%)، وتسـجيل خســائر في كشــف الدخل بمقدار مســاوٍ لحجم الصدمة إلا أن رأس المال التنظيمي قـادر على الصـــمود في ظروف مواتيـة لمثل هذه الصدمة.

جدول رقم (7) السيناريو الثالث: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار 10%
(المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)

	7 مصارف			7 مصارف	
				مبلغ الصدمة	788,895.00
قبل الصدمة	الائتمان النقدي	7,892,524.27	بعد الصدمة	الائتمان النقدي	7,892,524.27
	الائتمان المنتج	3,662,321.45		الائتمان المنتج	2,873,426.46
	الائتمان غير المنتج	4,230,202.82		الائتمان غير المنتج	5,019,097.82
	نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي	**%54**		**نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي**	**%64**
	رأس المال التنظيمي	13,094,644.36		رأس المال التنظيمي	13,094,644.36
	الأصول المرجحة بالمخاطر	53,545,137.11		الأصول المرجحة بالمخاطر	54,334,032.11
	كفاية رأس المال	**%24.5**		**كفاية رأس المال**	**%24.1**

المصدر: من إعداد الباحث.

ب) السيناريو الرابع: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار (20%) إلى إجمالي الائتمان النقدي دون تغيير سعر الصرف وسيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، وقد تم استبعاد (3) مصارف من المصارف العشرة لكونهم لا يمتلكون محفظة ائتمانية بالعملات الأجنبية أو محافظهم عبارة عن الائتمان غير منتج.

بعد تطبيق الصدمة بافتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان النقدي بمقدار (20%)، نلاحظ تتغير نسبة كفاية رأس المال بمقدار طفيف جداً من (24.5%) إلى (23.8%)، وتسجيل خسائر في كشف الدخل مقدار مساوٍ لحجم الصدمة إلا أن رأس المال التنظيمي قادر على الصمود في ظروف مواتية لمثل هذه الصدمة.

جدول رقم (8) السيناريو الرابع: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار 20%
(المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)

	7 مصارف			7 مصارف	
قبل الصدمة			بعد الصدمة		
	الائتمان النقدي	7,892,524.27		مبلغ الصدمة	1,575,056.65
	الائتمان المنتج	3,662,321.45		الائتمان النقدي	7,892,524.27
	الائتمان غير المنتج	4,230,202.82		الائتمان المنتج	2,087,264.81
	نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي	**%54**		الائتمان غير المنتج	5,805,259.47
				نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي	**%74**
	رأس المال التنظيمي	13,094,644.36		رأس المال التنظيمي	13,094,644.36
	الأصول المرجحة بالمخاطر	53,545,137.11		الأصول المرجحة بالمخاطر	55,120,193.76
	كفاية رأس المال	**%24.5**		**كفاية رأس المال**	**%23.8**

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: اختبارات الفرضيات المتعددة:

تكون اختبارات الأوضاع الضاغطة وفق الفرضيات المتعددة بافتراض صدمتين (فرضيتين) أو أكثر في ذات السيناريو لغرض محاكاة الأزمة عند حدوث عوامل عدة معاً، إذ تم تطبيق السيناريوهات على (10) مصارف المختارة من المحور الأول/ ثالثاً) بعد استبعاد (4) مصارف لغرض اتساق السيناريوهات، وتم الأخذ بالحسبان وجود مصارف لا تمتلك محفظة ائتمان نقدي أو لا تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III.

أ) السيناريو الخامس: ارتفاع الديون غير المنتجة بمقدار (20%) وتغيير سعر الصرف إلى 1400 دينار للدولار الواحد:

تم افتراض حدوث صدمة ارتفاع الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان بمقدار (20%) إضافة إلى صدمة تغير سعر الصرف وارتفاع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من 1300 إلى 1400 دينار للدولار الواحد.

المصارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III تأثرت بالصدمتين معاً وأنتج عنها انخفاض كفاية رأس مالها مقارنة

بالمصـــارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I إذ تأثرت بصـــدمة ارتفاع الديون غير المنتجة على الرغم من امتلاكها لموجودات بالعملة الأجنبية.

لوحظ تكبد خســـائر عن تطبيق هذا الســـيناريو بصـــورة عامة على الرغم من وجود تفاوت في الأرباح والخسائر، إذ تم تسجيل أرباح لدى بعض المصـــارف التي عانت من صـــدمة تغير ســـعر الصـــرف بشـــكل أقوى من صـــدمة ارتفاع نســـبة الديون غير المنتجة وبالتالي ســـوف تســـجل أرباح تفوق خســـارتها من الائتمـان نتيجـة لتكوين المخصص، أما البعض الآخر فتم تسجيل خسائر نتيجة لتأثرهم بصـــدمة ارتفاع نســـبة الديون غير المنتجة أكثر من صدمة تغير سعر الصرف.

جدول رقم (9) السيناريو الخامس: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بنسبة 20% وتغيير سعر الصرف إلى 1400 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقّومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)

	10 مصارف	
قبل الصدمة	رأس المال التنظيمي	14,975,284
	الأصول المرجحة بالمخاطر	55,814,624
	كفاية رأس المال	**%26.8**
	تطبيق وفق مقررات بازل	III & I
بعد الصدمة	**مبلغ صدمة الديون غير المنتجة**	**1,575,057**
	مبلغ صدمة تغير سعر الصرف	**465,155**
	رأس المال التنظيمي	14,975,284
	الأصول المرجحة بالمخاطر	57,619,329
	كفاية رأس المال	**%26.0**
	صافي الربح	(1,109,902)

المصدر: من إعداد الباحث.

ب) الســـيناريو الســـادس: ارتفاع الديون غير المنتجـة بمقـدار (20%) وتغيير ســـعر الصرف إلى 1600 دينار للدولار الواحد:

تم افتراض حدوث صـــدمة ارتفاع الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان بمقدار (20%) إضافة إلى صدمة تغير سعر الصرف وارتفاع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من 1300 إلى 1600دينار للدولار الواحد.

المصـــارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III تأثرت بالصـــدمتين معاً وأنتج عنها انخفاض كفاية رأس مالها مقارنة بالمصـــارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I إذ تأثرت بصـــدمة ارتفاع الديون غير المنتجة على الرغم من امتلاكها لموجودات بالعملة الأجنبية.

لوحظ تكبد خسـائر أقل عن تطبيق هذا السـيناريو مقارنة بالســيناريو الخامس ويعود للأرباح المتأتية من ارتفاع العملة المحلية بالرغم من وجود تفاوت في الأرباح والخســـائر، إذ تم تســـجيل أرباح لدى بعض المصـــارف التي عانت من صـــدمة تغير سعر الصرف أقوى من صدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة وبالتالي ســـوف تســـجل أرباح تفوق خســـارتها من الائتمان نتيجة لتكوين المخصـــص، أما البعض الآخر فتم تسجيل خسائر نتيجة لتأثرهم بصـدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة أكثر من صدمة تغير سعر الصرف.

جدول رقم (10) السيناريو السادس: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بنسبة 20% وتغيير سعر الصرف إلى 1600 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)		
10 مصارف		
قبل الصدمة	رأس المال التنظيمي	14,975,284
	الأصول المرجحة بالمخاطر	55,814,624
	كفاية رأس المال	**%26.8**
	تطبيق وفق مقررات بازل	III & I
بعد الصدمة	**مبلغ صدمة الديون غير المنتجة**	**1,575,057**
	مبلغ صدمة تغير سعر الصرف	**1,498,832**
	رأس المال التنظيمي	14,975,284
	الأصول المرجحة بالمخاطر	58,129,660
	كفاية رأس المال	**%25.8**
	صافي الربح	(76,225)

المصدر: من إعداد الباحث.

الاستنتاجات:

1) إن ارتفاع سعر صرف عملة الدولار الأمريكي سوف يتسبب بزيادة أرباح المصارف التي تمتلك الدولار الأمريكي وهذا لا يُعد مؤشراً إيجابياً بالنسبة للقطاع المصرفي لكونها أرباح غير حقيقية وليست مكسباً من نشاط مصرفي، بمعنى: في لحظة تقييد هذه الأرباح لكشف الدخل لا تُعد أرباحاً حقيقة لكون المصرف لم يقم ببيع الدولار الذي يمتلكه وإنما تم تقييدها بوصفها أرباحاً وهو لا يزال يمتلكها في الوضع المالي، المصارف مجبرة على القيام بهذه العملية لكون الميزانية (الوضع المالي) مقّومة إلى الدينار العراقي وبالتالي يعيد ذلك التوازن في أصوله وخصومه عبر عكسها على كشف الدخل.
2) المصارف التي تمتلك محافظ ائتمانية بالعملات الأجنبية تتأثر بالتغير المفاجئ بسلوك الزبون وعدم تسديد ما بذمته لكنها تمتلك رأس مال تنظيمي قادر على الصمود.
3) تقوم المصارف بتكوين مخصصاتها لمواجهة الديون المتعثرة بالدينار العراقي وإن كان الائتمان النقدي بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن أي تغير بسعر الصرف أو تعثر الزبون سينعكس مباشرة على كشف الدخل، وقد ظهر هذا بصورة واضحة في المصارف التي لديها تركز بالائتمان النقدي بعملة الدولار الأمريكي في السيناريو السادس على الرغم من أن هذا السيناريو يعد الأقسى على القطاع المصرفي إلا أن هذه المصارف استمرت بتكبّد الخسائر مع أنها كانت تحصل على الأرباح من تغير سعر الصرف، هذه الخسائر ناتجة من الائتمان النقدي بسبب خسارتها للائتمان النقدي (تدفق نقدي داخل) واستقطاع جزء من أرباحها لتكوين المخصصات، بغض النظر عن التفاصيل الأخرى في كشف الدخل.

" اتجاهات الدعم الحكومي في هيكل النفقات العامة "

رقية كريم عباس – دائرة الإحصاء والأبحاث – roqaya.kareem@cbi.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث تحليل اتجاهات الدعم الحكومي ضمن هيكل النفقات العامة في العراق، مع التركيز على دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الدولة لتخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية وتقلبات الإيرادات النفطية.

أظهر التحليل أن الدعم الحكومي في العراق يتوزع على مجالات رئيسة عدة، أبرزها دعم القطاع الزراعي، وشبكة الحماية الاجتماعية، ونظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)، إضافة إلى دعم الطاقة والخدمات الأساسية مثل الكهرباء، وتستحوذ هذه البنود على نسب كبيرة من الإنفاق العام، بالمقابل شهد الدعم الحكومي للاستيرادات تزايدًا ملحوظًا في السنوات 2020–2023 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي واعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات، إذ وصلت المبالغ المدعومة ذروتها في عام 2023، ثم بدأت بالانخفاض في عامي 2024 و2025. يسهم هذا الدعم في تحقيق الاستقرار السعري وضمان الأمن الغذائي والصحي، لكنه في الوقت ذاته يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد ويشكل عبئًا على المالية العامة والميزان التجاري.

كما بيّن البحث أن لهذا الدعم آثارًا إيجابية، تتمثل في تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، والمساهمة في استقرار أسعار السلع والخدمات الأساسية في العراق. ومع ذلك، يواجه النظام المالي تحديات هيكلية، أهمها ضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية، وعدم دقة استهداف الفئات المستحقة، فضلًا عن وجود عجز مالي في بعض قطاعات الدعم، كقطاع الكهرباء، مما يشكل ضغطًا متزايدًا على الموازنة العامة.

ويخلص البحث إلى ضرورة إصلاح منظومة الدعم الحكومي عبر تحسين كفاءتها، وترشيد الإنفاق، واعتماد آليات أكثر دقة في توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر استحقاقًا، بما يحقق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاستدامة المالية.

المقدمة:

يُعد الدعم الحكومي في العراق أحد أشكال النفقات الجارية ضمن النفقات العامة التي تعتمدها الدولة في موازنتها العامة لتخفيف الأعباء المعيشية عن فئة من المواطنين، بغية تحقيق الاستقرار الاجتماعي، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية وتقلب أسعار النفط، وعليه تتناول هذه الورقة أشكال الدعم المقدم من الحكومة العراقية الى فئات المجتمع، وفيما يلي أهم أشكاله المدرجة في النفقات الجارية والبرامج الخاصة للنفقات العامة عام 2024:

أولاً: الدعم المتضمن في الإنفاق الجاري العام:

1) **التأمين الصحي:** سجّل إجمالي الدعم الحكومي (النفقات الجارية والبرامج الخاصة) لفقرة التأمين الصحي مبلغ (14.13) مليار دينار عراقي.
2) **التعويضات:** بلغ إجمالي الدعم الحكومي على فقرة التعويضات (388.8) مليار دينار عراقي توزعت على (تعويضات الضحايا وتعويضات مختلفة) و(تعويضات قانون رقم/20 لسنة 2009) و(تعويضات بموجب قانون رقم 16/ لسنة 2010) و(تعويضات بموجب قانون رقم 5/ لسنة 2009) بمبالغ (160.6) مليار دينار و(223.1) مليار دينار و(0.025) مليار دينار و(5.1) مليار دينار على التوالي.
3) **الدعم:** سجل الإنفاق على فقرة الدعم (6.98) ترليون دينار توزعت ما بين دعم قطاع الزراعة بمبلغ (5.46) ترليون دينار والشركات الأخرى (1.52) ترليون دينار في عام 2024 على التوالي.
4) **المنح:** تُعد المنح جزءًا مهمًا من النفقات الجارية المدرجة في الموازنة العامة للدولة وتختلف المبالغ المخصصة ضمن النفقات الجارية من سنة إلى أخرى بناءً على السياسات الحكومية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية وفي عام 2024 بلغ إجمالي الدعم الحكومي لهذه الفقرة (1.56) ترليون دينار توزعت بين المنح للعتبات المقدسة والمزارات الشريفة والمنح للأندية الرياضية ومنح مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي ومنح للشركات العامة للصناعات ومنح الجمعيات الخيرية والدينية ومنح وتحويلات أخرى ومنحة الطلبة الفقراء وبمبلغ (270.1) مليار دينار و(1.5) مليار دينار و(0.356) مليار دينار و(197) مليار دينار و(0.00129) مليار دينار و(595.9) مليار دينار و(500.9) مليار دينار، على التوالي.
5) **التبرعات والإعانات:** بلغ إجمالي الدعم الحكومي لهذه الفقرة (41.5) مليار دينار في عام 2024 توزعت على التبرعات والإعانات، إذ تبرعت المحكمة الاتحادية العليا في مؤتمر الهيئات القضائية الإفريقية بمبلغي (41.5) مليار دينار و(0.0026) مليار دينار.
6) **الإنفاق على غلاء مستوى المعيشة والماء والكهرباء والوقود والتغذية:** سجل إجمالي الدعم الحكومي أمام غلاء المعيشة (0.085) مليار دينار وأمام أجور الماء (2.2) مليار دينار وأمام أجور الكهرباء (3.4) ترليون دينار في عام 2024 لتخفيف الأعباء المالية على المواطنين لاسيما ذوي الدخل المحدود، فيما سجل حجم الدعم الحكومي لفقرة الوقود (283.1) مليار دينار وسجل الإنفاق الحكومي على فقرة التغذية (76.8) مليار دينار توزعت على التغذية الصحية (70.6) مليار دينار والتغذية المدرسية (6.2) مليار دينار في عام 2024.

7) **الإغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين:** بلغ الدعم الحكومي للإنفاق على هذه الفقرة (75.3) مليار دينار في عام 2024.

8) **نظام التوزيع العام** (البطاقة التموينية)**:** تُعد البطاقة التموينية أحد أبرز أدوات الدعم الحكومي المباشر وأعلى بنود الإنفاق الاجتماعي بعد الرواتب وشبكة الحماية الاجتماعية في العراق، إذ تم تبنيها منذ أوائل التسعينيات بهدف تأمين الأمن الغذائي للمواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة مع استمرار الدعم الحكومي للبطاقة التموينية تجنباً لزيادة أسعار السلع الأساسية والظروف الاقتصادية إذ بلغ الدعم لهذه الفقرة بمبلغ (3.5) ترليون دينار في عام 2024.

9) **شبكة الحماية الاجتماعية:** تُعد شبكة الحماية الاجتماعية أحد أبرز أدوات الدعم الحكومي المباشر للشرائح الهشّة في المجتمع العراقي إذ بدأ العمل بها عام 2005 بموجب قانون رقم 11 لسنة 2014، وهي جزء أساس من استراتيجية الدولة لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ الدعم الحكومي لشبكة الحماية الاجتماعية في عام 2024 (5.5) ترليون دينار.

بلغت نسبة مساهمة الدعم الحكومي لقطاع الزراعة (6.1%) من إجمالي النفقات الجارية وسجلت نسبة مساهمة الدعم النقدي المباشر المتمثل في شبكة الحماية الاجتماعية (4.8%) من إجمالي النفقات الجارية فيما بلغت نسبة مساهمة الدعم الغذائي عبر نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) (3.1%)، وبلغت نسبة مساهمة دعم أجور الكهرباء (2.97%) والوقود (0.23%) من إجمالي الإنفاق الجاري فيما سجلت نسبة مساهمة كل من فقرة المنح والتعويضات (1.3%) و(0.34%) على التوالي كما مبين في الشكل (1).

وسجلت نسبة مساهمة إجمالي الدعم الحكومي (18.98%) من إجمالي النفقات الجارية و(17.36%) من إجمالي الإنفاق العام، على الرغم من أهمية هذا الدعم يواجه العراق صعوبات جمَّة متصلة بضعف فعالية وكفاءة التوزيع، وعدم دقة عملية تحديد الفئات المستفيدة من هذا الدعم، مسبباً بهدر في الموارد المالية الذي يستلزم توجيهها إلى الفئات الأكثر احتياجاً مع ترشيد النفقات العامة. بينما بلغت حصة التأمين الصحي (0.01%) من إجمالي الدعم الحكومي ويعد هذا الإنفاق غير الكافي للصحة قد يؤدي إلى ضعف جودة الخدمات الصحية وزيادة الأعباء على المرضى ويرجع ذلك الى انحفاض التخصيصات المالية في الميزانية العامة.

شكل (1) نسبة مساهمة الدعم الحكومي الى إجمالي النفقات الجارية 2024

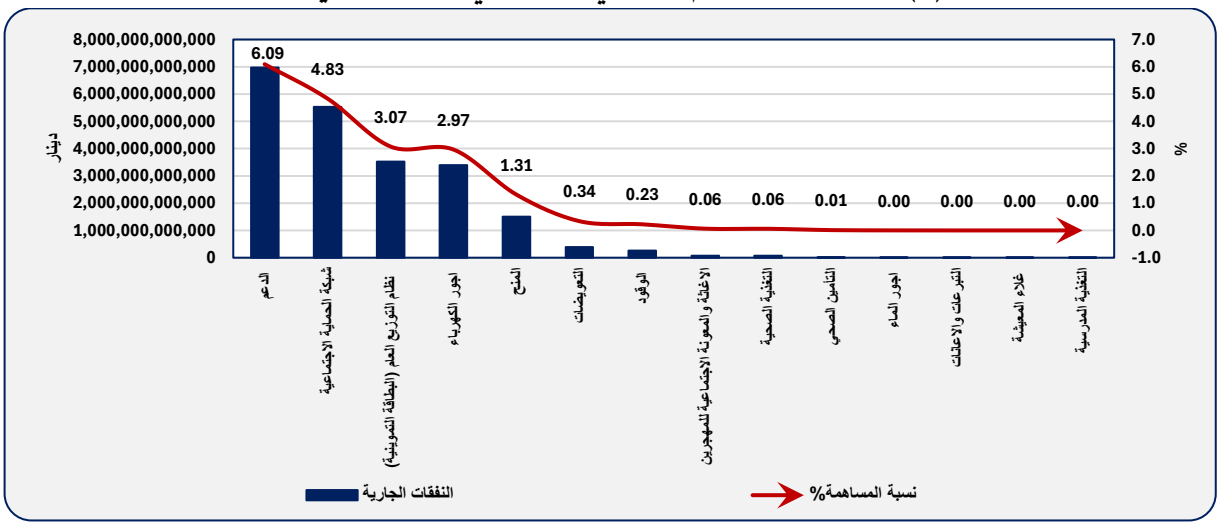

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

جدول رقم (1) أنواع الدعم الحكومي ضمن النفقات الجارية لعام 2024

التبويب	النفقات الجارية 2024 (دينار عراقي)	البرامج الخاصة (دينار عراقي)	المجموع	نسبة المساهمة لكل فقرة إلى إجمالي النفقات الجارية (%)
التأمين الصحي	**13,909,428,796**	**218,760,100**	**14,128,188,896**	**0.01**
التعويضات	**388,818,339,908**			**0.34**
تعويضات الضحايا وتعويضات مختلفة	160,601,348,191			
تعويضات قانون رقم /20 لسنة 2009	223,094,836,584			
تعويضات بموجب قانون رقم 16/لسنة 2010	25,655,133			
تعويضات بموجب قانون رقم 5/ لسنة 2009	5,096,500,000			
الدعم	**6,975,674,234,566**			**6.1**
دعم قطاع الزراعة	5,456,068,799,000			
الشركات الأخرى	1,519,605,435,566			
المنح	**1,503,737,599,554**			**1.3**
منح العتبات المقدسة والمزارات الشريفة	270,095,127,375			
منح الأندية الرياضية	1,500,000,000			
منح مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي	356,577,000			
منح الشركات العامة للصناعات	197,223,041,425			
منح الجمعيات الخيرية والدينية	1,299,000			
منح وتحويلات أخرى	533,654,789,314	62,268,480,183	595,923,269,497	
منحة الطلبة الفقراء	500,906,765,440			
التبرعات والإعانات	**15,311,000**	**41,510,000,000**	**41,522,711,000**	**0.00001**
التبرعات والإعانات	12,711,000			
تبرع المحكمة الاتحادية العليا في مؤتمر الهيئات القضائية الإفريقية	2,600,000			
الإنفاق على مستوى المعيشة والماء والكهرباء والوقود والتغذية	**3,726,421,456,571**			**3.25**
غلاء المعيشة	84,895,667			0.0
أجور الماء	2,141,515,749	10,000,000	2,151,515,749.00	0.0
أجور الكهرباء	3,395,565,412,903	1,339,750	3,395,566,752,653	2.97
الوقود	258,164,825,663	24,948,526,153	283,113,351,816.00	0.23
التغذية الصحية	70,448,109,089	182,711,110	70,630,820,199.00	0.06
التغذية المدرسية	16,697,500	6,178,000,000	6,194,697,500.00	0.0
الإغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين	**73,849,110,139**	**1,499,939,000**	**75,349,049,139.00**	**0.06**
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	**3,519,999,999,906**			**3.1**

شبكة الحماية الاجتماعية	5,531,189,210,688			4.8
إجمالي الدعوم الحكومية (المتضمنة في النفقات الجارية)	21,733,621,191,128			
إجمالي الإنفاق العام الجاري (مع إقليم كوردستان)	125,214,044,053,991			
إجمالي النفقات الجارية	114,486,417,430,365			
نسبة الدعم الحكومي من حجم الإنفاق العام%	17.4			
نسبة الدعم الحكومي من إجمالي النفقات الجارية	18.1			

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

ولحساب العجز أو الفائض لهذه الفقرات ولبيان مبالغ الدعم الحكومي لها نلاحظ من الجدول (2) الفرق بين الإيراد المُحقق لبعض فقرات الإيرادات العامة والإنفاق (الدعم) الحكومي المقدم للجهة المستفيدة من الإعانة الحكومية إذ سجلت أجور الكهرباء عجزاً بلغ (3.38) ترليون دينار في عام 2024، على الرغم من تخصيص الدولة موارد ضخمة لتغطية الكهرباء، سواء عبر الوقود أو الرواتب أو الاستثمارات، فإن ما يتم تحصيله من المستهلكين أقل من حجم الإنفاق الفعلي على الكهرباء البالغ (10.45) ترليون دينار التي تشمل النفقات الجارية والاستثمارية في عام 2024، هذا يشكل ضغطًا كبيرًا على الموازنة العامة فيما سجلت فقرة المنح عجزاً بلغ (1.5) ترليون دينار نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق على المنح في داخل العراق مقارنة بالمنح المتحصلة من الخارج أما ما يخص التأمين الصحي فقد سجل عجزاً بلغ (14.1) مليار دينار مقابل (0.04) مليار دينار الإيراد المتحقق لهذه الفقرة.

جدول رقم (2) العجز أو الفائض (دينار عراقي)			
	الإيرادات	النفقات	عجز أو فائض
التأمين الصحي	44,226,122	14,128,188,896	-14,083,962,774
المنح	21,587,115,906	1,566,006,079,737	-1,544,418,963,831
أجور الكهرباء	9,275,072,794	3,395,566,752,653	-3,386,291,679,859

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

ثانياً: الدعم المتضمن في الإنفاق على البرامج الخاصة: هي نفقات مخصصة لتنفيذ برامج أو مشاريع معينة، قد تكون تعليمية، اجتماعية، بيئية، تنموية، أو غيرها.

سجلت فقرة المنح وتحويلات أخرى اعلى نسبة مساهمة الى نفقات البرامج الخاصة في عام 2024 (45.5%) وفقرة التبرعات والإعانات بنسبة (30.3%) وفقرة الوقود بنسبة (18.2%) وفقرة التغذية المدرسية بنسبة (4.5%) في حين سُجلت بنود الإنفاق الأخرى نسبة (1.5%) لعام 2024، يوضح هذا أن معظم بنود الإنفاق في البرامج الخاصة تتجه نحو المنح والتحويلات الأخرى والتبرعات والإعانات والوقود.

ثالثاً: نسبة الإنفاق الجاري للإعانات والدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي: هي طريقة لقياس مدى العبء المالي الذي تتحمله الحكومة بسبب تقديمها دعمًا ماليًا مباشرًا أو غير مباشر مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، إذ أن النسبة المئوية تمثل حجم الدعم المالي أو مقدار ما تنفقه الحكومة على قطاعات معينة (مثل الكهرباء، الوقود، الغذاء، المياه، والبطاقة التموينية، الصحة...) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام

2024، البالغ (363,533.6) مليار دينار إذ سجلت نسبة إجمالي الدعم الحكومي (5.97%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما سجلت نسبة الإنفاق على فقرة الدعم (1.95%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية وأجور الكهرباء (1.52%) و(0.97%) و(0.93%) على التوالي.

شكل (2) نسبة مساهمة الدعم الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024

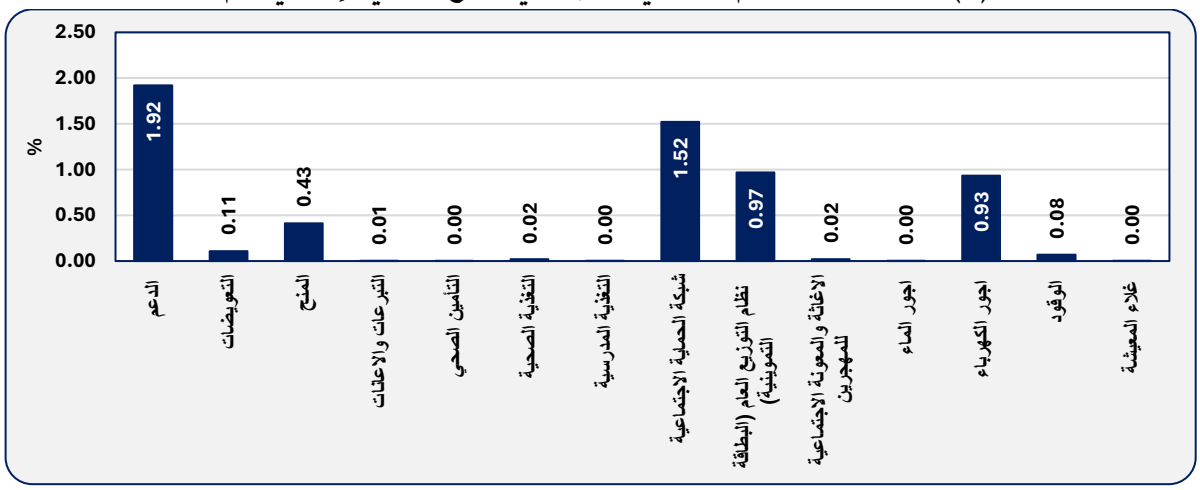

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

رابعاً: أثر الدعم الحكومي على الاستيرادات:

اعتمد العراق بشكل كبير على الدعم الحكومي في تأمين السلع الأساسية، لاسيما في نظام البطاقة التموينية، ما أدى إلى زيادة الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي. وساهم هذا الدعم في استقرار الأسعار الأساس للسلع والخدمات (السلة الغذائية والدواء والوقود).

جدول رقم (3) المبالغ المدعومة من الاستيرادات

الفترة	2020	2021	2022
وزارة التجارة (دعم البطاقة التموينية) (دولار)	350,253,719.0	831,958,605.0	1,966,213,769.0
وزارة الصحة (استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية) (دولار)	481,568,464.6	1,007,420,115.8	1,008,544,900.5
وزارة الكهرباء (استيراد الطاقة الكهربائية) (دولار)	615,941,473.0	343,977,441.0	705,181,601.2
وزارة النفط (استيراد المنتجات النفطية) (دولار)	1,055,967,809.0	1,087,860,608.8	1,969,604,443.4
وزارة الصحة (علاج) (دولار)	32,748,037.0	28,343,043.0	27,554,803.0
إجمالي المبالغ المدعومة من الاستيرادات (دولار)	2,536,479,502.6	3,299,559,813.6	5,677,099,517.1
إجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	48,292.6	40,848.5	55,193.9
الفترة	**2023**	**2024**	**الفصل الثالث 2025***
وزارة التجارة (دعم البطاقة التموينية) (دولار)	5,002,615,384.6	2,046,383,295.3	1,679,456,595.2
وزارة الصحة (استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية) (دولار)	982,080,980.6	877,505,498.7	693,433,877.4
وزارة الكهرباء (استيراد الطاقة الكهربائية) (دولار)	370,374,077.6	1,677,175,305.7	372,353,403.7
وزارة النفط (استيراد المنتجات النفطية) (دولار)	2,241,583,677.5	1,942,910,894.9	221,147,777.6
وزارة الصحة (علاج) (دولار)	48,947,508.5	47,652,346.0	40,674,366.0
إجمالي المبالغ المدعومة من الاستيرادات (دولار)	8,645,601,628.8	6,591,627,340.6	3,007,066,020.0
إجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	65,826.4	87,410.0	63,085.40

المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ملاحظة: * الاستيرادات لغاية الفصل الثالث 2025.

جدول رقم (4) المبالغ المدعومة من الاستيرادات					
الفترة	إجمالي المبالغ المدعومة من الاستيرادات (دولار)	عدد السكان (نسمة)	حصة الفرد من إجمالي الاستيرادات المدعومة (%)	إجمالي الاستيرادات المدعومة (مليون دولار)	إجمالي المبالغ المدعومة/ إجمالي الاستيرادات
2020	2,503,731,465.6	40,150,000.0	62.36	2536.5	%5
2021	3,271,216,770.6	41,190,658.0	79.42	3299.6	%8
2022	5,649,544,714.1	42,248,883.0	133.72	5677.1	%10
2023	8,596,654,120.3	43,324,000.0	198.43	8645.6	%13
2024	6,543,974,994.6	45,407,895.0	144.12	6591.6	%8
2025	3,007,066,020.0	46,118,793	65.20	3007.1	%5

المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

شكل (3) حصة الفرد من استيرادات الدعم (2020 – 2025)

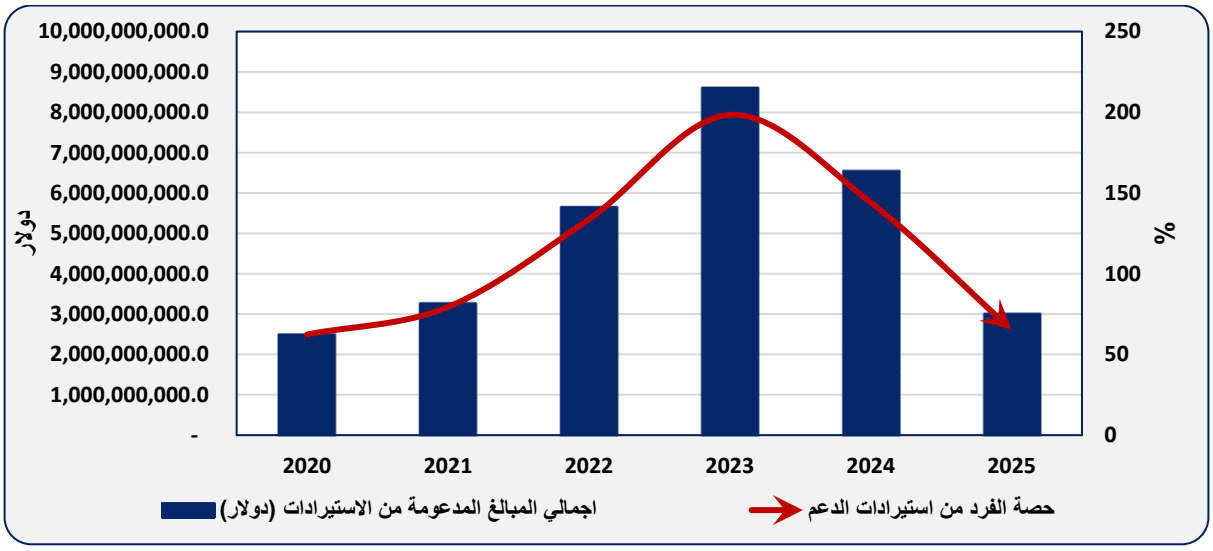

المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الشكل (4) نسبة الوزارات من الاستيرادات المدعومة (2020 – 2025)

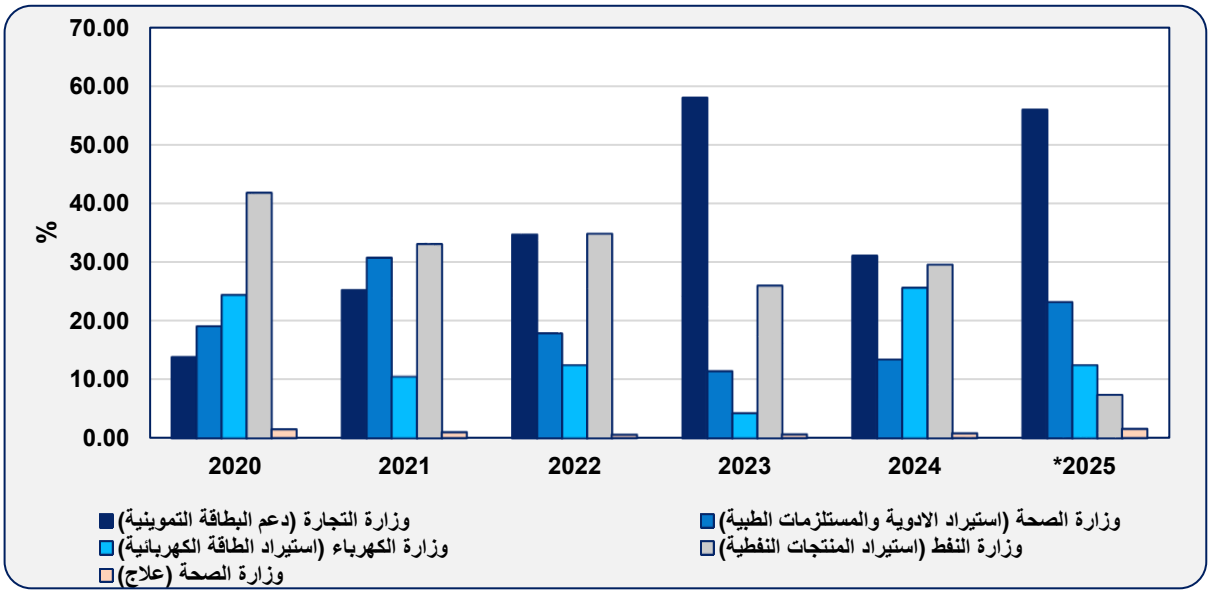

المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

" تحليل أثر بعض المتغيرات في الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي"

أحمد جمال عسكر – دائرة الإحصاء والأبحاث – ahmed.jamal@cbi.iq

الملخص:

تُعدّ الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي صمام أمان حيوي لاستقرار الاقتصاد الكلي إذ تُستخدم في تمويل الاستيرادات ودعم سعر الصرف وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية، وتنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة ارتباط هذه الاحتياطيات بعوامل داخلية وخارجية أبرزها من صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية والمشتريات من وزارة المالية من العملة الأجنبية، الأمر الذي يطرح مشكلة جوهرية تتمثل في قابلية محدودة لاستدامة الاحتياطيات الأجنبية وتعرضها للتآكل عند حدوث صدمات مالية أو نفطية، ومن ثم انطلقت فرضية البحث من أن هذه المتغيرات تؤثر بصورة آنية ومؤجلة على صافي الاحتياطيات الأجنبية وباتجاهات متباينة، إذ بُني نموذج قياسي باستخدام أسلوب (ARDL) للمدة 2004–2024 اعتماداً على بيانات شهرية لاختبار العلاقات القصيرة والطويلة الأجل، وقد بينت النتائج أن النفقات العامة والدين الداخلي لهما أثر سلبي ومعنوي بعد مُدد إبطاء قصيرة تعكس استنزاف صافي الاحتياطيات الأجنبية عبر زيادة الطلب على الدولار، فيما أظهرت نافذة بيع العملة الأجنبية الأثر الاستنزافي المباشر والأكبر، في حين شكلت الصادرات النفطية والمشتريات من وزارة المالية القنوات الرئيسة لدعم صافي الاحتياطيات الأجنبية، كما دلّ معامل تصحيح الخطأ على بطء سرعة التعديل بواقع (2.3%) شهريًا بما يؤكد وجود علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل رغم الضغوط، وانتهت الدراسة إلى أن استمرار الاعتماد على النفط مع توسع الإنفاق والدين الداخلي سيزيد المخاطر ما لم يتم تبني سياسات أكثر توازناً، ومن أبرز التوصيات ضرورة تنويع مصادر النقد الأجنبي، وضبط النفقات العامة، وإدارة نافذة بيع العملة بكفاءة أعلى، وتقليص تمويل العجز عبر الدين الداخلي، والعمل الجاد على تعزيز الإيرادات غير النفطية لأن هذه الإيرادات تؤثر بشكل غير مباشر على مستوى الاحتياطيات الأجنبية، إذ أن زيادة هذه الإيرادات وما تمثله من سحب للسيولة من الاقتصاد وإعادة توزيع لصالح الحكومة يجعل وزارة المالية في غنى عن اللجوء إلى البنك المركزي والمصارف للحصول على الموارد المالية الأمر الذي يجنب استنزاف مزيد من الاحتياطيات الأجنبية.

أولاً: الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي/ الواقع والتحديات:

يُعدّ صافي الاحتياطيات الأجنبية أحد أبرز المؤشرات التي تعكس قوة المراكز المالية للدول وقدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية، إذ يلعب دورًا أساسيًا في استقرار سعر الصرف وتغطية الاستيرادات وتعزيز ثقة الأسواق، وفي العراق تكتسب الاحتياطيات الأجنبية أهمية مضاعفة نظرًا لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير

على الإيرادات النفطية وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، فضلًا عن الضغوط الداخلية الناجمة عن السياسات المالية وارتفاع الدين العام.

1) أهمية الاحتياطيات الأجنبية[1]:

تؤدي الاحتياطيات الأجنبية دوراً محورياً في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي إذ تُستخدم في:

أ) تمويل الاستيراد والالتزامات الخارجية وتغطية الطلب على العملة الأجنبية.

ب) دعم استقرار سعر الصرف والحد من التقلبات.

ج) تعزيز ثقة الأسواق والمستثمرين بالاقتصاد الوطني.

د) مواجهة الأزمات الطارئة كهبوط أسعار النفط أو ارتفاع العجز المالي.

هـ) تعزيز التصنيف الائتماني للدولة فضلاً عن تقليل كلفة الإقراض الخارجي.

2) تطور صافي الاحتياطيات الأجنبية:

إن صافي الاحتياطيات الأجنبية بلغ نحو (145.64) ترليون دينار في نهاية 2023، مسجلاً تراجعًا تدريجيًا في 2024 وبدايات 2025 نتيجة اتساع العجز الخارجي وتزايد الإنفاق الحكومي وتحوّلات تدفقات التجارة والتحويلات، مع بقاء الاحتياطيات الأجنبية ضمن حدود مريحة قياسًا بمؤشرات الكفاية التقليدية (أشهر الاستيراد وتغطية القاعدة النقدية وعرض النقد الواسع M2)، والشكل (1) يوضح صافي الاحتياطيات الأجنبية ومبيعات النافذة من العملات الأجنبية ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية.

شكل (1) صافي الاحتياطيات الأجنبية ومشتريات ونافذة مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (2021-Q2 2025)

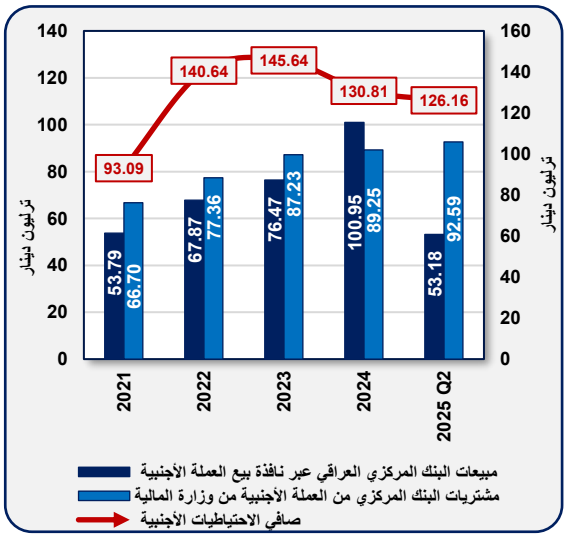

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وقد مرت الاحتياطيات الأجنبية في العراق بمراحل تطور متعددة يمكن تصنيفها كما يلي:

أ) تطور صافي الاحتياطيات الأجنبية – تعزيز العملة الأجنبة (قبل العمل على منصة التحويل الخارجي):

قبل العمل على منصة التحويل الخارجي كان الجزء الأكبر من الحوالات الخارجية يُدار عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ما جعل البنك المركزي العراقي يتحمل العبء المباشر في تلبية الطلب على النقد الأجنبي، إذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من (53.79) تريليون دينار في عام 2021 إلى (67.87) تريليون دينار في عام 2022 بمعدل نمو(26.18%)، في حين ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية من (93.09) تريليون دينار إلى (140.64) تريليون دينار وبمعدل نمو (51.08%) للمدة ذاتها،

(1)خضير، مهند يحيى وحسن، وفاء عبد الأمير، كفاية الاحتياطيات الأجنبية ودورها في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)، 17(60)، 2022، (70-89).

نتيجة ارتفاع مشـــتريات البنك المركزي العراقي من (66.70) تريليون دينـار إلى (77.36) تريليون دينـار للمـدة ذاتهـا وبمعـدل نمو بلغ (16%).

يعكس هذا التطور أن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطيـة هو مـا مكّن البنـك المركزي العراقي من تعزيز احتياطياته الأجنبية على الرغم من توســـع مبيعـاتـه من العملـة لتلبيـة الطلـب الخـارجي. أي أن قوة التـدفقـات الـدولاريـة من الصـــادرات النفطية غطّت الزيادة في المبيعات، بل وأســـهمت في تراكم الاحتياطيات الأجنبية بشـكل أكبر، وهو ما وفّر للبنك المركزي هامشًـا أمان للاستقرار النقدي في تلك المدة.

ب) تطور صـافي الاحتياطيات الأجنبية – أثناء العمـل على منصـــــة التحويـل الخـارجي (2023 – 2024):

بدأت المنصـــة الإلكترونية للتحويلات الخارجية التي يشـــرف عليها البنك المركزي العراقي في مطلع عام 2023 بوصـــفها مرحلة أولى لإعادة تنظيم التحويلات المـاليـة، وذلـك بهـدف توفير رقابة اســـتباقية على الحوالات بدلاً من الرقابة اللاحقة التي كان يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي عبر تـدقيق الحوالات اليوميـة، وهو إجراء استثنائي نظرًا لعدم اعتياد الفيدرالي على ممارسة هذا الدور، وقد انعكس تطبيق المنصـــة على صافي الاحتياطيات الأجنبية، إذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من (67.87) تريليون دينار في عـام 2022 إلى (76.47) تريليون دينـار في عام 2023 بمعدل نمو (12.68%)، وفي المدة ذاتها ارتفع صـــافي الاحتياطيات الأجنبية من (140.64) تريليون دينـار إلى (145.64) تريليون دينـار وبمعدل نمو (3.56%)، مدفوعًا بزيـادة مشـــتريـات البنـك المركزي العراقي من (77.36) تريليون دينـار إلى (87.23) تريليون دينار للمدة ذاتها وبمعدل نمو بلغ (12.75%).

يُظهر هذا التطور أن اعتماد المنصـة أسـهم في تحسين آلية الرقابة على الحوالات وتقليل مخاطر التســـربـات، هو مـا عزز قـدرة البنـك المركزي العراقي على توظيف الفوائض النفطيـة في رفع حجم المشـــتريات وتكوين احتياطيات إضـــافية، على الرغم من ارتفـاع حجم المبيعـات. أي أن المنصـــــة لم تُقيّد حجم الطلب الخـارجي على الدولار، لكنها حسّنت من كفاءة استخدام التدفقات الـدولاريـة بمـا انعكس إيجـابـا على صـــــافي الاحتياطيات الأجنبية.

أما في عام 2024، فقد ارتفعت مبيعات البنك المركزي إلى (100.95) تريليون دينار مقارنة بـ (76.47) تريليون دينـار في عـام 2023، وبمعدل نمو (32.01%)، مما ســبب انخفاض صـــافي الاحتياطيات الأجنبية على الرغم من ارتفـاع مشـــتريـات البنـك المركزي العراقي من (87.23) تريليون دينـار إلى (89.25) تريليون دينـار للمدة ذاتها وبمعدل نمو بلغ (2.31%). ويشـير ذلك إلى أن المنصـة لم تعد قادرة وحدها على تعويض الضـــغوط المتزايدة النـاتجـة عن اتســـاع العجز الخارجي (المتمثل بموقف ميزان المدفوعات) وتزايد الطلب المحلي على الدولار، ما أدى إلى تآكل تدريجي في مســـتوى صـــافي الاحتياطيات الأجنبية رغم تحســـن المشـــتريات. ولمواجهـة هذه التحديات جرى التخطيط للتحول التـدريجي نحو بنـاء علاقـات مبـاشـــرة بين المصـــارف العراقية والبنوك الخارجية المراســـلة

والمعتمدة، على أن تتوسط هذه العملية شركة تدقيق دولية تتولى إجراء التدقيق المسبق على الحوالات قبل تنفيذها من البنوك المراسلة، بما يضمن تعزيز الشفافية والرقابة المسبقة على التحويلات المالية.

ج) واقع صافي الاحتياطيات الأجنبية بعد إيقاف العمل على منصة التحويل الخارجي:

بدأت عملية التحويل من المنصة الإلكترونية إلى آلية التعامل المباشر مع البنوك المراسلة في نهاية عام 2024، وتوقف العمل بالمنصة الإلكترونية بشكل كامل في مطلع عام 2025. وقد بلغت مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية (53.18) تريليون دينار لغاية النصف الأول من عام 2025، في حين أن مشتريات البنك المركزي العراقي بلغت (92.59) تريليون دينار لغاية النصف الأول من عام 2025، وفي المدة ذاتها انخفض صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (126.16) تريليون دينار.

تعكس هذه التطورات أن الانتقال إلى آلية البنوك المراسلة لم تحد من الزيادة الكبيرة في المبيعات الرسمية، لكنها رافقت ضغوطاً مع ضغوط خارجية أوسع أدت إلى تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية، ومنها تباطؤ التدفقات الدولارية (نتيجة تراجع أسعار النفط أو انخفاض الصادرات). كما يشير انخفاض المشتريات إلى تراجع قدرة البنك المركزي على تعويض المبيعات عبر الفوائض النفطية، ما نتج عنه تآكل ملحوظ في مستوى صافي الاحتياطيات الأجنبية في النصف الأول من 2025.

3) تحديات صافي الاحتياطيات الأجنبية:

إن صافي الاحتياطيات الأجنبية يواجه مجموعة من التحديات التي قد تهدد استدامته على المدى المتوسط، نتيجة الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية من جهة، واتساع الضغوط الداخلية المرتبطة بالسياسة المالية ومستويات الدين العام من جهة أخرى. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاحتياطيات تأثرت بشكل مباشر بالتغيرات في أسعار النفط، وبنمو النفقات العامة، فضلًا عن تراكم الدين الداخلي لتغطية عجز الموازنة الذي رفع الطلب على الدولار عبر النظام المصرفي، لذا فإن فهم طبيعة هذه التحديات يُعدّ ضروريًا لرسم السياسات الكفيلة بالحفاظ على مستوى آمن من الاحتياطيات الأجنبية. ويمكن ملاحظة هذا وفق الشكل (2) الذي يوضح كلاً من صافي الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط والنفقات العامة والدين العام الداخلي.

شكل (2) صافي الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط والنفقات العامة والدين الداخلي

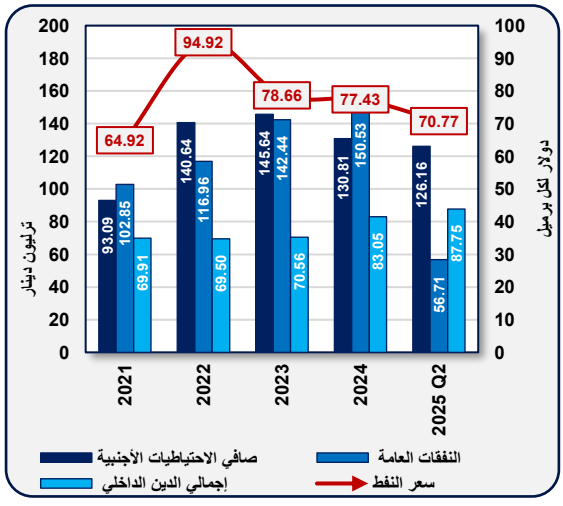

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الإحصاءات النقدية والمالية.
- بيانات النفقات العامة اعتماداً على وزارة المالية، الأموال العامة، أرشيف تنفيذ الموازنة (https://www.mof.gov.iq/Budget-implementation-Archive.aspx)

أ) تقلّب أسعار النفط:

يمثل تقلب أسعار النفط التحدي الأبرز على مسار صافي الاحتياطيات الأجنبية في العراق، إذ يظهر من الرسم أن سعر البرميل بلغ (64.92) دولارًا في عام 2021 وهو ما انعكس على صافي الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت نحو (93.09) تريليون دينار للعام نفسه، قبل أن يقفز سعر النفط إلى (94.92) دولارًا في 2022 ما أدى إلى قفزة كبيرة في صافي الاحتياطيات الأجنبية لتصل إلى (140.64) تريليون دينار، مستفيدة من زيادة الإيرادات النفطية التي عززت قدرة البنك المركزي على تراكم الأصول الأجنبية وارتفاع مشترياته كما أشرنا سابقاً في الشكل (1). ورغم تراجع أسعار النفط إلى (78.66) دولارًا للبرميل في عام 2023 إلا أن صافي الاحتياطيات الأجنبية واصلت ارتفاعها لتبلغ (145.64) تريليون دينار، مستفيدة من استمرار تدفق الإيرادات النفطية عند مستويات مرتفعة نسبيًا، وهو ما عكس متانة وضع المالية العامة في تلك المرحلة، غير أن الانخفاض اللاحق في أسعار النفط إلى (77.43) دولارًا في 2024 ترافق مع تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (130.81) تريليون دينار، في مؤشر على بداية تأثرها المباشر بضعف التدفقات النفطية واتساع النفقات العامة، وهو اتجاه استمر حتى منتصف 2025، إذ تراجع سعر البرميل إلى (70.77) دولارًا فقط، ما أدى إلى هبوط صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (126.16) تريليون دينار، ليتضح بجلاء الارتباط بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وتقلبات أسعار النفط العالمية، وغياب مصادر بديلة لتوليد النقد الأجنبي ما يمكن أن يُخفف من حدة هذا الارتباط.

ب) اتساع العجز المالي:

تظهر النفقات العامة في الشكل (2) بوصفها أحد أبرز العوامل الضاغطة على صافي الاحتياطيات الأجنبية، إذ ارتفعت النفقات العامة تدريجيًا من (102.85) تريليون دينار في 2021 إلى (116.96) تريليون دينار في 2022، ما ترافق مع تحسن صافي الاحتياطيات الأجنبية بفضل الوفرة النفطية. إلا أن الارتفاع الأكبر للنفقات كان في 2023 حين وصلت إلى (142.44) تريليون دينار، ثم قفزت في 2024 إلى (150.53) تريليون دينار، وهو ما تجاوز وتيرة نمو الإيرادات النفطية، وأدى إلى زيادة الاعتماد على صافي الاحتياطيات الأجنبية لتغطية الإنفاق الجاري وتمويل الواردات، وفي النصف الأول من 2025 إذ بلغت النفقات (56.71) تريليون دينار، لكنها بقيت عند مستوى مرتفع قياسًا بصافي الاحتياطيات الأجنبية (126.16) تريليون دينار، الأمر الذي عكس استمرار الضغط على صافي الاحتياطيات الأجنبية، هذا المسار يكشف أن الإنفاق الحكومي المتنامي، لا سيما في مُدد الطفرة النفطية، لم يكن متوازنًا مع حجم الإيرادات، مما أدى إلى تقويض الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على الاحتياطيات الأجنبية.

ج) ارتفاع الدين الداخلي:

يمثل الدين الداخلي أحد الضغوط غير المباشرة على صافي الاحتياطيات الأجنبية، أذ أن توسع الحكومة في الاقتراض المحلي لتغطية العجز المالي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية داخل الاقتصاد غير المغطاة بالعملة الأجنبية، ومن ثم ارتفاع مستويات الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد أو الادخار بالدولار، وهو ما ينعكس في زيادة مبيعات البنك المركزي عبر نافذة العملة، ومع استمرار هذا المسار تتعرض صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى استنزاف تدريجي نتيجة خروج العملات الأجنبية لتلبية الطلب المتنامي، ويظهر من الشكل (2) أن إجمالي الدين الداخلي سجل (69.91) تريليون دينار في 2021 قبل أن ينخفض قليلًا إلى (69.50) تريليون دينار في 2022، لكنه عاد للارتفاع إلى (70.56) تريليون دينار في 2023، وواصل الزيادة إلى (83.05) تريليون دينار في 2024، ثم بلغ (87.75) تريليون دينار في منتصف 2025. هذا التوسع في الاقتراض المحلي لتغطية العجز المالي أدى إلى ضخ سيولة إضافية داخل الاقتصاد، ورفع مستويات الطلب على الدولار سواء لأغراض الاستيراد أم بوصفه وسيلة للتحوط والادخار، ما انعكس على زيادة مبيعات البنك المركزي عبر نافذة العملة لتلبية هذا الطلب وهذا ما أشرنا له سابقاً في الشكل (1). ومع استمرار هذا الاتجاه، أصبح الدين الداخلي عاملًا مساهمًا في استنزاف تدريجي لصافي الاحتياطيات الأجنبية، على الرغم من أن الاحتياطيات الأجنبية كانت تتلقى دعمًا من أسعار النفط المرتفعة نسبيًا في بعض الأوقات، وبالتالي فإن تراكم الدين الداخلي، إلى جانب الإنفاق المتزايد ضاعف الضغط على صافي الاحتياطيات الأجنبية وجعلها أكثر عرضة للتقلبات الخارجية.

بعيداً عن هذه التحديات فإن كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية في تغطية أشهر الاستيرادات والعملة المصدرة وعرض النقد الواسع لا يزالان ضمن مستويات مقبولة.

4) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية:

إن مؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية ما زالت تُظهر بقاء صافي الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات آمنة نسبيًا، إذ أن حجمها الحالي يتيح تغطية أشهر عدة من الاستيرادات السلعية والخدمية، إضافة إلى توفير غطاء كافٍ للعملة المصدرة والقاعدة النقدية، فضلًا عن قدرتها على دعم العرض النقدي الواسع، ويعكس ذلك الدور الحيوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية في تعزيز الثقة بالسياسة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف على الرغم من الضغوط المتزايدة التي قد تؤثر على استدامتها في المدى المتوسط، والشكل (3) يوضح كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية.

شكل (3) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية

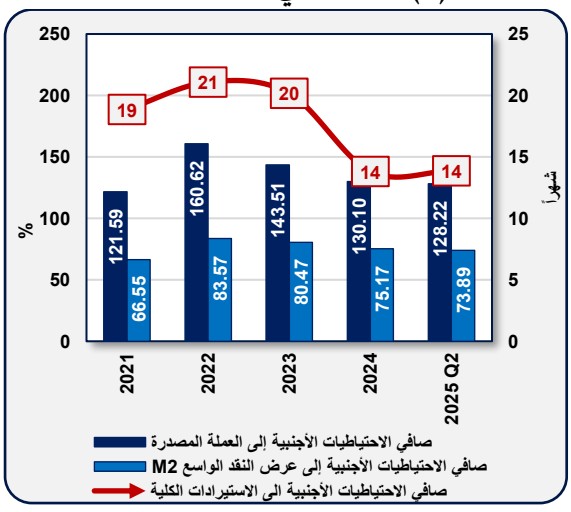

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

يبين الشكل (3) إن كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية في العراق ظلت عند مستويات أمنة لكنها بدأت بالتراجع التدريجي، فقد ارتفعت نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة من (121.59%) في 2021 إلى ذروة بلغت (160.62%) في 2022، قبل أن تنخفض تدريجيًا إلى (128.22%) في النصف الأول من 2025، ما يعكس الضغوط المتزايدة على الغطاء النقدي. وبالمثل ارتفعت نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) إلى (83.57%) في 2022 لكنها تراجعت لاحقًا إلى (73.89%) في النصف الأول 2025، في دلالة على أن نمو الكتلة النقدية فاق نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية. أما مؤشر تغطية الاستيرادات ورغم بقائه فوق الحدود المعيارية (3–6 أشهر)، فقد انخفض من (21) شهرًا في 2022 إلى (14) شهرًا في النصف الأول 2025، وهو ما يكشف عن اتجاه نزولي يعكس تباطؤ تدفقات الدولار مقابل توسع الاستيرادات.

وبذلك يتضح أن الاحتياطيات ما زالت كافية لكنها تتعرض لضغوط متنامية قد تحد من قدرتها على الصمود في حال استمرار الظروف الحالية.

ثانياً: بناء الأنموذج القياسي لتقدير أثر بعض المتغيرات الكلية على صافي الاحتياطيات الأجنبية:

تُعد النماذج القياسية من الأدوات العلمية الأساسية في التحليل الاقتصادي، إذ تتيح إمكانية قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتقدير اتجاهها وقوتها سواء على المدى القصير أم الطويل. وبالنظر إلى خصوصية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بصورة كبيرة على العوائد النفطية ويتأثر بدرجة عالية بالمتغيرات المالية والنقدية، فقد برزت الحاجة إلى بناء نموذج قياسي يوضح أثر كل من صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية والمشتريات من وزارة المالية على صافي الاحتياطيات الأجنبية. ويهدف هذا الأنموذج إلى تقديم إطار تحليلي متكامل يساعد في فهم الكيفية التي تؤثر بها هذه العوامل في مستوى صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي وذلك عبر توصيف الأنموذج القياسي وتحديد المتغير التابع والمستقلين، ثم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة مثل اختبار ديكي– فولر الموسع أو فيلبس بيرون، واختيار الصيغة المناسبة للتقدير مثل نماذج التكامل المشترك، وصولًا إلى تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل والتحقق من سلامة النتائج عبر الاختبارات التشخيصية والهيكلية المتعلقة بالارتباط الذاتي وتجانس التباين واستقرار الأنموذج اعتماداً على البيانات الشهرية للمتغيرات وللمدة (2004–2024)، وبهذا فإن الأنموذج المقترح لا يقتصر على قياس الأثر المباشر للمتغيرات بل يوفّر إطارًا علميًا لتفسير ديناميكيات العلاقة بين السياسة المالية والقطاع النقدي وصافي الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد العراقي.

1) توصيف الأنموذج القياسي وتحديد متغيرات البحث:

تم بناء أنموذج قياســـي لتقدير معادلة الانحدار لغرض قياس أثر كل من صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية ومشـــتريات العملة الأجنبية من وزارة المالية على صـــافي الاحتياطيات الأجنبية، اعتماداً على البيانات الشـــهرية للمتغيرات وللمدة (2004-2024)، وكما موضـــح بمعادلة الانحدار الآتية:

$$Y = b_0 - b_1x_1 - b_2x_2 + b_3x_3 - b_4x_4 + b_5X_5 + e_i$$

حيث إن:

Y_t : صافي الاحتياطيات الأجنبية.

X_1 : النفقات العامة.

X_2 : إجمالي الدين الداخلي.

X_3 : صادرات النفط.

X_4 : نافذة بيع العملة الأجنبية.

X_5 : مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية.

e_t : الخطأ العشوائي.

إذ تمثل صـــافي الاحتياطيات الأجنبية بالمتغير التابع، أما (صـــادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية ومشـــتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية) وتمثلت بالمتغيرات المســـتقلة التي تؤثر على صافي الاحتياطيات الأجنبية.

2) اختبارات السكون (Phillips-Perron Test):

تم اختبار المتغيرات كافة باختبار جذر الوحدة (Phillips-Perron test) للتـأكـد من وجود سكون من عدمه، وكانت النتائج كما في الملحق (1) إذ بيّنت أن بعض المتغيرات مســـتقرة عند المســـتوى (مثل صـــادرات النفط X1، النفقات العامة X3، مبيعات النافذة X4، المشـتريات من وزارة المالية X5)، بينما استقرت أخرى بعد الفرق الأول (مثل صـــافي الاحتياطيات الأجنبية Y، إجمالي الدين الداخلي X2)، وهذا يبرر اختيار نموذج ARDL لأنه مناسب للسلاسل التي تجمع بين I (1) و I (0).

3) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزّعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL):

تحديد عدد الإبطاءات المثلى لأنموذج الدراســـة: إذ كان عدد الإبطاءات المثلى بالشـــكل التالي ARDL(2,3,2,3,1,1)، وتـم اختـيـار هـذا الأنموذج بنـاءً على معيـار Akaike (AIC). وهذا يعني تـأخرين للمتغير Y، وثلاثـة تـأخرات للمتغيرين (X1، X3)، وتأخرين للمتغير (X2)، في حين تأخر واحد للمتغيرين (X4، X5). وبعد أن تم تحـديـد عـدد الإبطـاءات المثلى تم تقدير أنموذج (ARDL) وكـانـت نتـائج الأنموذج كمـا في الجدول (1).

جدول رقم (1) تقدير أنموذج (ARDL)				
Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 09/07/25 Time: 12:47				
Sample (adjusted): 2004M04 2024M12				
Included observations: 249 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5				
Fixed regressors:				
Number of models evalulated: 2048				
Selected Model: ARDL (2, 3, 2, 3, 1, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
Y(-1)	0.765755	0.063034	12.14823	0.0000
Y(-2)	0.210516	0.063201	3.330878	0.0010
X1	-0.044439	0.042284	-1.050962	0.2944
X1(-1)	-0.067827	0.042611	-1.591766	0.1128
X1(-2)	-0.190685	0.039893	-4.779960	0.0000
X1(-3)	0.062889	0.039483	1.592838	0.1126
X2	0.057426	0.109413	0.524853	0.6002
X2(-1)	0.242122	0.165935	1.459143	0.1459
X2(-2)	-0.271133	0.109090	-2.485396	0.0136
X3	0.138173	0.032339	4.272661	0.0000
X3(-1)	0.075024	0.034623	2.166898	0.0313
X3(-2)	0.146217	0.033323	4.387856	0.0000
X3(-3)	0.074363	0.032962	2.256026	0.0250
X4	-1.192107	0.172293	-6.919087	0.0000
X4(-1)	0.291215	0.176290	1.651911	0.0999
X5	0.645841	0.090195	7.160504	0.0000
X5(-1)	0.206539	0.099230	2.081409	0.0385
R-squared	0.996808	Mean dependent var		68247.38
Adjusted R-squared	0.996588	S.D. dependent var		35623.29
S.E. of regression	2080.844	Akaike info criterion		18.18477
Sum squared resid	1.00E+09	Schwarz criterion		18.42491
Log likelihood	-2247.003	Hannan-Quinn criter.		18.28143
Durbin-Watson stat	2.048902			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

لوحظ من الجدول (1) أن قيمة المقاييس العامة كمعامل التحديد المصحح (R^2=99%) و(DW≈2.049) تدل على ملاءمة عالية للنموذج وغياب مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي الأنموذج، ويمكن تحليل المعادلة ونتائج التقدير التي في الجدول (1) كالآتي:

أ) النفقات العامة (X1):

عند المدة الحالية (Lag 0) يُلاحظ أن الأثر غير معنوي، أي أن الزيادة الفورية في النفقات لا تُحدث تغيرًا مباشرًا في صافي الاحتياطيات الأجنبية.

أما عند التأخر الأول (**Lag1**): فإن الأثر لا يزال غير معنوي.

وبالنسبة إلى التأخر الثاني (**Lag2**): فإن الأثر سلبي وقيمة المعامل (0.190−) ومعنوي لأن قيمة (P=0.000) تُعد أقل من (0.05)، أي أن التوسع في النفقات العامة بعد مرور شهرين يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في صافي الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يتفق مع كون الإنفاق يزيد من الطلب على الدولار عبر الاستيرادات والتحويلات.

وعليه فإن الأثر السلبي يظهر بعد تأخر زمني (**Lag2**)، ما يعكس أن التوسع في الإنفاق الحكومي يستنزف صافي الاحتياطيات الأجنبية لاحقًا وفق زيادة الاستيرادات أو زيادة السحب من نافذة العملة.

ب) إجمالي الدين الداخلي (X2):

عند المدة الحالية (**Lag0**): فإن الأثر غير معنوي، أي أن التوسع في إصدار الدين الداخلي ضمن المدة الزمنية نفسها ليس له أثر مباشر على صافي الاحتياطيات الأجنبية.

عند التأخر الأول (**Lag1**): الأثر لا يزال غير معنوي ولا يمكن الاعتماد عليها إحصائيًا.

أما عند التأخر الثاني (**Lag2**): فإن الأثر سلبي وقيمة المعامل (0.271−) ومعنوي لأن قيمة (P=0.013) أقل من (0.05)، أي أن زيادة الدين الداخلي تظهر أنها تُستَخدم لتمويل الإنفاق (غالبًا الإنفاق الجاري)، وبذلك تعزز الطلب المحلي على السلعة والعملات الأجنبية وتؤدي بعد مرور شهرين في النهاية إلى استنزاف في صافي الاحتياطيات الأجنبية.

ج)الصادرات النفطية (X3):

عند المدة الحالية (**Lag0**): فإن الأثر **إيجابياً وقيمة المعامل (0.138+) ومعنوياً لأن قيمة (P=0.000)**، أي أن الزيادة الفورية في الصادرات النفطية تدعم صافي الاحتياطيات الأجنبية فورًا عبر تدفّق الدولارات.

ويبقى أثر الصادرات إيجابيًا إلى التأخر الثالث (**Lag3**) مع ظهور قوة في بعض التأخيرات.

صادرات النفط تُعد القناة الأوضح لدعم صافي الاحتياطيات الأجنبية، وأثرها إيجابي وممتد عبر مُدد زمنية عدة، ما يعكس تحويلات نفطية متواترة تدخل صافي الاحتياطيات الأجنبية أو تزيد من مشتريات البنك من العملة الأجنبية.

د) نافذة بيع العملة الأجنبية (X4):

عند المدة الحالية (**Lag0**): فإن الأثر سلبياً وقيمة المعامل (1.192−) ومعنوياً لأن قيمة (P=0.000) وهي أقل من (0.05)، أي أن الزيادة الفورية في مبيعات النافذة تعني خروج

عملة أجنبية من صـــافي الاحتياطيات الأجنبية؛ وهذا أثر مباشر ومتناسب كبيرًا.

عند التأخر الأول **(Lag1)**: الأثر إيجابي وقيمة المعـامـل (0.291+) وغير معنوي لأن قيمـة (P=0.099) أكبر من (0.05)، إي هناك إشارة ضـــعيفة بأن عمليات النافذة قد تُســـاعد على استقرار السوق لاحقًا (مثلاً عبر الحد من السوق الموازيـة)، لكن الأثر الفعلي المهيمن هو الخروج الفوري من صافي الاحتياطيات الأجنبية.

هذا يعني أن نافذة بيع العملة الأجنبية تمثل قناة رئيســـة لإنفاق جزء من صـــافي الاحتياطيات الأجنبية لتغطية الطلب الخارجي، ويظهر أثرها الاسـتنزافي بشـكل مباشـر وفوري، ما يجعل أي سياسات لضبط حجم المبيعات أو تحسين آلية توزيعها مؤثرة بشكل واضـح على مسار صـافي الاحتياطيات الأجنبية.

هـ) مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية (X5):

عند المدة الحالية **(Lag0)**: فإن الأثر إيجابي وقيمة المعامل (0.646+) ومعنوي لأن قيمة (P=0.000) أقل من (0.05)، أي أن الزيادة الفورية في مشـــتريات البنك (أي تحويلات من المالية إلى البنك) تعمل على زيادة صـــافي الاحتياطيات الأجنبية فورًا.

عند التأخر الأول **(Lag1)**: فإن الأثر إيجابياً وقيمـة المعـامـل (0.206+) إلا أن معنويتـه أضـــعف نســـبيًا حيث بلغت قيمة الاحتمال (P=0.038) وهي أقل من (0.05)، مما يشـير إلى أن تأثير المشـــتريات يســـتمر لمدة قصـــيرة إضـــافيـة بعـد الأثر الفوري على صـــافي الاحتياطيات الأجنبية.

أي أن التحويلات المالية عندما تُغطى فعلاً فإنها ترفع الاحتياطيات عند الوقوع، ولكن إذا كانت هذه المشتريات تجري في سياق عجز متكرر أو تدفقات غير كافية فإن أثرها الفعلي على صـافي الاحتياطيات الأجنبية قد يصـــبح محايدًا على المدى البعيد بسبب عمليات الإنفاق اللاحقة.

وفق كل ما سبق يمكن القول إن معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$$\hat{Y} = -0.190\,X1 - 0.271\,X2 + 0.138\,X3 - 1.192X4 + 0.646\,X5 + e_i$$

تشـير معاملات الانحدار التقديرية إلى أن النفقات العامة ذات ميل ســـالب مقداره (0.190−) مما يعني أن التوســـع في الإنفـاق يؤدي إلى تراجع صـــافي الاحتياطيات الأجنبية، كما أن إجمالي الـدين الـداخلي يظهر أثرًا ســـلبيًـا أكبر بميـل (0.271−) وهو مـا يعكس أن زيـادة الاعتمـاد على أدوات الدين لتمويل العجز يوجَّه في الغالب إلى الإنفاق الجاري فيؤدي لاحقًا إلى اســـتنزاف صـــافي الاحتياطيات الأجنبية. وفي المقابل فإن صـــادرات النفط جاءت بمعامل موجب (0.138) بما يوضح أن ارتفاع الصادرات النفطية يسهم في تعزيز صافي الاحتياطيات الأجنبية بشكل مباشر، بينما نافذة بيع العملة الأجنبية مثّلت العامل الأكثر اســـتنزافًا باحتفاظها بالميل الســـالب الأعلى (1.192−) إذ تؤدي أي زيادة في المبيعات إلى خروج فوري للعملـة الصـــعبـة من صـــافي الاحتياطيات الأجنبية. أما مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية فقد أظهرت ميلًا موجبًا (0.646) يعكس دورها المباشر في دعم صافي الاحتياطيات

الأجنبية عبر تحويل عوائد النفط إلى البنك المركزي. وبذلك يمكن القول إن العوامل السالبة (الإنفاق، الدين الداخلي، نافذة البيع) هي مصادر تسرب على صافي الاحتياطيات الأجنبية، في حين تمثل الصادرات النفطية والمشتريات من المالية أهم قنوات الحقن لها.

4) اختبار الحدود (Bounds test) لوجود تكامل مشترك:

لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل ووجود التكامل المشترك بين المتغير التابع (صافي الاحتياطيات الأجنبية) والمتغيرات التفسيرية المتمثلة بـ (النفقات العامة، إجمالي الدين الداخلي، صادرات النفط، نافذة بيع العملة الأجنبية، ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية) تم الاعتماد على اختبار الحدود (Bounds Test) حيث بلغت قيمة إحصائية (F=17.22003) وفق ما هو مبين في الملحق (2)، وهي قيمة تفوق الحدود العليا عند مستويات الدلالة التقليدية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ولتعزيز هذا الاستنتاج والتأكد من صحة وجود العلاقة التوازنية، يمكن اللجوء إلى تقدير معلمة تصحيح الخطأ Error (Correction Term) التي تُعد مؤشرًا إضافيًا على وجود التكامل المشترك واستقرار الأنموذج على المدى الطويل.

5) معامل تصحيح الخطأ (ECM) وسرعة التعديل:

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع المتمثل بصافي الاحتياطيات الأجنبية والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالإنفاق العام، وإجمالي الدين الداخلي، وصادرات النفط، ومبيعات نافذة العملة الأجنبية، ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية، أصبح من الضروري تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل إضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ (ECM) وتُظهر النتائج في الملحق (3) أن معامل تصحيح الخطأ في معادلة الفروق بلغ (CointEq(-1) = -0.023729)، وهو معامل دال إحصائيًا يشير إلى أن نحو 2.3% من أي انحراف عن التوازن يتم تصحيحه شهريًا. وهذا يعني عودة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى مسارها التوازني بعد التعرض للصدمات التي تجري بوتيرة بطيئة نسبيًا، لكنها في الوقت نفسه تؤكد وجود علاقة مستقرة على المدى الطويل.

6) اختبارات التشخيص والموثوقية:

بعد اعتماد أنموذج ARDL(2,3,2,3,1,1) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، يصبح من الضروري التحقق من جودة أداء الأنموذج المستخدم في قياس وتحليل الأثر، والتأكد من خلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في موثوقية نتائجه، وذلك عبر تطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية الآتية:

أ) اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation):

يتم التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي وفق اختبار (Breusch–Godfrey LM)، وقد أوضحت النتائج في الجدول (2) أن قيمة الإحصاء بلغت (F=0.7600) مع مستوى احتمالية (P=0.4692) وبما أن قيمة

(P>0.05)، فإننا لا نرفض فرضية العدم، وهو ما يشير إلى أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي، وبالتالي فإن البواقي مستقلة ولا تؤثر على موثوقية التقديرات.

جدول (2) اختبار الارتباط التسلسلي لمتسلسل (LM)			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.760039	Prob.F(2,230)	0.4688
Obs*R-squared	1.634845	Prob.Chi-Square(2)	0.4416

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ب) اختبار تجانس التباين (Homoskedasticity):

يتم التحقق من وجود مشكلة تغاير التباين وفق اختبار ARCH، وقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيمة الإحصاء بلغت (F=2.998) مع مستوى احتمالية (P=0.094) وبما أن قيمة (P>0.05)، فهذا يعني أننا لا نرفض فرضية العدم، أي أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة معنوية في تغاير التباين، الأمر الذي يعزز من قوة النتائج وموثوقية التقديرات.

جدول رقم (3) اختبار تجانس تباين البواقي لأنموذج (ARDL)			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.813467	Prob.F(1,246)	0.0947
Obs*R-squared	2.804269	Prob.Chi-Square(1)	0.0940

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ج) اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity):

أظهرت نتائج اختبار معامل تباين (VIF) في الجدول (4) أن أعلى قيمة بلغت نحو (VIF≈7.51) للمتغير X4 (نافذة بيع العملة الأجنبية)، في حين كانت قيم باقي المتغيرات أقل من ذلك. وبما أن جميع القيم أقل من العتبة الحرجة (10)، فإن هذا يشير إلى أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة تعدد خطي خطيرة، مما يعزز من استقرار المعاملات وقابلية تفسيرها.

جدول (4) اختبار التعدد الخطي (VIF)		
Variance Inflation Factors Date: 09/07/25 Time: 12:51 Sample: 2004M01 2024M12 Included observations: 252		
	Coefficient	Uncentered
Variable	Variance	VIF
X1	0.110540	5.812565
X2	0.002562	3.111117
X3	0.064799	3.787002
X4	0.680760	7.508072
X5	0.471811	6.452840

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

د) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL):

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في الأنموذج خالية من أي تغيّرات هيكلية، وكذلك للتحقق من مدى استقرار وانسجام تقديرات معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، تم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residuals Test (CUSUM). ووفقًا لنتائج هذا الاختبار (كما هو موضح في الملحق 4)، فأن الرسم البياني للاختبار بقي داخل الحدود الحرجة العليا والدنيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة هيكليًا.

وبذلك فإن جميع الاختبارات التشخيصية التي جرى تطبيقها قد استُخدمت للتحقق من سلامة الأنموذج القياسي المستخدم، وقد أظهرت نتائجها أدلة واضحة على خلو الأنموذج من المشكلات

القياسية، مما يعزز من موثوقيته وصلاحيته في تفسير العلاقات محل البحث.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

1) الاستنتاجات:

أ) يعبّر التأثير السلبي للنفقات الحكومية والدين الداخلي على صافي الاحتياطيات الأجنبية في العراق عن هيمنة المالية العامة والتي تحفز الطلب الكلي دائماً في الاقتصاد الذي غالباً ما يُغطى عبر الاستيراد بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الأمر الذي يشكل ضغطاً كبيراً على الاحتياطيات الأجنبية، وفي هذا الإطار أيضاً تتجلى حالة العجز المزدوج في الاقتصاد العراقي، إذ يؤدي تزايد عجز الموازنة بسبب تنامي الإنفاق إلى دفع عجز ميزان المدفوعات نحو الأعلى وفق قناة الاحتياطيات الأجنبية.

ب) إن ظهور أثر متغير الإيرادات النفطية بقيمة موجبة وتأثير زمني مباشر (بدون تخلف زمني) يعطي انطباعاً مهما عن وضع الاقتصاد العراقي الذي تشكّل فيه الإيرادات النفطية القاعدة التي تستند إليها الاحتياطيات الأجنبية في العراق، إذ أن تأثير هذه الإيرادات واضح جداً على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والذي لازال يحقق فائضاً في الميزان التجاري وهذا الفائض تقوده الإيرادات النفطية.

ج) واستكمالاً للاستنتاج السابق لوحظ أيضاً أن مستوى الشراء من وزارة المالية له تأثير مباشر في قيمة الاحتياطيات على الرغم من عمليات التعقيم الكبيرة التي يقوم بها البنك المركزي، وهنا تأخذ مبيعات النافذة علاقة مباشرة هي الأخرى ولكنها باتجاه سالب بوصفها تعبيراً عن دورها في استنفاذ الاحتياطيات.

2) التوصيات:

أ) من الضروري العمل الجاد على تعزيز الإيرادات غير النفطية لأن هذه الإيرادات تؤثر بشكل غير مباشر على مستوى الاحتياطيات الأجنبية، إذ أن زيادة هذه الإيرادات يجعل وزارة المالية في غنى عن اللجوء إلى البنك المركزي والمصارف للحصول على الموارد المالية، في الوقت الذي يمثل سحباً للسيولة من الاقتصاد وإعادة توزيع لصالح الحكومة الأمر الذي يجنب استنزاف مزيد من الاحتياطيات.

ب) ينبغي للبنك المركزي العراقي تبني سياسات مرنة تأخذ في الحسبان أثر النفقات العامة، وإجمالي الدين الداخلي على صافي الاحتياطيات الأجنبية، مع مراعاة المدد الزمنية اللازمة لظهور أثر هذه المتغيرات لضمان استقرار الاحتياطيات وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

رابعاً: الملاحق:

ملحق رقم (1) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات اعتماداً على معيار (Phillips-Perron)

عند المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: Y, X1, X2, X3, X4, X5
Date: 09/07/25 Time: 12:48
Sample: 2004M01 2024M12
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 1506
Cross-sections included: 6

Prob.**	Statistic	Method
0.0000	345.121	PP - Fisher Chi-square
0.0000	-12.1001	PP - Choi Z-stat

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results UNTITLED

Obs	Bandwidth	Prob.	Series
251	8.0	0.8057	Y
251	9.0	0.0000	X1
251	8.0	0.9955	X2
251	10.0	0.0000	X3
251	2.0	0.0085	X4
251	10.0	0.0000	X5

الفرق الأول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: Y, X1, X2, X3, X4, X5
Date: 09/07/25 Time: 12:49
Sample: 2004M01 2024M12
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 1500
Cross-sections included: 6

Prob.**	Statistic	Method
0.0000	295.815	PP - Fisher Chi-square
0.0000	-14.3991	PP - Choi Z-stat

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate Phillips-Perron test results D(UNTITLED)

Obs	Bandwidth	Prob.	Series
250	8.0	0.0000	D(Y)
250	59.0	0.0001	D(X1)
250	8.0	0.0000	D(X2)
250	133.0	0.0001	D(X3)
250	23.0	0.0001	D(X4)
250	21.0	0.0001	D(X5)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ملحق رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود (Bounds Test)

*** p-value incompatible with t-Bounds distribution.**

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.22003	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ملحق رقم (3) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الصادرات				
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL (2, 3, 2, 3, 1, 1)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 09/07/25 Time: 12:50				
Sample: 2004M01 2024M12				
Included observations: 249				
ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(Y(-1))	-0.210516	0.060886	-3.457570	0.0006
D(X1)	-0.044439	0.035918	-1.237227	0.2173
D(X1(-1))	0.127795	0.038446	3.324030	0.0010
D(X1(-2))	-0.062889	0.033321	-1.887403	0.0604
D(X2)	0.057426	0.102573	0.559854	0.5761
D(X2(-1))	0.271133	0.101152	2.680445	0.0079
D(X3)	0.138173	0.027705	4.987226	0.0000
D(X3(-1))	-0.220581	0.041632	-5.298400	0.0000
D(X3(-2))	-0.074363	0.029662	-2.507021	0.0129
D(X4)	-1.192107	0.150972	-7.896199	0.0000
D(X5)	0.645841	0.070326	9.183553	0.0000
CointEq (-1)*	-0.023729	0.002310	-10.27360	0.0000
R-squared	0.468785	Mean dependent var		515.8835
Adjusted R-squared	0.444129	S.D. dependent var		2761.356
S.E. of regression	2058.777	Akaike info criterion		18.14460
Sum squared resid	1.00E+09	Schwarz criterion		18.31412
Log likelihood	-2247.003	Hannan-Quinn criter.		18.21284
Durbin-Watson stat	2.048902			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ملحق رقم (4) اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات المقدرة لنموذج التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

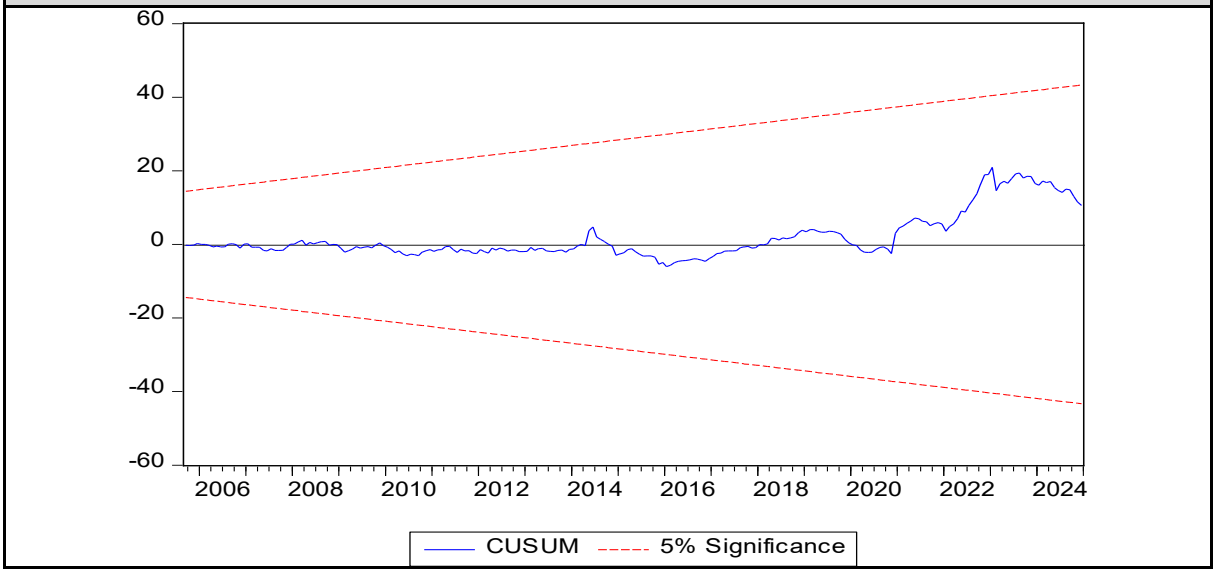

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

" التقييم الأولي لعمل وجدوى مبادرة البنك المركزي العراقي للطاقة النظيفة "

د. مهند عزيز محمد – دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مبادرة البنك المركزي العراقي الإقراضية المخصصة لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، وفق تحليل أهداف المبادرة وآليات تنفيذها والتطورات التي طرأت عليها منذ إطلاقها، فضلاً عن دراسة مدى مساهمتها في دعم التحول نحو مصادر الطاقة البديلة في العراق. وركزت الدراسة على المبادرة التمويلية البالغة قيمتها ترليون دينار عراقي والمخصصة لتمويل مشاريع منظومات الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة للأفراد والقطاع الخاص.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم المبالغ المسحوبة من المبادرة بقي محدوداً مقارنة بحجم التخصيص الكلي، إذ لم يُستفد إلا من جزء بسيط للتمويل المتاح، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات أبرزها ضعف الحوافز المقدمة للمصارف نتيجة انخفاض العوائد والفوائد المتحققة من التمويل، فضلاً عن محدودية الوعي المجتمعي وضعف معرفة الأفراد بتفاصيل المبادرة وآليات الاستفادة منها. كما أشارت الدراسة إلى وجود تعقيدات إجرائية وإدارية أسهمت في إبطاء تنفيذ المبادرة وتقليل انتشارها.

وبينت الدراسة أن المبادرة تمتلك إمكانات كبيرة لدعم قطاع الطاقة النظيفة في العراق، لما توفره مشاريع الطاقة الشمسية من حلول عملية لتخفيف الضغط على منظومة الكهرباء الوطنية والمساهمة في معالجة جزء من أزمة الطاقة الكهربائية، لاسيما في ظل الاعتماد الواسع على المولدات الأهلية ذات الكلف الاقتصادية والبيئية المرتفعة. وأظهرت النتائج أن الاستثمار في الطاقة النظيفة عبر هذه المبادرة يُعد خياراً مجدياً اقتصادياً ومالياً على المدى المتوسط والطويل مقارنة بالبدائل التقليدية، فضلاً عن آثاره الإيجابية في خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على التمويل، وتعزيز دور المصارف في الترويج للمبادرة، ورفع مستوى التوعية المجتمعية بمزاياها الاقتصادية والبيئية، إضافة إلى تطوير الحوافز المقدمة للمصارف والأفراد بما يسهم في زيادة معدلات الاستفادة من المبادرة وتحقيق أهدافها التنموية.

تمهيد:

تُعد مبادرة تمويل الطاقة النظيفة التي أطلقها البنك المركزي العراقي جزءاً من استراتيجية البنك لدعم التنمية المستدامة في العراق عبر توفير التمويل الكفوء والمناسب وهذا الإجراء التمويلي هو شكل من أشكال السياسة النقدية غير التقليدية(Unconventional Monetary Policy) والتي تتخذ مسارات مختلفة تسعى من خلالها البنوك المركزية إلى التوسع في تمويل الاقتصاد أو قطاعات معينة فيه من أجل تسارع النمو وتجنب تباطؤ الاقتصاد، وواجهت هذه

الإســـتراتيجية حالة من التلكؤ في بداية إطلاقها تمثلت بعزوف المصـــارف والأفراد عنها، مما اضـــطر البنك المركزي إلى تعديل بعض بنودها والعودة لإطلاقها بـالتعـاون مع وزارة الكهربـاء وبشـروط أكثر يسـرًا، والورقة الحالية هي محاولة لوضـــع تقييم أولي لجدوى هذه المبادرة من حيث تـأثيرهـا في القطـاع المخصـــص لـه (قطـاع الكهرباء) ودورها في معالجة جزء من مشـــكلة المواطن العراقي في هذا المجال ومدى فعالية الجهات الأخرى في تطبيقها فضـــلًا عن الآفاق المســـتقبلية لها. ومن أجل تحقيق الغرض من الدراسة سوف يتم تقسيمها إلى ما يأتي:

أولًا: أوليات المبادرة وتطور آليات عملها:

أطلق البنك المركزي العراقي بداية عام 2022 مبادرة تمويل الطاقة المتجددة التي تتضـــمن قروضـــاً لتمويل قيام الأفراد بنصـــب منظومات الطاقة الشمسية في بيوتهم ومحلاتهم وشركاتهم وأعمالهم وخصـــص البنك المركزي مبلغ واحد تريليون دينار عراقي لدعم هذه المبادرة إســـهامًا منه في دعم التنمية المســـتدامة والمســـاهمة في حل جزء من مشكلة الطاقة الكهربائية في العراق، ولكن هذه المبادرة عانت من التلكؤ لســـنتين، حيث أنَّه ولغاية عام 2024 لم يتجاوز المبلغ المســـتخدم فعلًا من المبادرة قيمة (60 مليار دينار عراقي) وكان من بين الأسباب الأساسية لهذا التلكؤ هو عدم رغبة المصـارف في التعامل مع المبادرة نظرًا لانخفاض أســـعار الفائدة المفروضـة عليها، بمعنى أنَّ المصـارف لم تكن لتحقق عائداً كبيراً منها، هذا من جانب، ومن جانب آخر كان هنالك قلق وعدم وعي من المواطنين لأهمية وكفاءة هذه المنظومات وعدم المعرفة بآليات الحصـــول عليها بســـبب تعقد إجراءاتها، فضـلًا عن عدم انخراط وزارة الكهرباء في دعم المبادرة بشـــكل جدي، وعاد البنك المركزي إلى محاولة تفعيل المبادرة مؤخراً وهذه المرة بالتعاون مع لجنة الطاقة في مجلس الوزراء ووزارة الكهرباء وعَمَدَ البنك أيضًـــا إلى تخفيف شـروط قروض المبادرة وفق تخفيف سـعر فائدة البنك ليبلغ 0.5% مع فرض أن لا تتجاوز فائدة البنوك الداخلة في المبادرة سـقف 2.5% سـنويًا وتم الاتفاق مع وزارة الكهرباء على أن تتبنى هي وضـع المواصـفات الفنية للمنظومات التي سـوف يتم تمويلها وكذلك تأهيل الشـــركات من القطاع الخاص المنفذة وفرض ضـــرورة حصـــول هذه الشركات على موافقة وزارة الكهرباء للعمل ضمن ســـياق المبادرة، وبالفعل تم تحديد المواصـــفات الفنيـة من قبـل وزارة الكهربـاء وقـامـت بـإعطـاء الموافقات لأكثر من (20) شـــركة لممارســـة أعمالها، كما تم تنظيم منصـــة إلكترونية لهذا الغرض عبر بوابة أور الحكومية من أجل تسجيل المواطنين على قروض المنظومـات من خلال اختيار نوع المنظومة والشركة المنفذة والمصـرف الداعم ضمن قروض المبادرة.

ثانيًا: العائد – المخاطرة للمصـارف المشـاركة في المبادرة:

كما أســـلفنا في الفقرة أولًا عند عرضـــنا لتطور مبادرة الطاقة النظيفة للبنك المركزي العراقي بأن المصـــارف العاملة لم تكن لديها رغبة قوية في الانخراط في المبادرة لذلك وفي سنتين لم يُسحب إلا مبلغًا قليلًا من المخصـــص للمبادرة ومن

الواضح أنَّ المصارف تنظر إلى الموضوع من منظار العائد – المخاطرة، إذ ترى أنَّ هذا الإقراض لا يُعظِّم المخاطرة وهو بعائد قليل وأنَّ لدى المصارف مجالات أخرى لتحقيق عوائد أفضل خاصة في ظل آليات عمل المبادرة والتي تُحِّمل المصارف كل ما يتعلق بتأخر المقترض عن السداد على أعتبار أنَّ المصارف سوف تحصل على أموال سهلة (لا علاقة لها بمواردها أو ودائعها) ولذلك فهي مجبرة على التسديد إلى البنك المركزي في أوقات محددة بغض النظر عن التزام المقترض أم لا، على العموم فإن انخفاض العائد وإجراءات التسديد يمكن أن تكون هي السبب الذي جعل المصارف تُحجِم عن المبادرة ولا تروج لها أو تعمل بها أو تساهم في تفعيلها، في الحقيقة إنَّ رؤية المصارف هذه كان يشوبها القصور والسبب هو أنَّ المصارف كان يمكن لها أن تسلك طريقًا آمنًا في هذا المجال بأن تطبق نظرية الاقتطاع من المصدر في حالة تلكؤ المقترض عن الدفع، ولكن كيف ذلك؟ في الواقع أنَّ كل العاملين في القطاع العام من الأفراد يوطنون رواتبهم لدى المصارف، وهؤلاء هم المصدر الذي يُقتطع منه مباشرةً أم من خلال كونهم هم المقترضين أو كونهم كفلاء للمقترضين، لاسيما وأنَّ أقساط المنظومات الصغيرة والمتوسطة ليست بالقيمة التي يُخشى من تسديدها وهي لا تُشكِّل نسبةً كبيرةً من أدنى الرواتب للموظفين، أي أنَّ المخاطرة من عدم التسديد سوف تكون في حدودها الدنيا هذا من جانب، ومن جانب آخر وعلى الرغم من صغر العائد المقترح للمصارف 2.5% إلاّ أنَّه عائد مريح لأنَّه لا يقترن بأي موارد سوف يستخدمها المصرف لهذا الغرض لأنَّ أصل المبلغ سوف يدفع من البنك المركزي وأنَّ دور المصرف هنا هو تنظيمي مع تحمل جزء من المخاطر التي تدل كل المؤشرات أنها ستكون في حدود ضيقة جدًا، وهنا ليس من الصعوبة بمكان أن نثبت أن العائد – المخاطرة تأتي لصالح المصارف العاملة لكن لابد من التشاور والاتفاق مع المصارف لضمان فعاليتها في دعم المبادرة.

ثالثًا: وزارة الكهرباء والمواصفات والشركات المنتدبة:

قامت وزارة الكهرباء في الآونة الأخيرة بعرض الشروط الفنية الواجب الالتزام بها من الشركات والأفراد في عمل منظومات الطاقة الشمسية، كما قامت الوزارة بإعطاء رخص عمل لأكثر من عشرين شركة لغاية إعداد هذه الدراسة، وعلى هذا الأساس بدأت الشركات بالتنسيق مع المصارف وتقديم عروضها للأفراد والطلب من الأفراد اختيار العروض والشركات والمصارف التي يرغبون في التعامل معها وكل ذلك ممنهج على منصة أور الحكومية، وسنحاول في هذا المحور تقييم عروض هذه الشركات للتعرف على جدواها ومدى التزامها بالإطار الاقتصادي والمهني والوطني للمبادرة.

ويعرض لنا الجدول رقم (1) ملخصًا لعروض الشركات المنتخبة من ناحية المواصفات والأسعار وفي إطار مقنن من المعلومات لتجنب التفاصيل المعقدة، إذ نلاحظ أنَّ الأسعار التي عرضتها الشركات للمنظومات الأصغر (A 14–12) تراوحت بين (5.7–10.2 مليون

دينار) وهي قريبة من الضعف وحجة الشركات هو اختلاف المواصفات لمعدات المنظومة، وهكذا لبقية المنظومات حتى نصل إلى أعلى فئة منظومات معروضة (42-45 A) والتي تراوحت أسعارها بين (17.5-30 مليون دينار)، وتراوحت الأقساط الشهرية للعروض المنخفضة بين (68-208 ألف دينار/ شهر) للعروض المنخفضة الأسعار وبين (129-358 ألف دينار) للعروض المرتفعة الأسعار، وهنا يمكن أن نُثبِت نقطة مهمة هو أنَّ الأقساط الشهرية للمنظومات المطروحة تتماشى بشكل كبير مع ما ينفقه المواطنين (بمستويات الدخل المختلفة) على خطوط الكهرباء من مزودي القطاع الخاص (أصحاب المولدات) وهي حالة إيجابية تتماشى مع توجهات المبادرة الإقراضية، ومعدلات الأقساط الشهرية المعروضة في الجدول (1) تُثّبِت ذلك أيضًا إذ تراوحت معدلات القسط الشهري بين (102-291 ألف دينار).

جدول رقم (1) عروض الشركات المنتخبة من ناحية المواصفات والأسعار عند المستويات الثلاثة (ألف دينار عراقي)

حجم المنظومة (أمبير)	العروض المنخفضة الأسعار	القسط الشهري	العروض المتوسطة الأسعار	القسط الشهري	العروض المرتفعة الأسعار	القسط الشهري	معدل سعر المنظومات	معدل القسط الشهري
12- 14	5700	68	9240	110	10200	129	8380	102
20-22	9100	108	15960	190	16500	202	13853	167
25-27	10100	120	16800	200	17500	208	14800	176
30-33	13400	159	19900	237	19000	226	17433	207
37-40	14400	171	23856	284	24600	293	20952	249
42-45	17500	208	25788	307	30000	358	24429	291
المعدل العام							**16641**	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء.

وكي يكون عرض كلفة المنظومات أكثر دقة وتفصيلًا سوف نحتاج إلى تحديد كلفة الأمبير الواحد حسب عروض الشركات المنتخبة من وزارة الكهرباء، إذ يتضح من الجدول (2) أنَّ أعلى كلفة للأمبير الواحد كانت (786 ألف دينار) وهي لمنظومات الفئة الثانية ذات العروض المرتفعة، أما أقل سعر للأمبير فكان (388 ألف دينار) وكان من نصيب الفئة الخامسة من المنظومات المنخفضة الأسعار، على العموم فإن أسعار الأمبيرات أخذت إتجاه عام للانخفاض كلما كبر حجم المنظومة، وبالمعدل فإن كلفة الأمبير الواحد تراوحت بين (551-660 دينارًا للأمبير الواحد) ولصالح انخفاض كلفة الأمبير للمنظومة الأكبر (وهي حالة من اقتصاديات الحجم)، وبلغت كلفة الأمبير الواحد كمعدل عام لجميع المنظومات وجميع المستويات السعرية نحو (592.5 ديناراً لكل أمبير).

جدول رقم (2) كلفة الأمبير الواحد وفق عروض المنظومات المختلفة (ألف دينار عراقي)				
حجم المنظومة (أمبير)	العروض المنخفضة الأسعار	العروض المتوسطة الأسعار	العروض المرتفعة الأسعار	معدل كلفة الأمبير
12- 14	438	711	785	645
20-22	433	760	786	660
25-27	388	646	673	569
30-33	432	642	613	562
37-40	379	628	647	551
42-45	407	600	698	568
المعدل العام لسعر الأمبير الواحد (ألف دينار عراقي)				592.5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (1).

والجدير بالذكر هنا أنَّه وعند مقارنة الأسعار المذكورة آنفا (جدول 1) مع الأسعار السوقية لنفس المواصفات المذكورة في عروض الشركات وجُد أنَّ هنالك فروق مهمة والجدول رقم (3) يوضح الأسعار السوقية التي تم استقصائها من السوق المحلية لفئات المنظومات المعروضة إضافة إلى كلف الفائدة (3% لسبع أعوام/ فائدة بسيطة) المقررة من البنك المركزي العراقي (0.5% للمركزي، 2.5% للمصرف المنتخب).

جدول رقم (3) الأسعار السوقية للمنظومات حسب المواصفات المختلفة (ألف دينار عراقي)						
حجم المنظومة (أمبير)	المنظومات المنخفضة الأسعار	السعر مع الفائدة 3%	المنظومات المتوسطة الأسعار	السعر مع الفائدة 3%	المنظومات المرتفعة الأسعار	السعر مع الفائدة 3%
12- 14	4000	4840	6500	7865	7200	8712
20-22	6500	7865	11000	13310	11400	13794
25-27	7000	8470	12000	14520	12300	14883
30-33	10000	12100	13500	16335	13800	16698
37-40	11000	13310	17000	20570	17200	20812
42-45	12000	14520	18000	21780	22000	26620

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات السوقية لأسعار المنظومات في العراق.

ونلاحظ وفق الجدول (3) أنَّ هنالك فرقاً واضحاً بين ما عرضته الشركات من أسعار للمنظومات المختلفة وبين الأسعار المقدرة من السوق العراقية لها وفقًا لنفس المواصفات المعلنة وحتى مع إضافة سعر الفائدة الذي سوف يتقاضاه البنك المركزي والبنك التجاري المطبق لهذه المبادرة تبقى هنالك فروق جوهرية مع الأسعار المعروضة من الشركات، ما يعني أنَّ الشركات المنتخبة قد بالغت في الأسعار المعلنة من قبلها، والجدول رقم (4) يبين الفروقات بين الأسعار المعلنة من الشركات المنتخبة والأسعار التي قامت الدراسة بالحصول عليها من السوق لنفس المنظومات.

جدول رقم (4) فرق الأسعار بين الشركات المنتخبة والسوق المحلية (ألف دينار عراقي)									
حجم المنظومة (أمبير)	أسعار الشركات (المنخفضة)	أسعار السوق مع الفائدة	الفرق	أسعار الشركات (المتوسطة)	أسعار السوق مع الفائدة	الفرق	أسعار الشركات (المرتفعة)	أسعار السوق مع الفائدة	الفرق
14-12	5700	4840	860	9240	7865	1375	10200	8712	1488
22-20	9100	7865	1235	15960	13310	2650	16500	13794	2706
27-25	10100	8470	1630	16800	14520	2280	17500	14883	2617
33-30	13400	12100	1300	19900	16335	3565	19000	16698	2302
40-37	14400	13310	1090	23856	20570	3286	24600	20812	3788
45-42	17500	14520	2980	25788	21780	4008	30000	26620	3380
المعدل			**1515.8**			**2860.6**			**2713.5**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (2) و (3).

رابعًا: الجدوى الفنية والمالية (طاقة نظيفة بكلف منخفضة):

تُعد الطاقة الكهربائية المُنتجة عن طريق ألواح الطاقة الشمسية من بدائل الطاقة النظيفة والتي يُعول عليها عالميًا لتقليل الانبعاثات وقدر تعلق الأمر في العراق فإن مثل هذه الطاقة لا زالت في بداياتها، ووفق الفقرة (ثالثًا) آنفة الذكر يمكن أن نُحدد حجم مساهمة مبادرة الطاقة المتجددة (التريليون دينار عراقي) في توفير منظومات الطاقة الشمسية وفي كمية الطاقة الكهربائية التي سوف يتم إنتاجها وكما يلي:

$$\text{عدد المنظومات} = \frac{\text{مبلغ المبادرة}}{\text{معدل سعر المنظومة}}$$

$$\text{عدد المنظومات} = \frac{1000000000000}{16641000} = 60823 \ (\text{منظومة})$$

أي أنَّ هنالك أكثر من ستون ألف منظومة ستُقام بهذا المبلغ ما يعني أنَّ هنالك أكثر من 60 ألف وحدة سكنية أو شركة سوف يتم تغذيتها بالطاقة الشمسية جزءاً أو كلًا.

1) التحليل الفني – عدد منظومات الطاقة الشمسية المتوقع بنائها:

للتعامل مع هذا الموضوع وتحديد عدد المنظومات التي يُتوقع أن يتم بناؤها بمبلغ المبادرة البالغ تريليون دينار، سنقوم بتحديد معدل عام لسعر المنظومة وفق الأسعار المعلنة من الشركات المنتخبة والجدول (1) الآنفة الذكر يحدد هذا المعدل بمبلغ (16641 ألف دينار عراقي)، فبحسب قسمة مبلغ المبادرة على معدل سعر المنظومة سنحصل على عدد المنظومات المتوقع أقامتها بمبلغ المبادرة وكما يأتي:

2) التحليل الفني – حجم الطاقة الكهربائية المتوقع إنتاجها:

بدايةً يمكُن تقدير حجم الطاقة الكهربائية التي من المتوقع إنتاجها بمبلغ المبادرة وفق افتراض أنَّ معدل قدرة المنظومة الواحدة سوف يكون (5) كيلو واط (5 kw) على افتراض أنَّ الطاقات للمنظومات التي عُرِضت من الشركات تراوحت بين (3-10 kw)، ومع معرفتنا بعدد المنظومات التي يفترض أقامتها (60823 منظومة) كما

موضـــح في أعلاه، يصـــبح لدينا الطاقة الكلية المنتجة تساوي:

$$\text{عدد المنظومات} \times \text{kw } 5 = 60823 \times 5 = \text{kw } 304115$$

وبالقسمة على 1000 من أجل استخراج الميگا واط يصبح لدينا:

$$\frac{304115}{1000} = 304.115 \ (\text{ميگا واط مقدار الطاقة الكهربائية المنتجة})$$

وبطريقة أخرى يمكن حســاب الطاقة المنتجة على أساس أنَّ كلفة الأمبير الواحد باستخدام المنظومات الشمسية ستكون نحو (593 دينارًا) وعليه نستطيع تحديد كمية الأمبيرات التي ســـتُنتج عبر قروض المبادرة (تريليون دينار عراقي) وكما يأتي:

$$\text{عدد الأمبيرات المنتجة} = \frac{\text{قيمة المبادرة}}{\text{كلفة الامبير}}$$

$$\text{عدد الأمبيرات المنتجة} = \frac{1000000000000}{593000} = 16863406 \ (\text{أمبير})$$

ومع افتراض الاختلاف في كفاءة المنظومة ليلًا ونهارًا، ســنقوم أن المنظومة ســوف تعمل 50% من اليوم بكفاءة كاملة (نهارًا) وان الـــ (50%) المتبقيـة من اليوم بكفـاءة (40%) فقط (أي إذا كانت تنتج (10 أمبير) نهارًا فإنها ليلًا لن تنتج إلا (4 أمبير)، بمعنى ســنحتاج إلى خفض عدد الأمبيرات المنتجة بمقدار الثلث، وكما يأتي:

$$\text{صافي عدد الأمبيرات المنتجة} = 16863406 \times 33\%$$

$$\text{صافي عدد الأمبيرات المنتجة} = 5564924 \ (\text{أمبير})$$

ومن أجل الوصول إلى كمية الإنتاج بمقياس K.V أو MAGA نقوم بالآتي:

من خلال التقريب ومع افتراض مقدار فولتية 220 يمكن أن نصل إلى العلاقة بين الكيلو واط والأمبير، حيث نُقِّدر هنا أنَّ كل واحد كيلو واط kw يساوي 4.5 أمبير (1kw = 4.5 أمبير)، ومن ثم يكون حجم الطاقة المنتجة وفق القانون الآتي:

$$\text{حجم الطاقة المنتجة بالواط} = \frac{\text{صافي عدد الأمبيرات المُنتجة} \times 220 \times 0.8}{1000}$$

$$\text{حجم الطاقة المُنتجة بالواط} = \frac{0.8 \times 220 \times 5564924}{1000}$$

$$\text{حجم الطاقة المُنتجة بالواط} = 979427 \ (\text{كيلو واط})$$

من أجل استخراج الميگا واط نقوم بتقسيم الرقم الأخير على (1000)، وكما يأتي:

$$\text{حجم الطاقة المُنتجة بالميگا واط} = \frac{979427}{1000}$$

$$\text{حجم الطاقة المُنتجة بالميگا واط} = 979.4 \ (\text{ميگا واط})$$

أي أنَّ مبـادرة التريليون دينـار من الممكن أن تؤمن للبلد طاقة كهربائية نظيفة بقدرة تصل قريبًا من ألف ميگا واط وهي كلفة جدًا منخفضة قياسًا بأنواع مشـــاريع إنتاج الطاقة الكهربائية المختلفة، والجدول رقم (5) يبين الكلف العالمية التقديرية لإنتاج هذا المقدار من الطاقة الكهربائية.

جدول رقم (5) الكلف التقديرية العالمية لإنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة

نوع المشروع	الكلفة الرأسمالية التقديرية لإنتاج 1000 ميگا واط (مليار دولار)	الكلفة التشغيلية التقديرية لإنتاج 1000 ميگا واط (مليون دولار)
المحطات الكهرومائية	5 – 2.5	50 – 20
المحطات الغازية	1.4 – 0.9	300 – 150
طاقة الرياح (برية)	1.8 – 1.2	40 – 25
طاقة الرياح (بحرية)	4.5 – 3	45 – 30
محطات الفحم	4 – 3	400 – 200
محطات نووية	9 – 6	200 – 120

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ومن الجدول (5) إذا ما قارنا ما يمكن أن تحققه المبادرة نُلاحظ أنَّ الطاقة الشمسية هي الأقل كلفة، فضلًا عن أنَّ كلفة تشغيل منظومة طاقة شمسية بقدرة ألف ميگا واط تقع بين (10–20 مليون دولار/ سنة) وهو رقم زهيد إذا ما قورن ببقية أنواع الطاقة.

وفي مقاربة أخرى نستطيع أن نُقدر عدد الوحدات السكنية التي يمكن أن تستفيد من مبادرة الطاقة لتأمين الطاقة الكهربائية سواءً بشكل كلي أم عن طريق الاعتماد الجزئي، ويمكن الوصول إلى هذا التقدير عبر افتراض استهلاك للوحدات السكنية يقع بين (15–45 أمبير) للوحدة السكنية الواحدة، وبقسمة عدد الأمبيرات المتوقع إنتاجها على الرقمين السابقين نحصل على عدد الوحدات السكنية المتوقع استفادتها من إجمالي قرض المبادرة، وكما يأتي:

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف } 15 \text{ أمبير} = \frac{5564924}{15}$$

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف } 15 \text{ أمبير} = 370994 \text{ وحدة سكنية}$$

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف } 45 \text{ أمبير} = \frac{5564924}{45}$$

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف } 45 \text{ أمبير} = 123664 \text{ وحدة سكنية}$$

أي أنَّ معدل عدد الوحدات السكنية المستفيدة من المبادرة ستبلغ نحو (123664–370994) وهو رقم مميز يشكل نسبة (1.2%–3.7%) من عدد الوحدات السكنية المتاحة في العراق.

3) التحليل المالي: حساب عائد الكلفة للمبادرة:

ضمن التحليل المالي نحتاج إلى بيان العائد الذي يمكن توقعه من المنظومات ومقارنتها بالكلفة التي نملك رقمًا إجماليًا لها هو إجمالي قرض المبادرة، وهنا سنتخذ عدد من المقاربات لتحليل العائد، إذ ومن خلال عدد الأمبيرات المُنتجة بمبلغ المبادرة نستطيع الحصول على مقاربة أولية جيدة بعد المقارنة مع الكلفة الإجمالية، وسنفترض بهذا الشأن أنَّ منظومات المبادرة ستحل محل المولدات الكهربائية الديزلية الموجودة في المناطق والتي سنفترض أنَّ معدل سعر الأمبير لديها هو (15000 دينار عراقي شهريًا) ومن ثم نستطيع معرفة حجم الإيراد الكلي الذي سنحصل عليه، ومن ثم سنقوم بتحديد كلفة تشغيلية للمنظومات، سنفترض أنها لن تتجاوز في أسوأ الأحوال 5% من قيمة المنظومات، وبالنتيجة النهائية سوف نصل إلى ربحية مقدرة ومنها نستخلص فترة استرداد للمبلغ المُنفق، وسنحاول أيضًا التدرج نحو الأسفل في سعر الأمبير وصولًا إلى سعر (1000 دينار شهريًا للأمبير)، وكما موضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) مدة الاسترداد لمبلغ المبادرة وفق تسعيرات مختلفة للأمبير الواحد (ألف دينار عراقي)					
سعر الأمبير	قيمة الأمبيرات المنتجة شهريًا	قيمة الأمبيرات المنتجة سنويًا	مبلغ المبادرة مضافا له 5% نفقات تشغيلية	فترة الاسترداد بالشهر	مدة الاسترداد بالسنوات والأشهر
15000	83,474	1,001,686	1,050,000	13	1.1
14000	77,909	934,907	1,050,000	14	1.2
13000	72,344	868,128	1,050,000	15	1.3
12000	66,779	801,349	1,050,000	16	1.4
11000	61,214	734,570	1,050,000	18	1.6
10000	55,649	667,791	1,050,000	19	1,7
9000	50,084	601,012	1,050,000	21	1.9
8000	44,519	534,233	1,050,000	24	2
7000	38,954	467,454	1,050,000	27	2.3
6000	33,390	400,675	1,050,000	32	2.8
5000	27,825	333,895	1,050,000	39	3.3
4000	22,260	267,116	1,050,000	48	4
3000	16,695	200,337	1,050,000	64	5.4
2000	11,130	133,558	1,050,000	96	8
1000	5,565	66,779	1,050,000	191	15.11

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الأسعار السوقية للكهرباء.

ونُلاحظ من الجدول (6) أنَّ مدة الاسترداد مُقيمة بما سيحققه المجتمع من وفورات مالية ممتازة جدًا وهي لم تتجاوز أربع سنوات لغاية (سعر 4000 دينار للأمبير)، علمًا أنَّ مدة ضمان الألواح الشمسية تتجاوز (10 سنوات) لكل الشركات المُنتخبة، ولتقريب الصورة فيما يتعلق بالجدول (6) فلو أنَّ شركة معينة هي التي زودت الأفراد بالمنظومات مقابل أن تفرض عليهم أجور شهرية على الأمبير تتراوح بين (1-15 ألف دينار) فما هي أرباح هذه الشركة؟ نُلاحظ من الجدول أنها إذا فرضت (15 ألف للأمبير) فإنها ستستعيد كامل نفقاتها التشغيلية والاستثمارية في سنة وشهر، ومع عمر افتراضي للمنظومة (15 عامًا) فإن كل الإيرادات للسنوات الـ 14 عشر المتبقية هي عبارة عن أرباح للشركة؟ وهو استثمار مجدي جداً، وهكذا لبقية الأسعار لغاية سعر ألف دينار.

وفي مقاربة أُخرى لتحليل العائد الكلفة للمبادرة وبالاعتماد على نتيجة المدة السابقة التي تضمنت إمكانية إنتاج (979427 كيلو واط، وهي تعادل نحو 5564924 أمبير) وفق قرض المبادرة البالغ تريليون دينار، ومع افتراض عمر إنتاجي للمنظومات (10 سنوات)، يمكن أن نتوصل إلى ما يلي:

1) الكلفة الإجمالية المتوقعة:

سوف نقوم بحساب إجمالي الكلفة لمدة عشرة سنوات على اعتبار أنَّ مبلغ المبادرة (تريليون دينار) سيمثل الكلفة الثابتة في حين أنَّ الكلفة

المتغيرة سوف يتم افتراضها وفقًا للمؤشرات العالمية التي تشير إلى أنَّ الكلفة التشغيلية لمحطة طاقة شمسية بقدرة (1000 ميگا واط) لن تتجاوز (10 مليون دولار/ سنة)، وعلى هذا الأساس تصبح الكلف كما يأتي:

الكلفة الرأسمالية = **1** تريليون دينار عراقي

الكلفة التشغيلية لعشرة سنوات = **13** مليار دينار × **10** سنوات

الكلفة التشغيلية لعشرة سنوات = **130** مليار دينار

إجمالي التكاليف لعشرة سنوات = **1** تريليون + **130** مليار

إجمالي التكاليف لعشرة سنوات = **1.13** تريليون دينار عراقي

2) الإيرادات الكلية المتوقعة:

تعتمد قيمة الإيرادات المتوقعة على كمية الطاقة التي سيتم إنتاجها مُقَّدرة (بالأمبير) وأيضًا سعر الأمبير الواحد، وقدر تعلق الأمر بالسعر فلدينا قطاع خاص (المولدات المحلية) يقوم بتسعير الكهرباء وفقًا للكلف مضافًا إليها هامش ربحي، وسنفترض أنَّ هذا القطاع أصبح يمتلك كفاءة تمكنه من عرض سعر معتدل للوحدة الواحدة المُنتجة وهذا السعر هو (8000 دينار/ أمبير/ شهريًا)، وسوف نستخدم هذا السعر لمعرفة الإيراد الكلي المتوقع من المنظومات الشمسية وكما يأتي:

الإيراد الشهري = **8000** دينار × **5564924**

الإيراد الشهري = **44.519** مليار دينار

الإيراد الشهري = **8000** دينار × **5564924**

الإيراد الشهري = **44.519** مليار دينار

الإيراد السنوي = **44.519** × **12**

الإيراد السنوي = **534.232** مليار دينار/ سنة

إجمالي الإيرادات لعشرة سنوات = **534.232** × **10**

إجمالي الإيرادات لعشرة سنوات = **5.342** تريليون دينار عراقي

إذن استثمار المجتمع لمبلغ (1.13 تريليون دينار) سوف يدر عليه عائد بمقدار (5.34 تريليون دينار) ضمن عشر سنوات وهي نسبة تقترب من (500%) وهي ذات جدوى عالية من الناحية الاقتصادية.

خامسًا: الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

1) إن أهم استنتاج يُطرح في هذه الدراسة هو أنَّ هذه المبادرة هي طريق سنجعل من خلالها المواطن منتجًا لما يستهلكه، أي أنَّ المواطن هو الذي سينتج الطاقة وهو المدير والعامل في هذا المصنع وبتكاليف تشغيلية منخفضة جدًا لا تتحملها الدولة وإنما يتحملها المواطن نفسه، ومع تطور عمل المنظومات يمكن أن تساهم في رفد شبكة الكهرباء الوطنية بالطاقة الزائدة لديها وهو أمر ليس بصعب المنال.
2) من المتوقع أن يُسهم مبلغ مبادرة البنك المركزي للطاقة النظيفة في إنتاج نحو (979.4 ميگا واط) من الطاقة الكهربائية المتجددة والتي يمكن أن تُؤّمن الطاقة الكهربائية بشكل كلي أو جزئي لنحو (123664-370994) من الوحدات السكنية.
3) ظهر وفق عروض الشركات المنتخبة أنَّهُ وبالرغم من ارتفاع أسعار المنظومات المعروضة قياسًا بأسعارها الفعلية في السوق العراقية إلا أنَّ الأقساط الشهرية كانت ضمن سقوف الدفع لأجور الكهرباء التي ينتجها القطاع الخاص في العراق وهذا الأمر يُمكن أن يمثل عاملاً مساعدا على دفع الأفراد والعائلات لإقتناء هذه المنظومات.

4) إنَّ انخفاض كلفة الأمبير الواحد مع زيادة حجم المنظومة يمكن أن يعطي بعدًا اقتصاديًا مهمًا للموضوع يتمثل بإمكانية اشتراك أكثر من وحدة سكنية في منظومة واحدة وهذا الأمر يساعد في معالجة حيز المكان بالنسبة لمثل هذه المنظومات.

5) التحليل الفني أثبت إمكانية إنتاج كميات كبيرة من الطاقة النظيفة وفق المبادرة وهي تضاهي جميع المصادر المتاحة للطاقة الكهربائية من ناحية الكلف الاستثمارية والتشغيلية فضلًا عن كونها مصدر نظيف للطاقة.

6) تحليل الجدوى المالية للمبادرة مُجدٍ بشكل كبير لأن مدة الاسترداد لمشروعٍ كهذا لو أُخذ بجانبه الاستثماري لا تتجاوز سنتين ولنا أن نتصور هنا ماهي أرباح مشروع مدة استرداده سنتان وعمره يتجاوز عشر سنوات ضمن أقل تقدير.

7) تحليل كلفة المنفعة للمبادرة يؤكد قدرة إنتاجية مميزة وبكلف استثمارية مقبولة وبكلف تشغيلية لا تكاد تُذكر، وحتى إذا نظرنا إلى المشروع بجانبه الاستثماري فإنه مجدٍ جدًا من الناحية الاقتصادية ويُحقق أرباحاً ممتازة ضمن مدة زمنية قياسية.

8) إنَّ القيمة المنخفضة للأقساط الشهرية للمنظومات والذي يتماشى مع الإمكانات المادية لمعظم أفراد الشعب سوف يُساهم في تقليل مخاطر عدم السداد بالنسبة للمصارف ولذلك لن تحتاج المصارف إلى ضمانات كثيرة من المقترضين إذ أنَّ صغر المبلغ يوسّع قاعدة الضمان والضامنين.

9) يمكن أن تُمثل منظومات الطاقة الشمسية بديلاً شبه كامل للطاقة الكهربائية المُنتجة عبر المولدات المحلية، وهي بديل أفضل من ناحية الكلفة التي يتحملها المواطن والتي ستنخفض بنحو (80%)، وأيضًا هي بديل أفضل من ناحية التلوث الهوائي والضوضاء وجمالية المكان.

10) هنالك تلكؤ في نواحي الوصول والاستخدام للمبادرة تدل عليه الأرقام المتعلقة بالمبالغ المسحوبة منها، ويبدو أنَّ السبب في هذا التأخير يعود للمصارف وعدم اقتناعها بالموضوع فضلًا عن إجراءات وزارة الكهرباء الذي تسبب جزء منها في رفع أسعار الشركات بشكل يفوق ما موجود في السوق، ويروج أصحاب الشركات المنتخبة بأن إجراءات القرض تتأخر لشهرين على الأقل، وهذا خلاف ما هو معلن من وزارة الكهرباء والتعليمات الموجودة على منصة أور الحكومية.

المقترحات:

1) يمكن للمصارف أن تستغل حسابات الرواتب الموطنة لديها لتقديم قرض آمن مستغلةً بذلك انخفاض قيمة القسط الشهري بالنسبة للمنظومات المطروحة وهذه الأقساط لا تشكل أرقامًا يُعتدُ بها بالنسبة لرواتب الموطنين لاسيما عندما لا يتجاوز القسط الشهري (100) ألف دينار.

2) ضـــرورة عمل البنك المركزي على متابعة وزارة الكهربـــاء ودفعهـــا لـــدعم تســـعير المنظومات وفقًا للأسعار المتاحة في السوق وعدم تجاوز الشـــركات أو محاولتها خلق حالة تســـعير احتكاري من شـــأنه أن يُفقد المبادرة جزءً من تأثيراتها ســـواءً من جانب توســـيع عدد المســـتفيدين أم كمية الطاقة المُنتجة بالمبلغ المخصص للمبادرة.

3) على لجنة متابعة المبادرة تشـــكيل فريق خاص لمتابعة هذه المبادرة تحديدًا بالنزول إلى الأســـواق ومعرفة الكلف الحقيقية لدى الشركات ومن ثم الحُكم على كفاءة الشركات المنتخبة وضمان عدم مبالغتها في الأسعار من أجل ضـمان وصـول المبادرة إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وتحقيقها لأقصـــى إنتاجية قرض ممكنة.

4) على وزارة الكهربـاء تبني نظـام تســـجيل خاص لمنظومات الطاقة الشـمسـية يمكّنها من تحديد مواقعها وقدراتها التصـــميمية والفعلية مع إمكانية الإفادة منها لدعم الشبكة الوطنية وفق امتيازات خاصة تقدم لحائزيها.

5) بحث إمكانية تبني البنك المركزي للجانب الاستثماري من المبادرات المضمونة النجاح كهذه المبادرة، التي لو افترضـــنا كونها استثماراً للبنك المركزي (إذا كان قانونه يتيح ذلك) لأمكن خلق أصل حقيقي مميز وبعائد مرتفع منها.

6) من الجيد إجراء اســـتبيانٍ للمواطنين وأن نجعل لهم خيارين، الأول هو الحصول على منظومة طاقة كهربائية مجانية مقابل التخلي عن كهرباء الشـــبكة الوطنية؟ والثاني أن تبقى على الشـبكة الوطنية وأن لا تحصـل على المنظومة؟ ما الذي سيفضله المواطن؟ وما تأثير كل خيار على الدولة؟ وهل هنالك إمكـانيـة خلق وخزة (nudge من خيـارات الاقتصـــاد الســـلوكي) للمواطن تجعله يميل باتجاه ما تفضـــله الدولة؟ هذا الاســـتبيان وخياراته بحاجة إلى دراسة حقيقية من الجيد تبنيها.

7) واســتكمالًا للنقطة الســابقة فمن الضــروري الوصـــول إلى المواطنين ومعرفـة آرائهم وانطبـاعـاتهم وقدرتهم على الوصـــول إلى قروض المبادرة كي يكونوا عاملاً مســـاعداً في فهم توجهات الشـــارع ومعرفة العقبات وتغير الإســتراتيجيات في الوقت المناســب لضمان نجاح المبادرة.

" عرض مُلخص عن التقرير الاقتصادي للفصل الثاني لعام 2025 "

قسم الاقتصاد الكلي – دائرة الإحصاء والأبحاث – me.stat@cbi.iq

المقدمة:

في ظل بيئة اقتصادية دولية متقلبة يسودها عدم اليقين، مع الاعتماد المستمر على موارد النفط في النشاط الاقتصادي مصحوبة بالتطورات التي حصلت في العراق في عام 2025، شهد الاقتصاد العراقي في هذا الفصل تراجعاً ملحوظاً في مجمل النشاطات والقطاعات، مع ارتفاعٍ في جوانب أخرى.

تعلقًا بما سبق نستعرض في هذا التقرير تحليل الأداء الاقتصادي الكلي، وتقييم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة. إذ يركز **فصل القطاع الحقيقي** على تطورات النمو الاقتصادي، التضخم، ويستعرض المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد العراقي وفق تحليل هذه المؤشرات، إذ سيتم تسليط الضوء على التباينات بين القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي الكلي، كالقطاع النفطي وغير النفطي، والقطاع المصرفي والسياسات المالية المطبقة ضمن هذه المدة.

يركز **فصل القطاع النقدي** على تطورات عرض النقد بمجاميعه المختلفة M1 وM2، وتحليل التغيرات الفصلية في مكوناته، كما يتضمن التقرير تحليلًا **لتطورات القطاع المصرفي** وفق حركة الودائع والائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن مبادرات البنك المركزي سواء للمصارف المتخصصة أم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما **فصل القطاع المالي**، فيتناول أداء الموازنة العامة من حيث تطورات الإيرادات والنفقات ومستويات عجز أو فائض الموازنة العامة، وتحليل النفقات والإيرادات العامة، إذ أظهرت البيانات نموًا طفيفاً في الإيرادات مقابل انخفاضٍ كبيرٍ في النفقات، الأمر الذي أدّى إلى تحقيق فائض في الفصل الثاني 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024. كما تناول أيضًا تحليلًا لمكونات الدين العام الداخلي.

يستعرض **فصل التجارة الخارجية** تطورات وحجم التبادل التجاري، ولاسيما الصادرات النفطية والواردات السلعية، وتحليل انعكاساتها على الميزان التجاري والموارد المالية للدولة.

أما الفصل الأخير الخاص **بنظام المدفوعات** فقد شهد نموًا في التحويلات المالية عبر البطاقات المحلية بارتفاعٍ بنسبة (49%) في الفصل الثاني، وهذا يعكس زيادة الثقة في طرق الدفع الإلكترونية الحديثة وتوجه مؤسسات الحكومة نحو الدفع الإلكتروني في إنجاز المعاملات بسبب التوجه نحو الجباية الإلكترونية وأتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

الفصل الأول: القطاع الحقيقي:

1) الناتج المحلي الإجمالي:

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (11.9%) ليسجّل (82,673.4) مليار دينار،

مقابل (93,850.0) مليار دينار لذات الفصل من عام 2024 كما في الشكل (1)، ويأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (27.6%)، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط تراجعاً بنسبة (1.8%) في الفصل الثاني 2025، مقارنة بذات الفصل من العام السابق.

1.2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني من عام 2025 بنسبة (4%) ليبلغ (51,753.5) مليار دينار مقابل (53,890.9) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في **الشكل (1)**، ويأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (6%) بالمقابل سجل الناتج المحلي بدون النفط انخفاضاً بنسبة (1.8%) في هذا الفصل مقارنة بالفصل المماثل من العام السابق.

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفصل الثاني عام 2024-2025

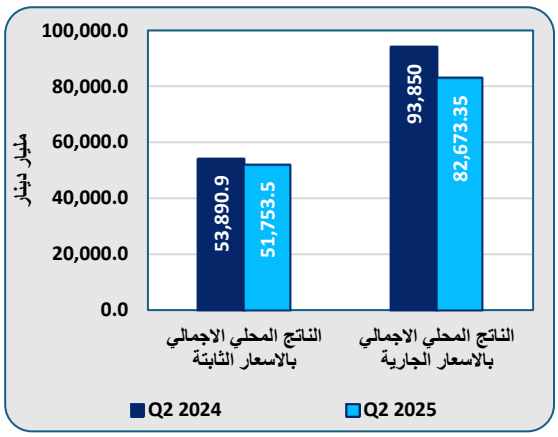

المصدر : وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

2) التضخم:

بلغ مُعدّل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق في الفصل الثاني لعام 2025 ما نسبتهُ (0.7%) على أساس سنوي، إذ بلغ (107.5) نقطة في الفصل الثاني 2025 مقابل (106.7) نقطة في الفصل ذاته من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع معظم فقراته.

سجلّ الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (0.3%) على أساس سنوي، إذ سجلّ (107.7) نقطة للفصل الثاني 2025 مقابل (107.4) نقطة لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل(2). ونلاحظ مما سبق أن معدلات التضخم أخذت بالتباطؤ مما يدل على انخفاض الطلب الكلي من جانب وإلى السيطرة على التضخم المستورد من جانب آخر.

شكل (2) معدل التضخم (%) للفصل الثاني عام 2025

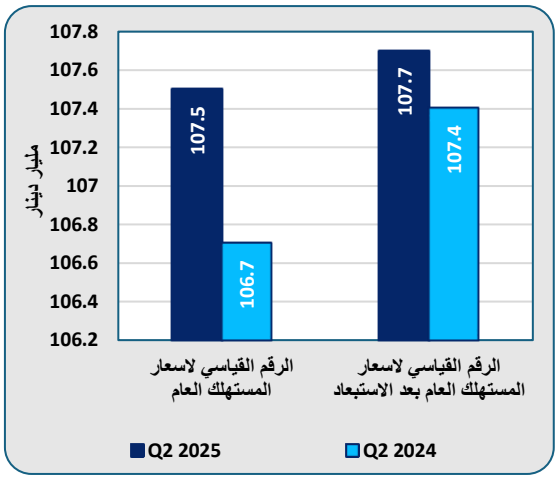

المصدر : وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

الفصل الثاني: القطاع النقدي:

1) التطوّرات النقدية:

سجّل رصيد الأساس النقدي في الفصل الثاني 2025 انخفاضاً بنسبة (14.6%)، مسجّلًا

(132.9) تريليون دينار مقابل (155.7) تريليون دينار لذات الفصل2024 ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من جانبي المصادر والاستخدامات فانخفض كلٌ من صافي الموجودات الأجنبية والمحلية لدى البنك المركزي بنسبة (11.6%، 47.8%) على التوالي من جانب المصادر كما انخفضت كل من العملة خارج البنوك واحتياطيات البنوك بنسبة (2.9%،32.2%) على التوالي من جانب الاستخدامات.

1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1:

انخفض عرض النقد بالمفهوم الضيق بنسبة (4.2%) للفصل الثاني 2025 مقارنة بذات الفصل لعام 2024، ليصل إلى (151.7) تريليون دينار مقابل (158.3) تريليون دينار، ويُعزَى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (6.0%)، (2.9%).

2.1 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2:

سجّل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) للفصل الثاني عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (4.7%) عن ذات الفصل لعام 2024 ليسجّل (170.7) تريليون دينار مقابل (179.1) تريليون دينار وجاء الانخفاض في السيولة المحلية (M2) نتيجة انخفاض عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (4.2%)، وانخفاض الودائع الأُخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (8.2%)، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الودائع الأُخرى في M2 إلا أنها ما زالت تشكّل نسبة مساهمة متدنية ببلوغها (11.2%) للفصل الثاني عام 2025 مقابل (11.6%) لذات الفصل عام 2024.

شكل (3) عرض النقد M1 وM2 للفصل الثاني عامي 2024-2025

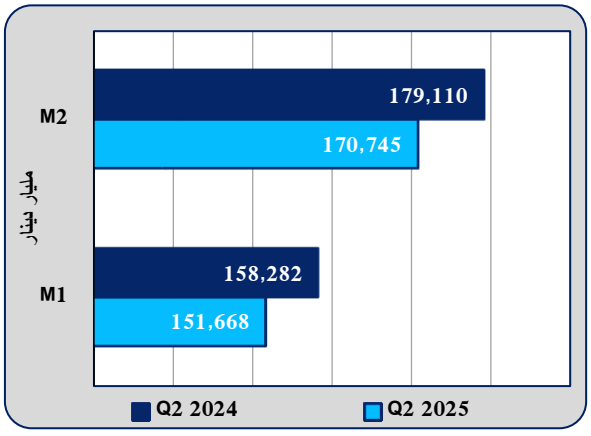

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2) أدوات السياسة النقدية:

1.2 منصة بيع العملة الأجنبية:

سجّلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر منصة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي للفصل الثاني 2025 ارتفاعاً بنسبة (34.3%) لتبلغ (20.1) مليار دولار مقابل (15) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى ذلك لارتفاع تعزيز أرصدة المصارف لدى الخارج بالعملات الأجنبية بنسبة (78.4%) مقارنة بالعام السابق فيما انخفضت مبيعات النقد بنسبة (34.7%) مقارنة بالعام السابق بسبب الإجراءات المتخذة من البنك المركزي لوصول الدولار إلى المستفيد الحقيقي. سجّلت مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية في الفصل الثاني عام 2025 انخفاضاً بنسبة (1.3%) إذ بلغت(17.8) مليار دولار، مقابل (18.0) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق.

2.2 حوالات البنك المركزي:

بلغ إجمالي المبلغ المباع من حوالات البنك المركزي لمدة (14) يومًا (8.8) تريليون دينار للفصل الثاني عام 2025 بسعر فائدة (4%). فيما بلغ إجمالي مبلغ شهادات الإيداع الإسلامية لمدة (14) يومًا (2.7) تريليون دينار للفصل الثاني عام 2025 بسعر فائدة (4%).

شكل (4) حوالات البنك المركزي وشهادات الإيداع لمدة (14) يومًا عام 2025

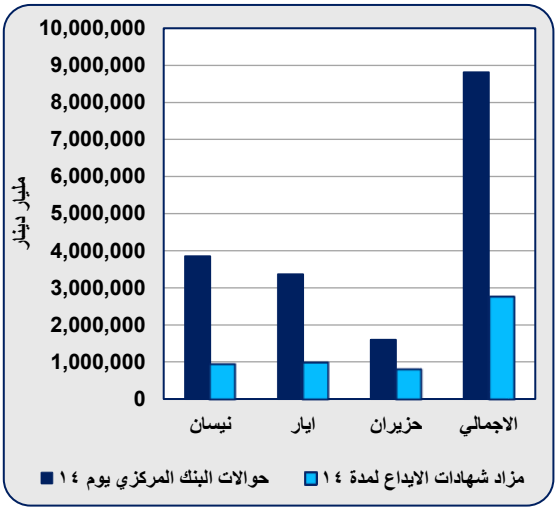

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

الفصل الثالث: تطوّرات القطاع المصرفي:

1) القدرة الرأسمالية:

سَجَّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2025 ارتفاعًا بنسبة (6.3%) ليبلغ (21.32) تريليون دينار مقابل (20.05) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2024 إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الخاصة بنسبة (7.9%) بسبب استمرار امتثال المصارف لقرار البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها. وكذلك ارتفاع رؤوس أموال المصارف الحكومية بنسبة (1.7%) بسبب ارتفاع رأس مال المصرف العقاري.

وتوزعت مساهمة رؤوس أموال المصارف العاملة في القطاع المصرفي في الفصل الثاني 2025 بين المصارف الخاصة بنسبة (76.1%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، والمصارف الحكومية بنسبة (23.9%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف.

2) الودائع المصرفية:

سجَّل رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2025 انخفاضًا بنسبة (9.6%) لتبلغ (117.4) تريليون دينار مقابل (129.9) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2024، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من الودائع الجارية والتوفير والثابتة بنسبة (7.4%،5.5%،42.4%) على التوالي، في القطاع المصرفي للحكومة المركزية والمؤسسات العامة فضلاً عن القطاع الخاص.

شكل (5) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الثاني عامي 2024-2025

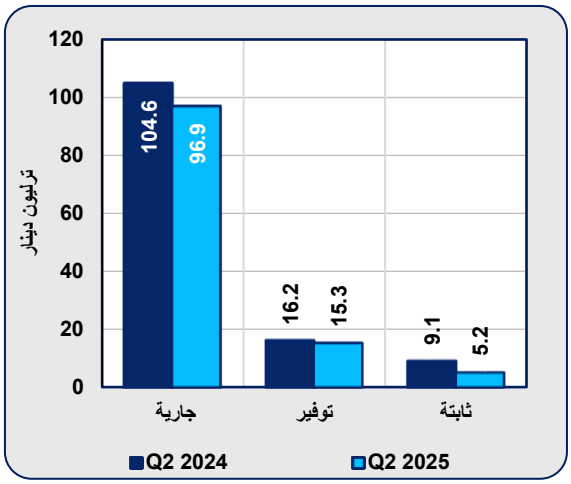

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

3) الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية:

سجَّل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق للفصل الثاني 2025 انخفاضًا طفيفًا بلغت نسبته (0.8%) ليبلغ (71.5) تريليون دينار مقابل (72.1) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2024 ويُعزَى ذلك إلى انخفاض رصيد الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية بنسبة (12.7%) لانخفاض فقرة القروض والسلف والديون متأخرة التسديد.

مقابل ارتفاعه في المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (2.2%،7.1%).

شكل (6) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للفصل الثاني عامي 2024-2025

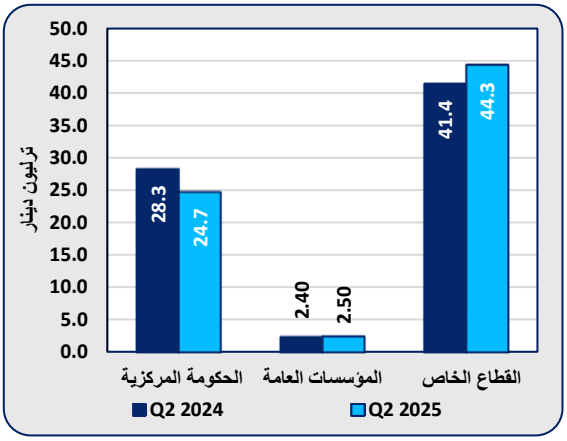

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

4) الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية:

أظهرت البيانات الخاصة بالائتمان التعهدي حسب النوع الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق للفصل الثاني 2025 نموًا بنسبة (14.9%) ليُسَجِّل (30.93) تريليون دينار مقابل (26.92) تريليون دينار مقارنةً بذات الفصل من عام 2024، ويعزى ذلك إلى نموه في القطاع الخاص بنسبة (50.3%). بالرغم من انخفاضه في الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (20.4%،0.7%) على التوالي. ويستحوذ القطاع الخاص على الائتمان التعهدي بنسبة (48.6%) فيما تشكل المؤسسات العامة والحكومة المركزية نسبة (39.5%، 11.9%) على التوالي. أما تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب المصارف فقد توزع الائتمان التعهدي بنسب متقاربة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة بنسبة (53.1%، 46.9%) على التوالي.

شكل (7) رصيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للفصل الثاني عامي 2024-2025

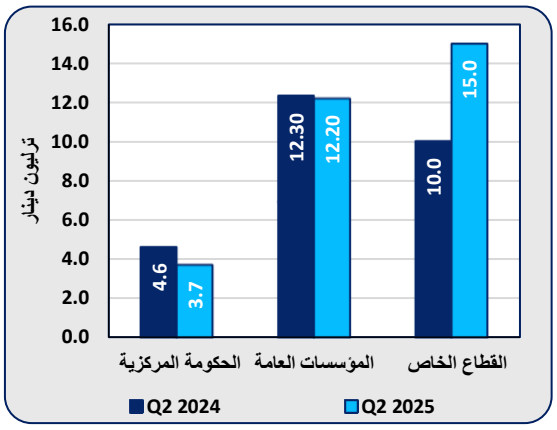

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

5) معدل أسعار الفائدة على الإيداع والائتمان:

سَجَّل معدل أسعار الفائدة للإيداع بالدينار لأجل (1-5) سنوات للفصل الثاني 2025 انخفاضًا بنسبة (1.7%) ليسَجَّل (5.34%) مقابل (5.43%) مقارنةً بذات الفصل من عام 2024. فيما سجّل معدل أسعار الفائدة لأجل (1-5) سنوات للإيداع بالدولار لأجيل (1-5) سنوات

للفصل الثاني 2025 انخفاضًا بنسبة (17.7%) ليسجل (3.20%) مقابل (3.89%) خلال الفصل الثاني 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024. سَجَّل معدل أسعار الفائدة لأجل (1-5) سنوات للائتمان بالدينار للفصل الثاني 2025 نموًا بنسبة (8%) ليسجَّل (8.65%) مقابل(8.01%) مقارنةً بذات الفصل من عام 2024، بالمقابل سَجَّل معدل أسعار الفائدة لأجل (1-5) سنوات للائتمان بالدولار للفصل الثاني 2025 انخفاضًا بنسبة (4.8%) ليسجَّل (9.37%) مقابل (9.84%) مقارنةً بذات الفصل من عام 2024.

بلغ معامل الانتشار بالدينار والدولار في الفصل الثاني 2025 (3.31%)،(6.17%) على التوالي. وهو قريب من النسبة المعيارية التي تتراوح بين (3-4%) بالنسبة للدينار ومرتفع عن النسبة المعيارية على الدولار. سجل معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع بالدينار ارتفاعا في الفصل الثاني لعام 2025. ليسجَّل (4.54%) مقابل (2.13%) بسبب انخفاض معدلات التضخم خلال هذا الفصل.

الفصل الرابع: القطاع المالي:

1) الموازنة العامة:

وفق تحليل النفقات والإيرادات العامة، سجل هذا الفصل نموًا طفيفًا في الإيرادات مقابل انخفاضٍ كبيرٍ في النفقات، الأمر الذي أدّى إلى تحقيق فائض[1] في الموازنة العامة والذي ارتفع بنسبة (313.3%) للفصل الثاني 2025 مقارنةً بذات الفصل من عام 2024، حيث سجّلت الموازنة العامة في الفصل الثاني 2025 فائضًا قدره (6.2) تريليون دينار، مقابل فائضٍ بلغ (1.5) تريليون دينار للفصل ذاته من عام 2024.

شكل (8) إجمالي الإيرادات والنفقات للفصل الثاني عامي 2024-2025

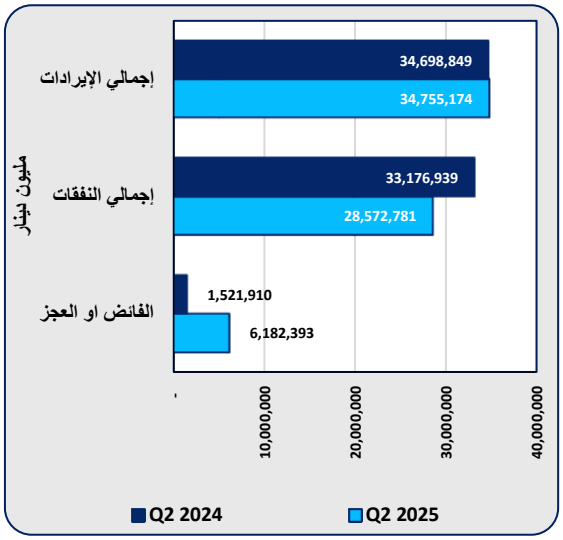

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

1.1 الإيرادات العامة:

سجّلت الإيرادات العامة للفصل الثاني من عام 2025 ارتفاعًا بنسبة (0.2%) بلغت قيمتها (34.8) تريليون دينار مقابل (34.7) تريليون دينار في الفصل ذاته من عام 2024، نتيجة ارتفاع فقرة **الإيرادات النفطية والثروات المعدنية** بنسبة (2.9%)، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبة (91.9%) من إجمالي الإيرادات العامة.

1.2 النفقات العامة:

انخفض حجم النفقات العامة في الفصل الثاني من عام 2025 مقارنة بنفس الفصل من عام 2024، بسبب الانخفاض الحاصل في النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية بنسبة (10.7%)، (37.6%) على التوالي.

(1) لا يتضمن التزامات الحكومة.

شكل (9) النفقات الاستثمارية للفصل الثاني 2024-2025

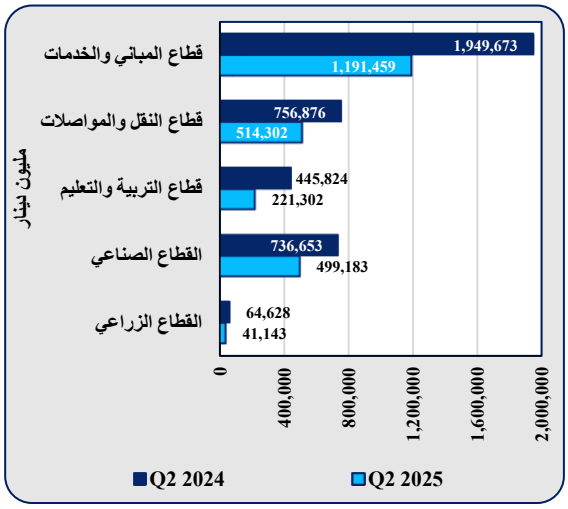

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (10) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2025-2024

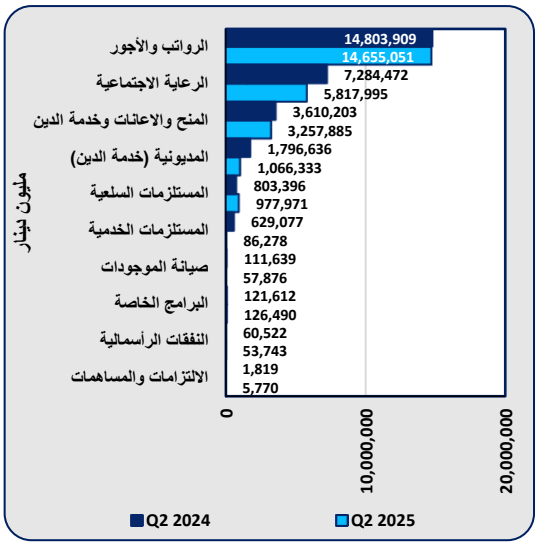

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2) الدين العام الداخلي:

شهد الدين العام الداخلي نهاية الفصل الثاني 2025 ارتفاعًا بنسبة (12.3%) ليبلغ (87.75) تريليون دينار مقابل (78.16) تريليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع السندات المصدرة بنسبة (132.7%)، كما ارتفعت الحوالات المخصومة لدى البنك المركزي بنسبة (3.1%). مع العرض أن الفصل الثاني 2025 لم يشهد ارتفاعًا في حجم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي.

كما تم إصدار حوالات الخزينة لوزارة المالية على نظام CSD بمبلغ يقارب (2) تريليون دينار، والتي بدأ إصدارها في الفصل الثالث 2024. بالمقابل انخفضت بقية الفقرات وهي كل من قروض المؤسسات المالية، قروض المصارف الحكومية، دين وزارة المالية، حوالات الاحتياطي للمصارف الحكومية بنسبة (8.8%) و(3.3%) و(39.8%) و(0.4%) على التوالي.

شكل (11) الدين العام الداخلي للفصل الثاني عامي 2025-2024

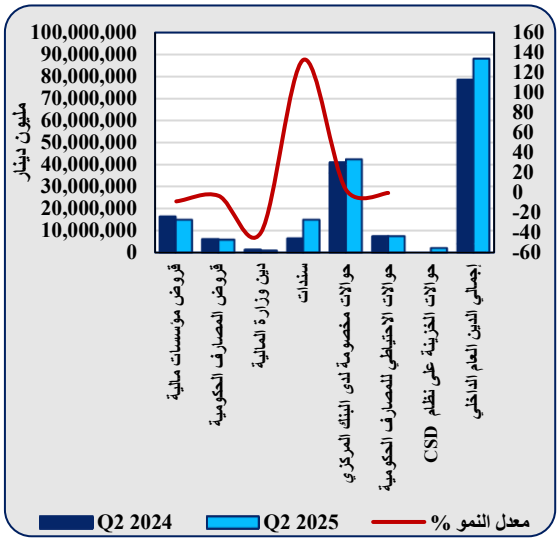

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

3) حجم التجارة:

سجّل حجم التجارة الخارجية في العراق ارتفاعاً طفيفاً في الفصل الثاني من عام 2025 بلغ معدله (0.6%)، إذ بلغ حجم التجارة (43,914.1) مليون دولار للفصل الثاني عام 2025 مقابل (43,666.6) مليون دولار لذات الفصل من عام 2024، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع

معدل نمو الاستيرادات قياساً بـــذات الفصل من العام السابق.

شكل (12) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2024-2025

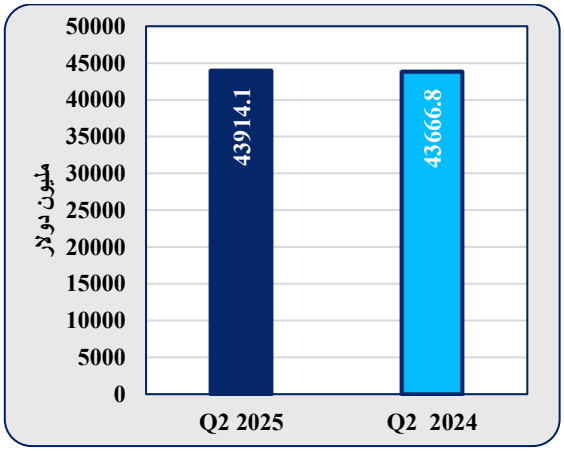

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1.1 الصادرات:

سجل إجمالي الصادرات انخفاضاً بنسبة (11.7%) في الفصل الثاني من العام 2025، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (17.1%) وعلى الرغم من هذا الانخفاض في إجمالي، فيما ارتفع معدل نمو كل من الصادرات الأخرى والمنتجات النفطية بنسبة (133.7%) و(90.4%) على التوالي.

شكل (13) هيكل الصادرات للفصل الثاني عام 2025

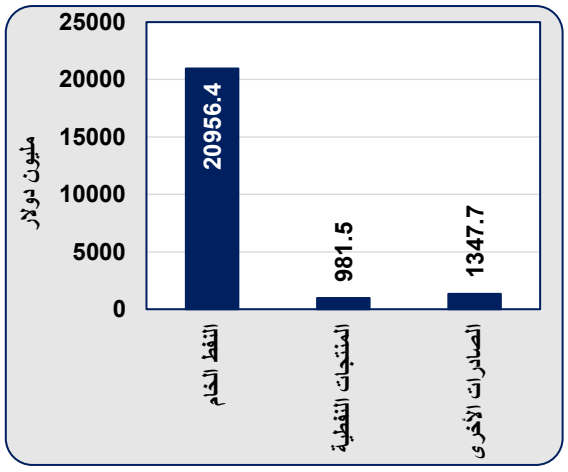

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1.2 الاستيرادات:

سجّلت الاستيرادات ارتفاعاً بمعدل (19.3%) في الفصل الثاني من العام 2025 مقارنة بذات الفصل من العام السابق ويعزى هذا إلى ارتفاع كل من الاستيرادات الرأسمالية والاستيرادات الحكومية الأخرى بمعدل (45.8%) و(359.7%) على التوالي، إذ يشكلان (72.3%) و(0.7%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، بالمقابل انخفضت كل من الاستيرادات الاستهلاكية الحكومية واستيرادات المنتجات النفطية وتكاليف طبع العملة بمعدل (13.7%) و(67.2%) و(100%) على التوالي، كما مبين في الشكل.

شكل (14) هيكل الاستيرادات للفصل الثاني عام 2025

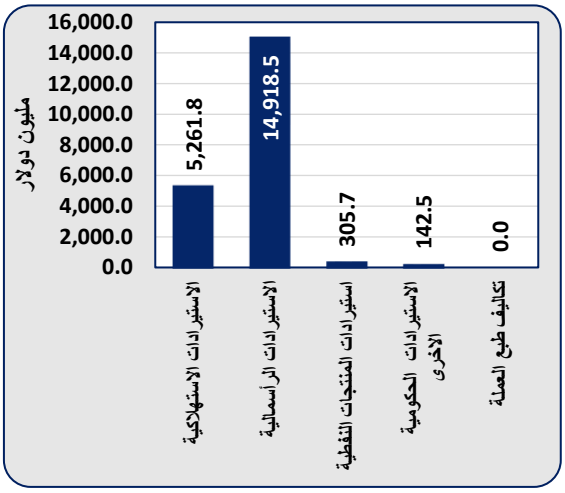

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4) ميزان المدفوعات:

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي في الفصل الثاني2025 عجزاً مقداره (1156.6) مليون دولار، لقد أسهمت عوامل عدة في هذا العجز، والتي تنعكس من استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي:

أولاً: الحساب الجاري:

سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (794.5) مليون دولار في الفصل الثاني 2025.

ثانياً– الحساب الرأسمالي

لم يسجل صافي الحساب الرأسمالي في الفصل الثاني2025 أيَّة معاملات ناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً: الحساب المالي:

بلغ صافي الحساب المالي في الفصل الثاني2025 ما مقداره (2323.5) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كلٍ من الأصول والخصوم المالية الخارجية.

فقرة صافي السهو والخطأ:

سجلت فقرة صافي السهو والخطأ في الفصل الثاني من عام 2025، مبلغاً قدره (3118.0) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.

شكل (15) ميزان المدفوعات للفصل الثاني عام 2025

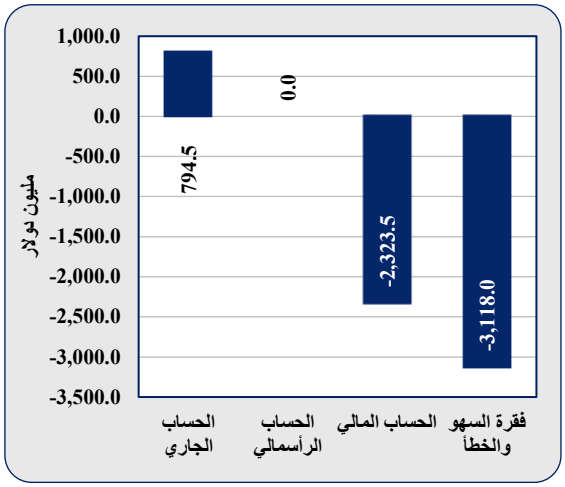

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

" عرض ملخص عن تقرير ميزان المدفوعات العراقي الفصل الثالث لعام 2025 (أولي) "

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية – دائرة الاحصاء والابحاث – bop.stat@cbi.iq

في ضـــوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي في الفصـل الثالث من عـام 2025 عجزًا مقـداره (1434.3) مليون دولار، إذ أســـهمت عوامل عدة في هذا العجز، والتي تنعكس عبر اســتعراضــنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي على النحو الآتي:

أولاً: الحساب الجاري:

يعكس مؤشـــر الحســـاب الجـاري في ميزان المدفوعات ســـلوك الدولة وفق الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، وبحسب البيانات المتاحة لدينا، ســجل صــافي الحســاب الجاري فـائضـــاً مقداره (2974.9) مليون دولار في الفصـــل الثالث 2025، إذ نســـتعرض أدناه تفاصـيل مكونات هذا الحساب على النحو الاتي كما في الشكل (1).

شكل (1) الحساب الجاري

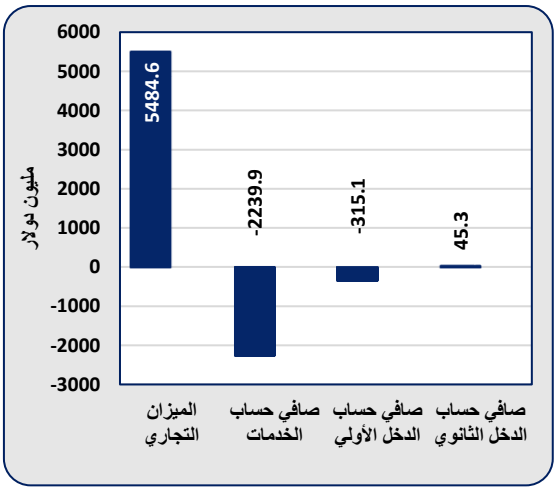

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1) الميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري في الفصـل الثالث 2025 فائضاً بقيمة (5484.6) مليون دولار، إذ سجلت الصـــادرات الكلية مبلغاً مقداره (23414.3) مليون دولار بضـــمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشـــركات النفطية الأجنبية بقيمة (4035.4) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد ســـجلت مبلغاً مقداره (21093.8) مليون دولار على أســاس ســيف و(17929.7) مليون دولار على أساس فوب، وقد تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب.

2) صافي حساب الخدمات:

أظهر صافي حساب الخدمات في الفصل الثالث 2025 عجزاً مقـداره (2239.9) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة ارتفاع أقيام المدفوعات البـالغـة (5472.7) مليون دولار، أغلبهـا مدفوعات تتعلق بتكاليف الشـــحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب، إضافة إلى تكاليف النقل والسفر.

في حين بلغ جانب المقبوضـــات مبلغاً مقداره (3232.8) مليون دولار تحقق أغلبها في بنـد الســـفر والذي يضـــم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة، كما في الشكل (2).

شكل (2) الخدمات

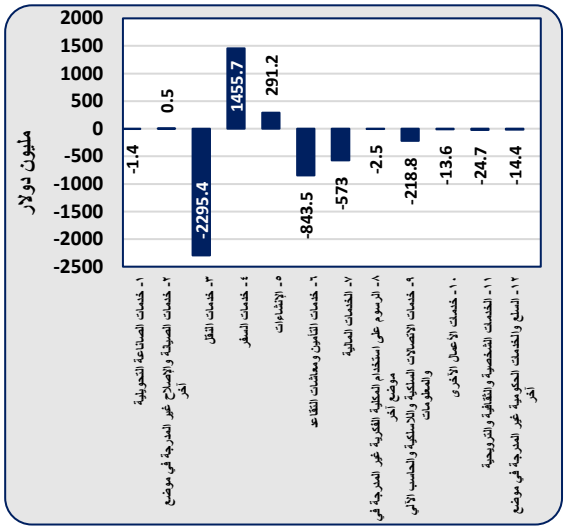

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

3) حساب الدخل الأولي:

سجل صافي حساب الدخل الأولي في الفصل الثالث 2025 عجزاً بلغ (315.1) مليون دولار وفيما يلي تفصيلًا لهذا الحساب، كما في الشكل (3).

أ) **تعويضات العاملين:** وتمثل المبالغ المحولة من العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة، إذ حقق صافي حساب تعويضات العاملين في الفصل الثالث 2025 فائضاً بلغ (9.8) مليون دولار.

ب) **دخل الاستثمار:** سجل صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (324.9) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات فقد بلغت قيمتها (1158.1) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بمستحقات الشركات النفطية وأرباح الشركات العاملة في العراق المحولة الى الخارج والفوائد على الدين العام الخارجي، في حين سجل جانب المطلوبات ما قيمته (833.2) مليون دولار.

شكل (3) حساب الدخل الأولي

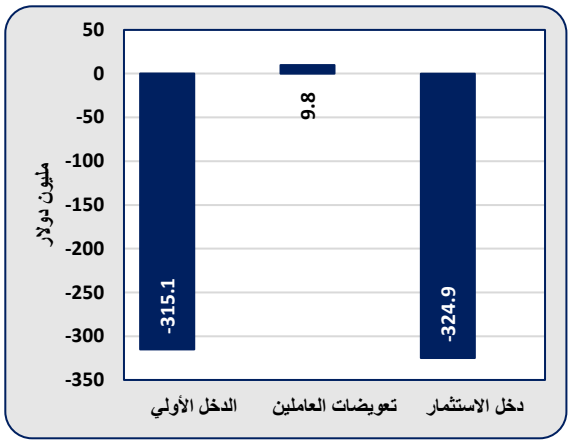

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4) حساب الدخل الثانوي:

حقق صافي حساب الدخل الثانوي في الفصل الثالث 2025 فائضاً بلغ (45.3) مليون دولار، نتيجة زيادة المقبوضات للتحويلات الرسمية البالغة (89.8) مليون دولار، تمثل ضرائب المدفوعة من قبل الشركات العاملة في العراق، أما جانب المدفوعات فقد سجل مبلغاً مقداره (25.2) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة عجزًا بقيمة (19.3) مليون دولار أغلبها تمثل تحويلات العاملين الأجانب لأكثر من سنة في العراق والمساعدات الشخصية للخارج من العراقيين ومبالغ الاشتراكات في الاتحادات والمنظمات الدولية، كما في الشكل (4).

شكل (4) حساب الدخل الثانوي

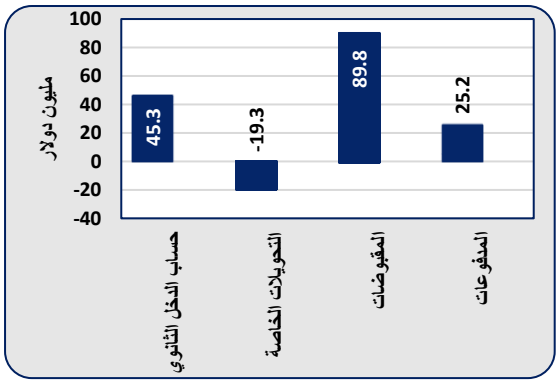

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ثانياً: الحساب الرأسمالي:

سجل صافي الحساب الرأسمالي في الفصل الثالث 2025 عجزاً مقداره (0.1) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة.

ثالثاً: الحساب المالي:

حقق صافي الحساب المالي في الفصل الثالث 2025 مبلغاً مقداره (508.7) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضٌ لمكونات هذا الحساب، كما في الشكل (5).

شكل (5) الحساب المالي

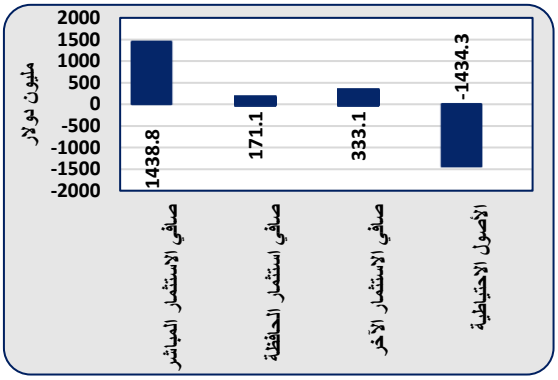

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1) صافي الاستثمار المباشر:

سجل صافي هذا الحساب في الفصل الثالث 2025 مبلغاً مقداره (1438.8) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (100.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (1338.6) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق ومدفوعات الشركات الصينية العاملة في العراق.

2) صافي استثمار الحافظة:

حقق صافي استثمار الحافظة في الفصل الثالث 2025 فائضًا قيمته (171.1) مليون دولار نتيجة تسديد سندات الدين بقيمة (174) مليون دولار في جانب المطلوبات على الرغم من انخفاض الموجودات بقيمة (4.0) مليون دولار نتيجة بيع الأسهم من القطاع الخاص.

3) صافي الاستثمار الآخر:

حقق صافي الاستثمار الآخر في الفصل الثالث 2025 مبلغًا مقداره (333.1) مليون دولار نتيجة ارتفاع الأصول المالي للاستثمار الرسمي وصافي الودائع في الخارج بقيمة (1654.0 و346.7) مليون دولار على التوالي، فيما سجل جانب المطلوبات لحساب الاستثمار الرسمي انخفاضاً مقداره (2553.6) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة والمسحوب من القروض فضلاً عن ارتفاع تسديدات الحكومة من القروض.

4) الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية):

سجلت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الفصل الثالث 2025، انخفاضاً بلغ (1434.3) مليون دولار، نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع والمشتقات المالية .

رابعاً: فقرة صافي السهو والخطأ:

حققت فقرة صافي السهو والخطأ في الفصل الثالث 2025، مبلغاً قدره (2466.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت بشكلٍ أكثر.

" عرض مُلخص عن تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني لعام 2025"

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث – mfs.dept@cbi.iq

المقدمة:

يُعّد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه.

إذ يشتمل هذا التقرير على ثلاثة فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية وكالآتي:

الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة:

يمكن عن طريق مؤشرات عدة تحليل استقرار قيمة العملة ومن أبرز هذه المؤشرات:

- نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2):

إذ انخفضت هذه النسبة إلى (73.9%) في الفصل الثاني من عام 2025 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2024 إذ كانت النسبة (79.7%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة لانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (11.6%) خلال ذات المدة، وكما في الشكل الآتي:

شكل (1) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)

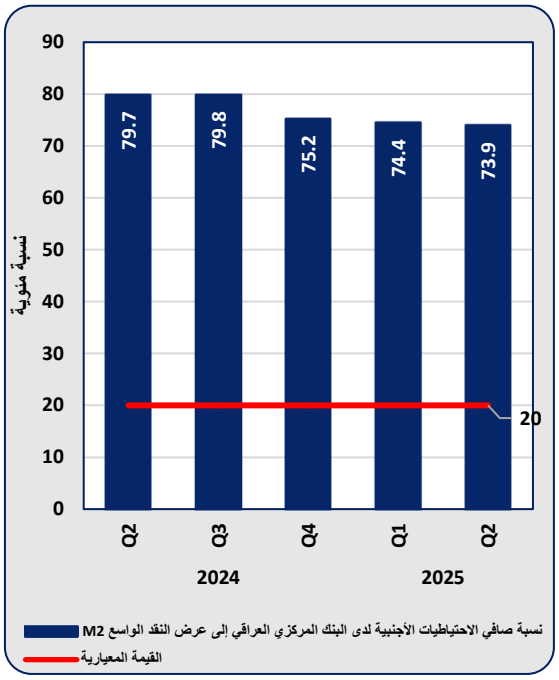

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف:

هناك مؤشرات عدة يمكن عبرها تحليل أداء المصارف ومدى ملائتها وسلامتها المالية ومن أبرزها ما يأتي:

أولاً: نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع نسبة (60.9%) في الفصل الثاني من عام 2025 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حدّدها البنك المركزي والبالغة (75%)، وكما في الشكل الآتي:

شكل (2) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي

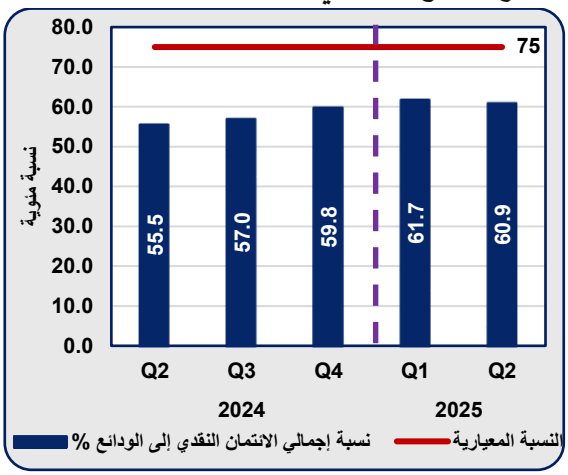

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً: المضاعف النقدي:

وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2025 ارتفاعا ليصل إلى (1.28) بعدما كان (1.15) للفصل ذاته من عام 2024 وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض الأساس النقدي في الفصل الثاني من عام 2025 ليبلغ (132.94) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (155.67) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، وانخفاض M2 إلى (170.75) تريليون دينار بعد أن كان يبلغ (179.11) تريليون دينار، وكما في الشكل الآتي:

شكل (3) المضاعف النقدي

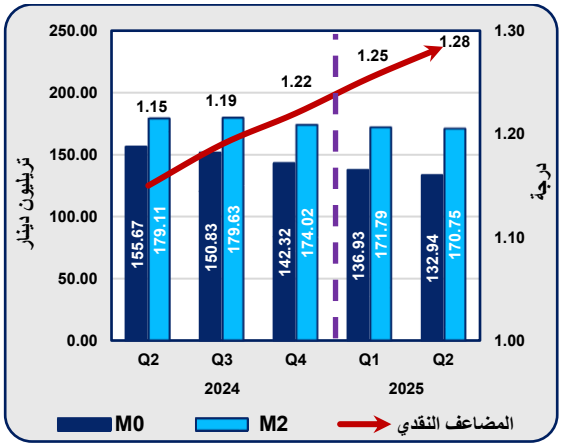

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: نسبة القروض المتُعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

ارتفعت هذه النسبة لتبلغ (7.7%) في الفصل الثاني من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (6.9%) لذات الفصل من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع معدل نمو القروض المتعثرة بنسبة (10.3%) مقارنة بالانخفاض الحاصل بمعدل نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة نسبة (0.8%)، وكما في الشكل الآتي:

شكل (4) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي

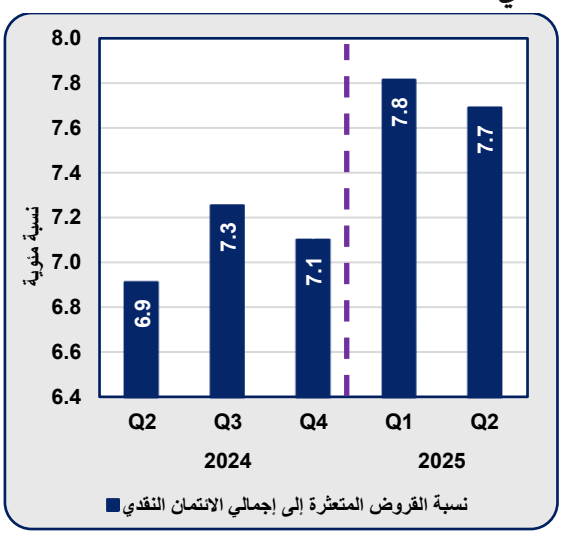

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي:

يتناول هذا الفصل مؤشرات عدة تبين أداء الاقتصاد الكلي والتي لها تأثير على الجهاز المصرفي العراقي ومن أبرزها:

أولاً: معدل التضخم:

يُلحظ أنه سجل نسبة (0.8%) في الفصل الثاني من عام 2025، إذ تم احتساب سنة 2022 بوصفها سنة أساس لحساب الرقم

القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، وكما في الشكل الآتي:

شكل (5) معدل التضخم لغاية الفصل الثاني من عام 2025

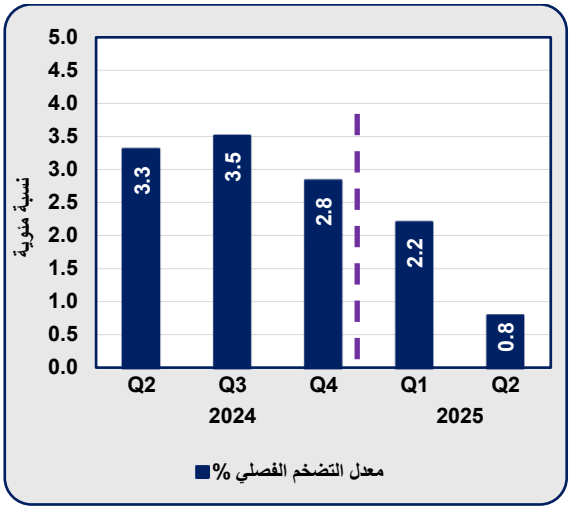

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً: إجمالي الدين العام:

يُلحظ ارتفاع إجمالي الدين العام في الفصل الثاني من عام 2025 وبنسبة (6.1%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة تزايد الدين الداخلي بنسبة (12.1%) على الرغم من انخفاض الدين الخارجي بنسبة (0.4%) خلال ذات المدة، ويوضح الشكل (5) أن نسبة الدين الداخلي للفصل الثاني من عام 2025 بلغت نسبة (55.12%) من إجمالي الدين، كما أن نسبة الدين الخارجي للفصل الثاني من عام 2025 بلغت (44.88%) من إجمالي الدين، وكما مبين في الشكل الآتي:

شكل (6) نسبة الدين الداخلي والخارجي الى إجمالي الدين العام للفصل الأول من عام 2025

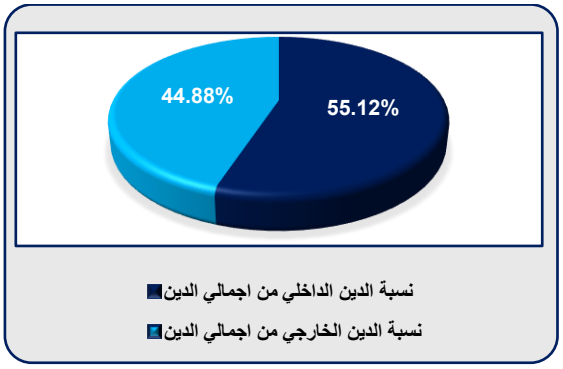

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

أشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً في الفصل الثاني من عام 2025 ليبلغ (82.7) تريليون دينار مسجلاً انخفاضاً بنسبة (11.9%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024، إذ كان يبلغ (93.9) تريليون دينار، وذلك نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات العامة بنسبة (5.9%) والنفقات العامة بنسبة (2.6%) في ذات المدة الزمنية، فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وكما مبين في الشكل الآتي:

شكل (7) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية

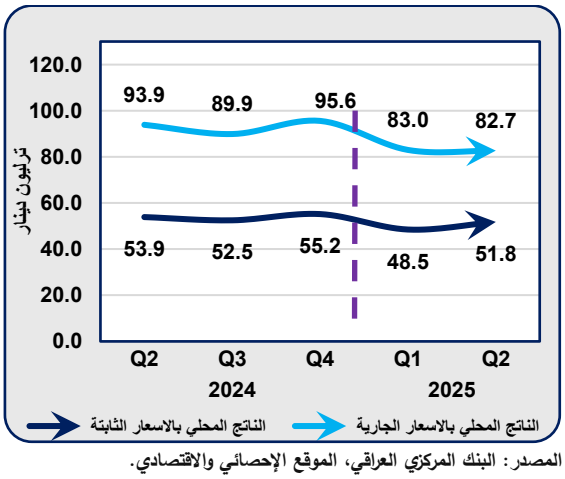

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

" عرض مُلخص عن تقرير الاستقرار النقدي للفصل الثاني لعام 2025 "

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث – mfs.dept@cbi.iq

المقدمة:

يمثّل الاستقرار النقدي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الكلي، وللبنك المركزي العراقي دور محوري في تحقيقه عبر إدارة السياسة النقدية بما يضمن ضبط معدلات التضخم واستقرار سعر صرف الدينار العراقي والحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية. ولتحقيق هذه الأهداف، يُوظّف البنك مزيجًا من الأدوات التقليدية كـ (الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوح، وسعر إعادة الخصم)، إلى جانب أدوات غير تقليدية يتم اعتمادها وفقًا للمتغيرات الاقتصادية الراهنة.

ويُعدُ الاستقرار النقدي عاملًا رئيسًا في تعزيز الثقة بالنظام المالي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يُسهم في تحقيق نموٍ اقتصادي مستدام. وانطلاقًا من هذا الدور الحيوي، يهدف هذا التقرير إلى تحليل واقع الاستقرار النقدي في العراق خلال الفصل الثاني من عام 2025، من خلال استعراض أبرز المؤشرات النقدية وتقييم كفاءة الإجراءات المُتخذة لضبط السيولة والمحافظة على الاستقرارين النقدي والمالي.

وفي إطار مساعي البنك المركزي العراقي لتعزيز الاستقرار النقدي في الفصل الثاني من عام 2025، تم توسيع نطاق عمليات إدارة السيولة، مما أسهم في ارتفاع المقبوضات النقدية من (18.37) تريليون دينار في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (21.66) تريليون دينار في الفصل ذاته من عام 2025.

وقد اعتمدَ البنك المركزي العراقي بشكلٍ رئيس على الاحتياطيات الأجنبية كأداة محورية للحفاظ على الاستقرار النقدي، وتوجه إلى سياسة التعقيم النقدي لاحتواء الأثر النقدي لتدخلاته في سوق الصرف، وقد بقيت الاحتياطيات عند مستويات آمنة مكنت البنك من تغطية واردات العراق لمدة 14 شهرًا، وكما غطت صافي الاحتياطيات الأجنبية ما يعادل (73.89%) من إجمالي عرض النقود الواسع (M2)، ما يعكس قوة الموقف الخارجي وقدرة البنك المركزي على دعم استقرار سعر الصرف.

كما أنَّ زيادة التعقيم النقدي وارتفاع المقبوضات النقدية بنسبة (17.93%) في الفصل الثاني من عام 2025 مقارنةً بالفصل نفسه من عام 2024 إلى جانب انخفاض الإنفاق العام بنسبة (2.65%) للفترة ذاتها أدت إلى تراجع العُملة المُصّدرة بنسبة (3.83%) للفترة ذاتها لتبلغ (98.40) تريليون دينار في الفصل الأول من عام 2025، مما انعكس في انخفاض عرض النقد الواسع (M2) بنسبة (4.67%) ضمن الفترة ذاتها، وتشير هذه التطورات إلى فاعلية أدوات السياسة النقدية في امتصاص السيولة الزائدة، عبر رفع سعر السياسة النقدية وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي وتعزيز عمليات التعقيم.

ورغم هذا الأداء النقدي المنضبط، ما زال القطاع المالي يواجه تحديات هيكلية، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام (34.56%) من الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثاني من عام 2025، ما يدل على أن النشاط المالي لازال بالاتجاه التوسعي، مما قد يُولِد ضغوطًا تضخمية مستقبلية في ظل غياب إجراءات مالية انضباطية موازية.

وفي ظل محدودية الإيرادات غير النفطية، أرتفع الدين العام الداخلي من (78.16) تريليون دينار إلى (87.75) تريليون دينار للمدة ذاتها، مما يُنذر بتزايد الأعباء التمويلية مستقبلًا، لذا فإن استمرار هذا الاتجاه يتطلب مراجعة شاملة لسياسة الانفاق، وتبنّي قواعد مالية صارمة تضمن الاستدامة المالية عبر تقليل الاعتماد على الموارد النفطية، بما يسهم في تخفيف الضغوط على القطاع النقدي ويعزز قدرة الاقتصاد العراقي في مواجهة الأزمات المستقبلية.

الفصل الأوّل: تحليل تطور متغيرات الاستقرار النقدي في العراق:

يُعْدُ الاستقرار النقدي في العراق نتاجًا لتفاعل مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية، التي تتأثر بدورها بمخرجات القطاعين الحقيقي والمالي، وتعكس درجة تقلب هذه المتغيرات مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار وضبط التوازن النقدي، وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المتغيرات وتطوراتها:

أولاً: صافي الاحتياطيات الأجنبية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي:

إنَّ صافي الاحتياطيات الأجنبية لها دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق، نظرًا لارتباطها المباشر بسياسات البنك المركزي الهادفة إلى الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية والوفاء بالالتزامات إتجاه المؤسسات المالية الدولية، وترتبط هذه الاحتياطيات بشكل وثيق بحجم الإيرادات النفطية مما يجعلها عُرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، والاخيرة تراجعت من (81) دولارًا في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (69) دولارًا للفصل ذاته من عام 2025، كما إنَّ صافي الاحتياطيات الأجنبية سَجَلتَ انخفاضًا من (142.69) تريليون دينار إلى (126.16) تريليون دينار للفترة ذاتها، ويُعزى هذا الانخفاض إلى لجوء البنك المركزي العراقي إلى سحب السيولة النقدية من السوق عبر تكثيف عمليات التعقيم النقدي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، مما أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية بنسبة (17.93%) لترتفع من (18.37) تريليون دينار إلى (21.66) تريليون دينار خلال الفترة ذاتها، وهذا يشير إلى أنَّ انخفاض أسعار النفط بمعدل (15%) فضلًا عن ارتفاع المقبوضات النقدية بمعدل (17.93%) أدى إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بمعدل (11.59%) للفترة ذاتها، فضلًا عن ممارسة عجر الموازنة العامة ذات الأثر في صافي الاحتياطيات الأجنبية وكما في الشكل (1).

شكل (1) العلاقة بين أسعار النفط وصافي الاحتياطيات الأجنبية والمقبوضات النقدية

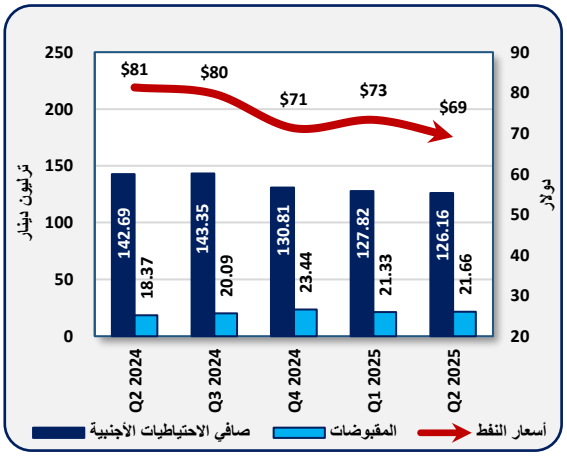

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ثانياً: حجم المقبوضات النقدية وأثرها على صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العُملة المُصَّدرة:

فتُمّثل المقبوضات النقدية إجمالي العُملة المحلية التي يحصل عليها البنك المركزي العراقي من مصادر متعددة، أبرزها عمليات بيع العُملة الأجنبية. ويؤثر حجم هذه المقبوضات بشكل مباشر على كلٍ من صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العُملة المُصَّدرة ومكونات عرض النقد (أو النقود بكل أشكالها)، فزيادة المقبوضات النقدية تؤدي غالبًا إلى انخفاض في حجم العُملة المُصَّدرة بما في ذلك النقود، مما يعزز الاستقرار النقدي، لكنها في المقابل قد تُسهم في انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية نتيجةً لسحب المزيد من العُملة الأجنبية مقابل الدنانير المحلية. يُظهر الشكل (2) وجود انخفاض في العُملة المُصَّدرة من (102.31) تريليون دينار في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (98.40) تريليون دينار من الفصل نفسه من عام 2025، وهذا نتيجةً لزيادة التعقيم النقدي الذي أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية من (18.37) تريليون دينار إلى (21.66) تريليون دينار للفترة ذاتها، مما استنزف جزء من صافي الاحتياطيات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاضها من (142.69) تريليون دينار إلى (126.16) تريليون دينار للفترة ذاتها، فضلا عن انخفاض الإنفاق العام من (58.25) تريليون دينار إلى (56.71) تريليون دينار للفترة ذاتها، هذا يشير إلى أنَّ انخفاض الإنفاق العام بمعدل (2.65%) وارتفاع المقبوضات النقدية بمعدل (17.93) أدى إلى انخفاض العُملة المُصَّدرة بمعدل (3.83%).

شكل (2) العلاقة بين حجم المقبوضات النقدية وصافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العُملة المُصَّدرة

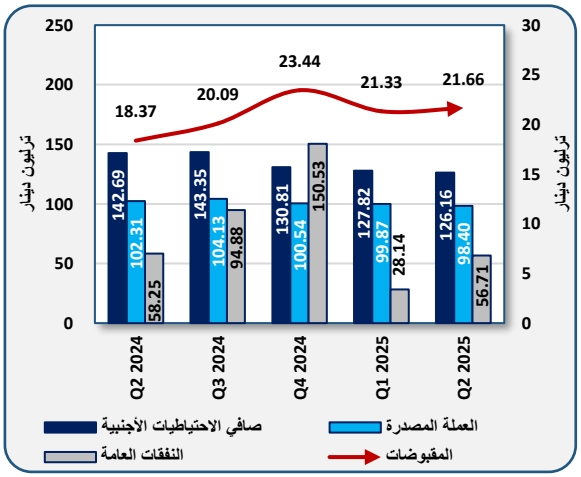

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية، ووزارة المالية.

الفصل الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول تطور أبرز المؤشرات التي تُستخدم في تقييم الاستقرار النقدي، مع التركيز على معايير رئيسة تشمل كفاية الاحتياطيات الأجنبية، والانضباط المالي، ودورها في دعم الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

أولاً: معيار الاستقرار النقدي (معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة النقود للتغيرات في الناتج):

يُعبّر معامل الاستقرار النقدي عن العلاقة بين معدل نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، ويُعدُ هذا المؤشر أداةً تحليلية مهمة لتقييم مدى الاتساق بين نمو السيولة النقدية والنمو الحقيقي في الاقتصاد، وبالتالي تشخيص احتمالات وجود ضغوط تضخمية أو انكماشية. والشكل (3) يُبيّن أنَّ معامل الاستقرار النقدي ارتفع من (0.91) للفصل الثاني من عام 2024 إلى (1.18) للفصل نفسه من عام 2025، وهذا يُشير إلى أنَّ معدل نمو السيولة قد انخفض وهذا الانخفاض كان أقل من الانخفاض ضمن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويدل هذا على أنَّ الاقتصاد يعمل ضمن مستوى آمن من السيولة ولا يواجه ضغوطًا تضخمية واضحة، ما يعكس حالة من الاستقرار النقدي النسبي تدعم استقرار الأسعار.

شكل (3) معامل الاستقرار النقدي

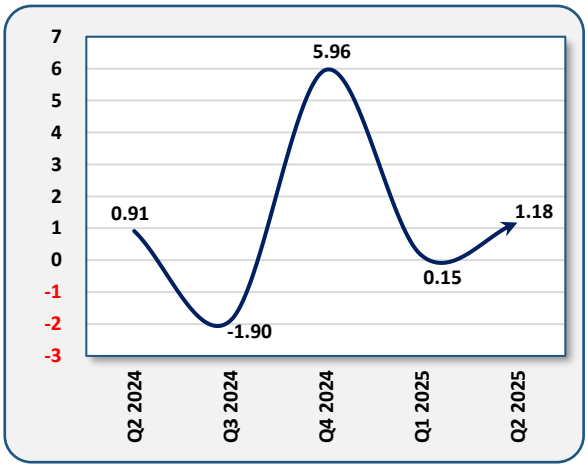

المصدر: من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ثانياً: معيار كفاية الاحتياطيات الأجنبية (مؤشر تغطية الاستيرادات):

إنَّ تغطية الاستيرادات غالبًا ما يُنظر إليها باعتبارها مقياسًا لعدد الأشهر التي يمكن فيها استدامة الاستيرادات إذا توقفت كل التدفقات الواردة من العملات الأجنبية، إنَّ المعيار المستخدم هو أن تغطي هذه النسبة (3- 6) أشهر. ويُبيّن الشكل (4) انخفاضًا في نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات من (19) شهر في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (14) شهر في الفصل نفسه من عام 2025، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنَّ الاحتياطيات التي يمتلكها العراق تغطي (14) شهر من الاستيرادات إذا لم يحصل على أي إيرادات بالعُملة الأجنبية اعتبارًا من الفصل الثاني لعام 2025

شكل (4) مؤشر تغطية الاستيرادات

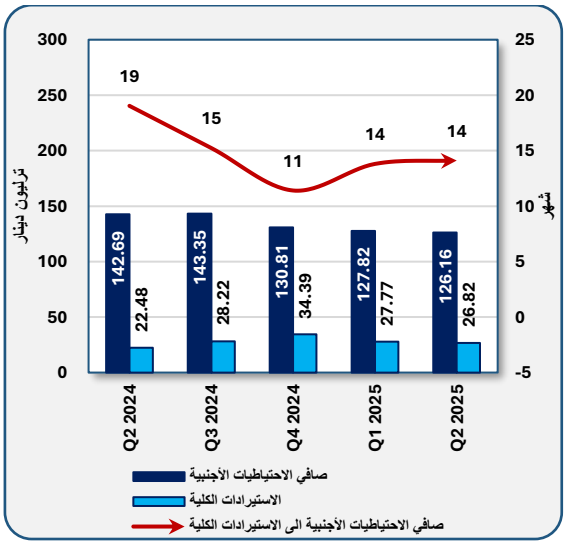

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ثالثاً: مؤشرات الانضباط المالي (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية):

تُعد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أداة مهمة لقياس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، ومدى تأثير هذا التدخل على الاستقرار النقدي. ومن هنا، ينبغي على صانعي السياسات التعامل مع هذه النسبة بحذر، إذ أنَّ الارتفاع الكبير في الإنفاق العام دون زيادة موازية في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو ما قد يُفضي إلى ضغوط تضخمية.

ويُظهر الشكل (5) انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من (35.35%) في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (34.56%) في الفصل ذاته من عام 2025، مما يعني أنَّ الحكومة أنفقت ما يعادل (34.56%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الفصل الثاني من عام 2025، مقارنةً بـ(35.35%) بنفس الفصل من العام 2024. ويُعزى هذا التراجع إلى اتباع سياسة مالية أكثر انضباطًا تهدف إلى الحد من الضغوط التضخمية وتعزيز كفاءة الإنفاق العام. كما أسهم البنك المركزي العراقي بدورٍ مهم في الحفاظ على الاستقرار النقدي والدفاع عن قيمة العُملة الوطنية، ما ساعد على تجنّب أي آثار سلبية محتملة على مستوى الطلب الكلي أو استقرار الأسعار.

شكل (5) نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

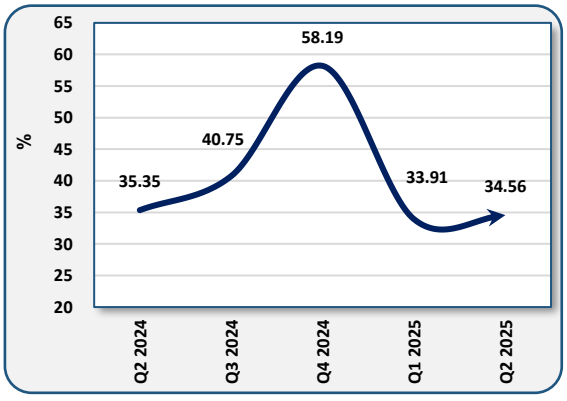

المصدر: من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ووزارة المالية.

شـــــروط النشـــــــر

1) أن يتوافر بالتقارير وأوراق العمل شروط الصياغة (التنسيق) الآتية:

- تكون الهوامش من كافة الاتجاهات (2.5) سم والمسافة بين السطور (1.0) سم.
- يكتب عنوان التقرير أو ورقة العمل بين علامتين تنصيص هكذا "....."
- يكتب العنوان بخط حجم (18) مع (Bold) ويجب أن يكون العنوان معبّراً عن محتوى التقرير أو ورقة العمل.
- بالنسبة للنصوص العربية: يكون حجم الخط (14) ونوع الخط (Simplified Arabic).
- بالنسبة للنصوص الإنجليزية: يكون حجم الخط (11) ونوع الخط (Time New Roman).
- تكون عناوين الأشكال والجداول بلون غامق (Bold).
- يراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة وسهلة القراءة.
- يتم ترقيم صفحات التقرير أو ورقة العمل بما فيها صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش أرقاماً متسلسلة من أول ورقة إلى آخرها.
- إلا تزيد عدد صفحات التقرير أو ورقة العمل بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق على (25) صفحة، إلا في الحالات الضرورية التي تراها هيئة التحرير.
- بالنسبة لتوثيق المراجع: تعتمد المجلة على نظام American Psychological Association (APA) للنشر العلمي الشائع استخدامه في جميع الجامعات والمراكز البحثية أو بأي نظام مراجع آخر، مع ضرورة توحيد أسلوب تنسيق المراجع في التقرير أو ورقة العمل.

2) الأجزاء الواجب تغطيتها في التقارير وأوراق العمل المعروضة للنشر:

- عنوان التقرير أو ورقة العمل باللغتين العربية ثم الإنكليزية.
- اسم الباحث (الباحثين) وعنوان جهة الباحث وعنوان بريده الإلكتروني.
- ملخص باللغة العربية بما لا يزيد على (150) كلمة.
- ملخص باللغة الإنكليزية بما لا يزيد على (150) كلمة.
- المقدمة.
- النتائج المستخلصة والتوصيات.

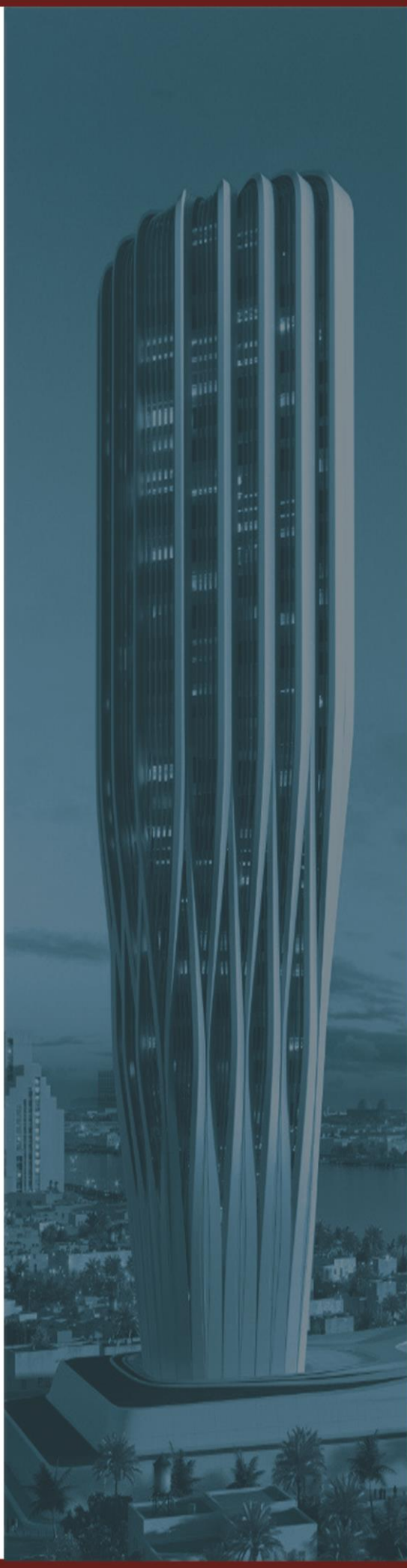

البنك المركزي العراقي

Statistics and Research Department

Email: stat.dept@cbi.iq - Web: www.cbi.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق
في بغداد (2815) لسنة 2026